

وفيما قول اخر ان المدعي عليه يحلف بائنه ما تعلم ان فلان ابن فلان من لا تعلم انه لم يذكر الخصم  
 صاحب القولين وتختلف المتأخرون فيه قال بعضهم فيتمسك باليمين الاخرى رحمه الله ان الاول قول خفيف  
 رحمه الله والثاني قول صاحب رحمه الله وقال بعضهم فيتمسك باليمين الاولى والى رحمه الله والى القول الثاني ان المدعي عليه  
 يحلف فان حلف على ذلك حلف باليمين على وفاة ابيه وانه وارثه وان نكل المدعي عليه باليمين صارت له الموت والنسب  
 جميعا ولا يحل القاضي الا برضا في اقامه النسبة على الدين وانما يحمله خصما في حكم التحليف على المال بائنه ما تعلم فلان ابن  
 فلان الميت عليك هذا الحال او على دعوى النسب والموت يحلف على العدم كبر العين او في عين واحدة في على حلف  
 الذي ذكرنا وسيا في نحوه في باب التحليف ان شاء الله تعالى في الفصول في الفصل الرابع والعشرين من ابد القابل  
 اذا اراد الرجل ان يثبت نسب من ابيه او بوجهيت فالقاضي لا يسمع بنية الادعي خصلا بالنسبة انما يقيم على خصم  
 الخصم في لك انت الميت او غريم الميت عليه حو او رجل على الميت حو او بوجهي فاذا اظهر صلاحي عليه  
 لايه والمدعي عليه لك الحق فمقدرا جاحدا فله ان يثبت نسب ويسمع القاضي فيه بحجة ذلك الرجل في الثانية  
 ادعى وبنا على الميت بحجة احد الورثة فاقر هذا الوارث حو او راره ويلزم جميع ذلك في حصته من الميراث قال  
 الحلواني رحمه الله هذا اذا قضى على الوارث باقراره او بقره لا يقره بالدين في نصيبه بل ان لو اقر بالدين  
 ثم شهد بوضع اخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته ولو كان الدين ايجابا في نصيبه قبل القضاء كان القبل  
 شهادته لا يكون محولا للدين من حصته خاصة الى جميع التركة فلا يثبت له بعد ما قضى القاضي بقراره وفيما ايضا  
 موضع اخر حصل من اقراره وادعى ان كان له على ابي الف مسم وقد توفي في ابيه المسم فالواقعي للقاضي ان  
 يبال المدعي عليه من مات ابوك ان قال نعم حينئذ يسمع دعوى المال قال فاقر الوارث بالدين على مسم ثم اقراره وان  
 سائر الورثة ذكر في الكتاب انه لو نكل الدين من نصيب هذا الوارث لان القضاء على احد الورثة بالنسبة يكون قضا على  
 الكل وان اقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة فلم يقض القاضي عليه بقراره حتى تشهد هذا الوارث مع رجل على صورة  
 بالدين جازت شهادته ويقض بالدين فيكون ذلك قضاء على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على  
 بعد ما قضى القاضي عليه بقراره يقبل منه ولو لم يعلم المدعي النسبة بالدين اقره الوارث في ظاهر الرواية يقضي بذلك الدين  
 من نصيب هذا الوارث وانما يستوفى منه حصته ولو ان الوارث لم يقرب بالدين على مسم وعجز المدعي عن اقامته  
 واراد تحليف الوارث فانه يحلف على العدم فان حلف ان يفت منه الخصومة وان نكل لم يستوفى الدين من نصيبه في غير  
 الرواية قال اقر هذا الوارث بالدين وانكر وصول التركة اليه فان صدق المدعي لاختصومه بينهما وان كذب المدعي يحلف

الوارث على التبت بآدم واصل اليك المال من جهة موتك فان خلف على وصول التركة اليك خلف ثم اراد ان يخلف  
الدين فقال الوارث ليس لك على من لاني اخذت نيا من تركه الميت لا ينفق القاضي اليه بخلافه على العلم بان  
بالدين على اليك لانه المدعي ان حصول المال الوارث وتختلف التركة ليس شرطه سوى الدين على الوارث فان دعوى  
الدين يصح على الوارث وان لم يجر الميت لاني فيه لا احتمال انه لو قضى الدين بغيره للميت لان العبد ولك بعد  
من بضاعة او دين او دونه فلا يحتاج المدعي الى اثبات الدين قال الفقيه ابو الليث رحمه الله كمال الفقيه ابو جعفر رحمه  
يقول قبل النسبة بالدين على الوارث وان لم يكن في يد المدعي للميت ولا يتحقق قبل ظهور المال بقوله النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول رعاغب الشمو واليه لو ايفهك المال قبل النسبة قبل ظهور المال المكان الغاية ولا يحتاج قبل ظهور المال لانه لا  
يكسر فيه لم يتحقق في المال يتحقق عند ظهور المال فلا يتحقق هناك المال اذا احتلف على الوصول ولا يتم الا ان خلفه  
على الدين او على العكس فان اراد تخلفه فقال المدعي لم يصل الي من بال الميت شي ولا عين اليك وذكر القاضي رحمه الله  
ان القاضي لا ينفق اليه الا ان المدعي ان صدقه في عدم الوصول اليه كان لانه يخلف في عدم الوصول والدين جميعا  
الانه في عدم الوصول يخلف على التبت في يخلفه على العلم بان لانه اعل اليك كذا وبه عليه السلام لا يخلف  
الدين ثم اختلفوا انه يخلف مرة واحدة ويخرج من الدين على التبت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهوده  
حديث القمامة وفان بعضهم يحكمه مرتين بآدم واصل اليك من مال الاب شي ثم يخلفه بآدم ما تعلم ان لانه على اليك  
كذا الا ان الحكم ههنا لا يتعلق بالدين فان اراد الدين لا يورث بالدين منه شي فلم يثبت حصول المال  
الي بخلاف حديث القمامة وعلى قول الفقيه ابو جعفر رحمه الله وهو خبا الفقيه ابو الليث رحمه الله لم يثبت حصول  
من مال الميت اليه بالانكول او بالنسبة لا يخلف على الدين هذا اذا اقر له عليه عت الاب فان انك خلف على الموت  
وعلى وصول المال اليك يخلف على التبت وقال عامة الشافعية رحمه الله يخلف مرتين مرة في الموت على العلم فان لكل  
عن عين الموت خفية يخلف على الدين على علمه ان خلف لم يكن عليه شي في المرحلة في باب المنفقات جازا  
بله ماله وركته حيث توفي وورثته في بلدة اخرى فادعي قوم قوما ومولا فان كان البلدة الذي فيها الورثة بمقتضا  
عن هذا البلدة جعل القاضي يصح للمدعي وصيا فيمتدوا ويؤمنهم عليه وان لم يكن مستقلا لم يجعل القاضي له وصيا لكن يشهد  
الدينين يكتب لهم ما يصح عندهم من اموالهم الى قاضي بلدة في الورثة لبعضهم ثم يكتب ذلك القاضي المكتوب ليسلم  
التركة اليهم وفي الخاتمة في باب اليمين يصل في بلدة وله ورثته في بلدة اخرى برجل وادعي على الميت وينا فاد  
ان ثبتت يمينه على الميت وطلب من القاضي ان يصب وصيا للميت حتى تعلم يمينه لانه ان كان الوارث غائبا

غيبة منقطع نصيب القاضي وصيا ولو كانت الورثة كبارا غنيا وله وارث صغير في المهر فان القاضي يحل للمهر  
 فيقيم المهر في البيت على الوكيل وقضى القاضي له بدية ويكون ذلك قضا على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كبر في قضا  
 على كل قضا على جميع الورثة ولو كان الوارث حاضرا كبر فافترق الوارث بالدين على موزعة فاراد الطالب للدين  
 على سائر الورثة ليكون سهم في جميع التركة فان القاضي يقسم البيت على المقر وقضى يكون ذلك قضا على الكل كذا في السراجية  
 وفي الثانية وكذا لو ادعى على رجل لميت فافترق الوصي بالدين فاراد له ان يتم النسيب عليه بالدين كالمع وذلك في بيت  
 وكذا لو قام النسيب على الوكيل بالخصومة بعد ذلك الاقرار وفي الفصول ان ذكر سيد الدين رحمه الله الوارث اذا اقر بالدين  
 ان المورث قد وافاه القبل وفي الثانية ولو ادعى رجل ان لميت ادعى اليه واخبره بما للميت عليه من مبيع وهو لم يبيع  
 وعوى الوكيل في حياة الموكل على غيره ولو ادعى رجل انه وصي فلان لميت لم يبيع له الا على من حاد وصيه في الميت  
 او رجل لميت عليه من رجل ادعى له لميت بوصية لان الموصي له حق في الميراث فكان الميراث الوارث ان  
 اخبر رجلا على الميت ومن اخبره فانه قبل لا يكون له من هذا الرجل نصيب في الميت لان الوصي لا يبيع في حياته  
 وقبل كونه وصيا وهو صحيح فيها ايضا رجل ادعى دينا لابي لميت على رجل فتمت الشهادة كان المالك لهذا الميراث  
 كذا لا يقبل هذا البيت عند حنفية ومحمد رضي الله عنه ولو شهدوا على اقرار الميراث عليها كانت طلب الدعي تقبل في محله  
 رجل ادعى دينا في تركته فقال الميراث لم يمت حتى ماتت الميراث فقام الوارث البيت ان المورث باع من رجل مبيع  
 الدعي ان لم يذكر اسم الميراث في السراجية في باب نصيب خفي حتى افانته البيت ادعى دينا على ميت وقام  
 البيت على وارث لم يمت بدية في بيع وكذا لو لم يكن للميت مال من تركته لم يسمع الدعي والبيت وكيف على العلم والوصول  
 ولو اقر الوارث كون التركة في يده فطرب الدين ان ثبت التركة في يده بالبيت ولو قام رب الدين عليه  
 اجنى ان هذه الدار في يدك من تركته يدوني لا يقبل لانه ليس بخصم في انبات الملك وفيه ايضا في فداوي سيد الدين  
 رحمه الله ولو ثبت الدين رجل على الميت فقال رجل عن القاضي ان لميت على كذا ادعى فامر القاضي الدعي الى الله  
 اثبت دية على الميت جازا لا من القاضي وصح فالقاضي في لاية قضا دين للميت هذا اذا ادعى بامر القاضي فان دفع  
 بغيره جاز ايضا سقط الدين عن يد الميراث كذا قال في النسخ للامير السرخسي رحمه الله فانه لا فائدة في دفعه الى الورثة  
 وفي الفصول الفصل الرابع والعشرين انبات الدين على الميت بخبرة الوارث او الوصي بخبره وان لم يكن في بيتا من  
 من التركة في الانبات من الغايدة دعي التمس من اخذ مال الميت عند وصول المال ان قال الوارث لم يصلح لي من بيت  
 الى فان صدقه الميراث فاسمى له وان كذب فقال لائل وصل اليك كذا من المال يحل له على البيات فان نكل له القضا وان

سالت الناس على دفعه ايضا في الفصل الرابع الوارث يطالب بقضاء الدين اذا كان كسري يريه ان يسي من  
 تفكيره في البيع في الزكوة وصارت الزكوة شغولته بدينه وان لم يعقل وقت القضاء انما قضى في الزكوة وفي الاية  
 وذكر فيهما وادع الحاج ان في دعوى العبد الوارثه انما يترتب خصما عن الميراث في عينه هو في يد  
 الوارث لا في عينه ليس به حتى ان يري على عيانه الزكوة واحضر وارثا ليس في ذلك العين في يد الوارث الله  
 احضره لا يسمع دعواه عليه في دعوى الدين احد الوارثه يترتب خصما عن الميراث وان لم يصل النبي من الزكوة  
 لو احضره في داره انكر ان يكون في يده شي من الزكوة تقبل النية عليه ويحلف على العلم وكذلك لو لم يكن للميت  
 مستوكية يسمع الدعوى على الوارث ويحلف على العلم وكذلك لو اقر المدعي انه ليس في يده المدعي شي من الزكوة  
 وفيه ايضا رجل ادعى على ميت الف درهم لم يكن خصمه الا الوارث والوصي والغريم ليس بخصم وكذا المدعي في  
 الحائضه رجل ادعى دينه على ميت بحضرة وارثه او وصيه ذكر الحاج في الوصايا لا تسمع دعواه لان الوارث  
 لا يكون خصما لم يدعي دينه على الميت اذ لم يترك الميت شيئا وفيها ايضا رجل مات وترك مالا فادعى  
 بعض الورثة من بني الزكوة ان الميت وميت منه في حجة وقعة الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان الفاعل يكون  
 قول من يدعي البتة في المرض وان قاموا بالبينة بينة من يدعي البتة في الصحة كذا في الجامع الصغير وفيه ايضا في فصل  
 ما يتعلق بالخاص من الميراث وغير ذلك رجل له تسعة اولاد وفي حجة تجوز اقراره ان خمسة من اولاده فلان وذكر  
 اسمائهم عليه الف درهم غمات وانكر سائر الورثة ذلك ونهت الشهود على اقراره بذلك وقالوا لا تعرف الا اولادك  
 اقر لهم لانهم كانوا حضروا وقت الاقرار قالوا ان اقر سائر الورثة بما سمعوا مني هو لا يثبت المال بينهما وهم وان اقروا  
 فاقام البينة على انهم سمعوا بالاسماعي الذي ذكرنا الشهود يقضي له بذلك اذ لم يكن سائر الورثة منهم في المال في  
 الاقرار اني من الخلاصة في كتاب القضاء في فصل العبد رجل ادعى له على فلان الف درهم وانه قد قبل ان يقر  
 في يد المدعي عليه الف درهم من ماله ويطلبه بالتسليم اليه لا يسمع هذا الدعوى في المحطه رجل ادعى على رجل ان له  
 على فلان الف درهم وانه قد قبل ان يقر به اليه وان لم يفي به في يدك من ماله الف درهم وطالب بقضاء الدين  
 من ذلك المال فاقضى لا يسمع دعواه الا يقبل بينة ولو طلب من القاضي ان يحلف المدعي عليه فاقضى لا يحلفه وهذا  
 لان الدعوى انما يسمع على الخصم والمدعي عليه ليس بخصم له في هذه الصورة لانه لا يدعي عليه لاني يدينه لنفسه وانما  
 يدعي دينه على غيره لا يسمع الدعوى عليه بطريق الخلافة فلا يسمع دعواه واذا لم يسمع دعواه لا يسمع بينة ولا يحلف  
 المدعي عليه في الاقرار اني من الخلاصة ادعى دينه في زكوة واحضر الوصي لا يحلف الا اذا كان وارثا وفي الفصل



في أصل السحلا مادي ربح تركه نيت وبنادار وخلق الوحي كان الوحي وارثا يحل له ان يقرره في نصيبه يزدان  
 لم يكن ارثا لا يحل له ان يقرره لايحاصل له ان يقرره على الغير كذا في دعوى السقوط وفي البضاي في الوفاء الدعوى في الوفاء دعوى المصلحة  
 ما لا على ورثة الزوج وقالت كان لي على موتكم وقات قبل الاداء لايحاصل الدعوى لم يبين السبب بل هو ان يكون  
 دين النفقة وانما تسقط بالموت في الثانية وذكر النسخ في الفتاوى امرأة ماتت واخلعت الزوج وورثتها في ميراثه  
 كان عليه فادعى الزوج بانها ممت في ميراثها وادعى الورثة ان البتة كانت في مرض موتها قال القول يكون قول الزوج لانه  
 ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج وبتحقق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قول الا ان هذا يخالف رواية  
 في الجمع الصغير والاحتياط على تلك الرواية لانهم لقوا على ان المهر كان واجبا عليه فاختلعا في السقوط وكان  
 القول قول من ينكر السقوط وان البتة حادث والاصل في الموات ان يحال الى اقرب الاوقات في الثانية امرأة  
 ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من ميراثها ان كان الوارث متهما بالقبول ليقول القاضي كان مهرها كذا تذكر  
 مهر اكثر من ميراثها فان قال الوارث لا يقول القاضي كان كذا يذكر مهره دون الادل لكنه اكثر من ميراثها ان قال  
 لا يقول القاضي كان كذا يذكر مهره دون مقدار ميراثها فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمة القاضي مقدار ميراثها ولا يحل  
 على الزيادة ولا يطهره اذا اقر الرجل بحال غير مقدس من الدرهم فان القاضي يفعل كذا الى ان ياتي القاضي على دفعه بعد ذلك  
 يترجمه وادعى ويحلف على الزيادة بدعوى هذا اذا كان القاضي يوف مقدار ميراثها فان كل الميعود يترجمها لسؤال الميراث  
 وليكنها اقامة البينة على ما يدعي فيها ايضا رجل تزوج ابنة الصغيرة فادعت بعد ما تزوجها فطلب مهرها من الزوج  
 ودعت المهر الى ابك فصدقه الاب في ذلك قالوا عليها ولها ان تخرجه من الميراث ولا يرجع الزوج على الاب وفي البينة  
 ابن ادعى مهره في تركه والده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل رحمه الله ان كفوا القاضي اقامة البينة على ادعى جازون  
 بحر عن اقامة البينة لبعضهم البعض قالوا هذا قول ابو يوسف رحمه الله على قول ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقضي للمهر بعد موت  
 الزوجين وفي الخط ادعت المرأة مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك للمهر المسمى لمعها وانما ادعت للمهر المسمى لانها ادعت  
 مهر المثل لا يسمع دعواها الثاني لان في الوجه الاول الجمع بين الدعوىين ممكن ولا كذلك في الوجه الثاني في الفصل  
 الرابع والخميس من المراجع الاول اذا امتوا التركة على السوية ثم ادعت المهر عليهم ان قبضت تلك الزيادة لاجل المهر لا يكون  
 لها حق قبض الصداق بعد ذلك لانها احدثت عوضا على المهر فتمت التركة من الزكوة والمانات على السوية لانها تغير  
 للمهر بكتاب الله تعالى لكن يصح بطريق البينة لا يكون ميراثا وفي البينة ادعت على ورثة زوجها المهر فانكره وانما السهم  
 سهمان اذا اقامته بينة على الحكم فادعى الوارثه في دفع دعواها انها كانت لبرات لمانا في جوتة عن المهر فقبل هذا

عليها

وضع حجج وقيل انما هو على الفصل ان قالوا ابرار انما هم لاهل الله لانهما قد قالوا ابرار من  
 المهرج ولانما قد في الفضا ولو اذعت المهر والميراث على من رزقه رزقا فقال رزقها ان اباها حرهما على  
 قبل موتها ستين فقالت في دفنهم ان الرزق افرق من موتها الى حلال عليه فمذ اذ وقع صحيح منها وفيها  
 ولو قالوا في دفعه وهو ان اباها طلقها ثلثا ونقصت عنها قبل موتها قال القاضي الامام علي الفصل من بعد لا يكون دفعا  
 ومن المشايخ من فضل الوارث وقال ان المكو النكح وقالوا ما كانت رزقا من ابيها فطالما يكون دفعا وان لم يكن  
 ميراثا وقالوا ليس للميراث رزق من لم يكن له رزق من الموت فمذ اذ وقع وفيها فميراثا فميراثا فميراثا فميراثا  
 لميت يحلف الورثة على العلم بعد ما تعلم ان اباها قد بقى هذا المال ولا ياتر له لا يرى اليه وان ادعى وارث للميت على  
 رجل دنيا او عينا لموتة يحلف المدعى عليه بالنسبة كذا ذكره الخشاف رحمه الله في ادب القاضي فانه قال الا اذا ادعى  
 ديس ابيه للميت على رجل يكون الاستحلاف على التمسك بالعلم على ان ادعى الدين على وارث للميت  
 على العلم تعلم ان اباها على ابيك هذا المال الذي ادعاه واكثر ما منه ولو ادعى الدين وارث للميت يحلف على النسبة  
 ما كان لابيها عليك الف درهم ولا شيء منه من الوجه الذي يدعيه وكذا في دعوى العين وفي الفضا وكذا في الميراث  
 على ميت لم يورثه فانه ان يحلف الورثة كعلم على علم ولا يكتفي به من واحدة منهم ولو ادعى الورثة ما لا للميت على  
 رجل وحلف احدكم على المدعى عليه العاقبة التي هي حتى لم يكن لمقتبة الورثة ان يحلفه لان التمسك لا يجري في الحلف غير  
 في الاستحلاف في الثانية رجل مات فدعى بعض ورثة لابيها على رجل دنيا وسخطه فحلف ثم حذر وارث اخو له للميت يحلف  
 لان الوارث قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه المارة واحدة وفيها ايضا رجل ادعى على ميت دنيا فاحذر وارثا  
 واحدا فانكروا تخلف على العلم فحلف ثم ان اراد المدعي ان يحلف وارثا ان كان له ذلك لان الميراث لا يكون في  
 العين ولان الوارث يتخلف على العلم واما لا يعلم المادون من الميت فيعلم النافي فيها ايضا في فضل دعوى السقوط  
 رجل ادعى ان فلان لميت فخصمته نيا وبين واحضر بعض ورثة الميت واقام عليه النية به وبعض ذلك الشيء في  
 هذا الوارث وبعضه في يد وكيل وارث اخر وهذا الوارث الحاضر فميراثا لم يسم قبل اسم فالتعريض على هذا الوارث  
 يرضى في يده الى المدعي ولا يؤخذ بما في يد الوكيل ولو كان كلفه في يد الوارث الحاضر فالتعريض على يد المدعي  
 واذا اقام الغائب قال كان هذا في يد فلان فله من غير الوالد لا يقبل قوله **باب** دعوى الميراث من قبل  
 عليه في السجدة واذا شهد الميراث قاله بغير الميراث بن فالامات الوجه وذكر ميراثا لا يعلم في شرح العمالي في  
 باب ابي يوسف رحمه الله في كتاب الدعوى قال اذا شهد شاهدان هذه الدار كانت لجدة هذا من ابناء الوارث

غيره وان كانت لابيته هذه الشهادة تضي لابيته غدا لا يوصف رحمه الله وغدا لا يقضي حتى يحكم الميراث  
 ان مات وترك ميراثا وفي عنوان العضا ولو شهدوا على اقرار ذي اليد ان هذه لجد المدعي ولم يحرم الميراث فان  
 القاضي يقضي بالمدعى او لا يمكن له دارث اخر كما لو شهدوا على اقرار ذي اليد انها كانت لابيته فبعض من المجتهدين  
 الله قالوا في مسئلة الجدة لا يقبل الشهادة بخلاف فدية ايضا قالوا ان شهدوا ان هذه الدار لجد هذا المدعي ولم يولدوا  
 كانت لجدته فان جرد الميراث لقبول هذه الشهادة ويقضي بالمدعى لان تفسير الجدة ان يكونوا هذه الدار لجدته  
 الجدة وترك ميراثا لابيته مات ابوه وترك ميراثا لهذا المدعي معى قالوا مات الجدة وترك ميراثا لابيته فبعض من الملوك  
 لابيته حال حيوة فصار من حيث المعنى كأنهم قالوا كانت لابيته وجرد الميراث فما اذا لم يجر الميراث فعلى قول تخفيفه  
 ومحمد رضي الله عنه قال لا يقبل والى على قول ابو يوسف رحمه الله الاخر فقد اختلف الشيخ في بعضهم قالوا يقبل هذه الشهادة  
 لان معنى قول الشاهد انها لجدته وعادة انها كانت لجدته ولو شهدوا انها كانت لجدته يقضي بها للمدعي كذا  
 هو في فدية ايضا قالوا اذا ادعى دارا في يدى النان انها لجدته من ابيه وجاز يشهدون شهدوا انها كانت لابيته ان  
 وترك ميراثا له لا يعلم له وارثا غيره فالتاقي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالمدعى وهذا ظاهر وكذا اذا شهدوا انها  
 كانت لابيته يوم الموت وان لم يشهدوا انها ترك ميراثا له لانه ان لم يشهدوا بذلك فقد شهدوا بذلك لان  
 ما كان الا ان شهد بموت يصير ميراثا لو شهدوا له كذا اذا شهدوا انها كانت في يد ابيه يوم موت وان لم  
 يشهدوا بالملك لان الشهادة باليد يوم الموت شهادة بالملك لان اليد للجمهور فيقتل به ملك عند الموت لان  
 من حال من حضرت الموت ان يبين لغيره من الودائع او مضمون فالمدعي من الظاهر ان يبينه كمنه فبعض السيد  
 عند الموت يد ملكه من هذا الوجه وروى الحسن بن زياد وعلى بن يزيد الطبري عن جابر بن محمد بن الحسن لا يقبل هذه  
 الشهادة لانهم شهدوا بغير عرف القاضي بزوجها ولم يشهدوا بالملك للموت ولكن ذكر في ظاهر الرواية  
 لا ذكر ان لا يدري للجمهور عند الموت يقتل به ملك فكانت هذه شهادة بالملك من حيث المعنى فدية ايضا ولو شهدوا  
 انها كانت لابيته ولم يجر الميراث الى المدعى فالتاقي لا يقبل هذه الشهادة في قول الجدي خفيفه رضي الله عنه وهو قول الجدي  
 رحمه الله او لانهم رجح ابو يوسف رحمه الله عن هذا القول قال يقبل هذه الشهادة ويقضي بالمدعى وفي الصياغة  
 واذا شهدوا بالبوارنة وقالوا ان هذا فلان بودو حتى يدى بودو در دست دى بودو مذكور في جرد الميراث  
 ما في خبره فان فلان وفلان فان هذا ليس تمام ولا بد من ان يقولوا ميراث ما ذين محدودا ويقول ميراث  
 ما ذين حتى يتم حكم الميراث في المحدود المدعى قال الشيخ الامام نجم الدين في النسخة كسبت الفتوى في جرد الميراث



بالاعتق في منزله الى الالهاني تركت الهاء عند قول تركه ميراثا وكتبت وترك ميراثا على السيد الهاء الوترى جمع اليه  
 الحق العادرا حوا تركه ميراثا حتى اتى بالحق في السيرة ادعى عينا بطريق الميراث عن ابيه ونسبه ونسبه وان كان في  
 مورثة لم يقبل وفيها ايضا دارت اعلم بالنسبة على دارها كانت اعادها او او دعما الذي في يديه الدار فانه ما جده كما  
 او انشده لانه من هو في يده او كانت في يده يوم مات في الخط اذا قال دعواه هذا العين ملكي رتبة عن ابي قال  
 حوا ميراثا عن ابي او كان النسب ونسبه وان هذا العين عن ابي او قالوا اصار هذا العين ميراثا عن ابي عن ابي عن ابي  
 الى يوم موته ولم يقبلوا النسب اعرفا لانه في بعض نسبه اتم ويقضي بالدار ميراثا نص عليه محمد رحمه الله في نسبه اتم الاصل  
 وفيه ايضا ولو ادعى اقرار ذي اليد بملك لابي واقام على ذلك بنسبه كفي ذلك بحجة القضاء ولا يترتب عليه جبر الميراث  
 بخلاف ما لو اقام النسب على نفس الملك للموت في الثانية دار في بدرجل انها كانت لابي مات تركه ميراثا له وورثه ابيه  
 يقول في نسبه نسبه والده على انها كانت لاب الميراث تركه ميراثا لوانهم لا يعلمون له وارثا غيره يقبل نسبه اتم  
 به الميراث ويدفع الدار اليه كما لو ادعى انها كانت لابي ميراثا منه في صحته تالف درهم ونسبه النسبه يقبل نسبه اتم  
 ويقضي بالدار له هذه الرتبة الفاظ او نسبه وابا يقضي للمدعي احد هذه والثانية انها كانت ملك ابيه وان نسبه اتم  
 ان اياه كالفاني هذه الدار والرابعة او نسبه وان اياه بملك هذه الدار في هذه الفاظ الاربعة ان جبر الميراث  
 فقا لومات وتركه ميراثا يقبل نسبه اتم ويقضي له في قولهم وان لم يجزوا الميراث فقا لومات كانت لابي وقالوا ان ملك  
 ابيه او قالوا كانت لابي ابيه لم يقبلوا مات تركه ميراثا لا يقبل هذه النسبه وعنده ابي حنيفه ومحمد رحمه الله فقا لابي  
 رحمه الله وان نسبه واعلى اقراره عا عليه يسبح منسبه ويكون اقراره بالملك ويومر بالنسب اليه ونسبه وان اياه مات  
 في هذه الدار لا يقبل نسبه اتم ولا يقضي له لانهم لم ينسبه وابا بملك للميت لهذا الواقره عا عليه هذه الفاظ لا يكون  
 اقراره في صنوان القضاء قالوا ان نسبه النسبه وان اياه مات في هذه الدار لا يقبل هذه النسبه لان هذا ليس بفعل  
 بفعله الملك غايل لان الدار قد يموت فيها المالك وقد يموت فيها الضيفان فلا يكون وليا على اليد بملك او  
 نسبه وان اياه مات وهو ساكن في هذه الدار يقبل هذه النسبه لان نفس السكينة انما يكون من المالك غايل فاقوا  
 وذكر العاصم رحمه الله عن ابو يوسف رحمه الله او نسبه نسبه ان غايل مات وهو ساكن في هذه الدار لا يقضي  
 بالدار لو نشد في الثانية ولو نسبه وان اياه مات وهذه الدار في يديه او نسبه وان هذه الدار كانت في يده لم  
 مات فقبض بها للمدعي وان لم يجز الميراث لانهم لم ينسبه وابا لميراث عند الموت نسبه وابا لا تستل الى الوارث  
 لما ذكرنا وكذا لو نسبه وان اياه مات وهو ساكن فيها يقبل ويقضي بها للمدعي ولو نسبه وان اياه مات في هذه الدار



[illegible]

قالوا حتى يحلوا دارنا ولم تسيطر تسمية ذلك وفيه ايضا وذكر في دعوى الاصل في امر باب دعوى الحكم ادى الى صلاته في يد  
 رجل وجازت به وسند واما ان القاضي لم يكن قد قضى بهذه الماتمة لم يصح ولم تسيطر تسمية القاضي بهذه المسائل كما تدل على  
 ان تسمية القاضي ليست بشرط لصحة الدعوى والشهادة بخلاف السدة التي مرت في باب تركت الشهادة في  
 طعن المداعية فانما تدل على ان تسمية الفاعل شرط فليت من عند الفتوى وفي السراجية في مسائل المتفرقة او  
 وقالوا شمس القاضي لم يكن لم يسمي القاضي ونسبها الى ابيه وحده وكذا في كل موضع من دعوى من ولم  
 يسمي الفاعل لم يقبل وفي الثانية رجل مات فاقام رجل بنيت انه وارث لست ان القاضي لم يكن اطلاق ابن  
 قضى عنه وارثه ولما وارث له غيره واستند على قضائه ولا تدرى اي سبب قضى بوارثته لست القاضي الدعوى  
 السبب الذي قضى فان من سبب اعلم في حقه ولا يكون هو قضا بذلك السبب لا يدرى ان القاضي قضى  
 بذلك السبب ام لا لكن لما حصل ذلك انعقد قضا الاول وفي الفصول في الفصل الرابع والخمسين ولو ادعى المداعي  
 بالاخوة واقام البنية على ان الاب او الى ابنه يقبل وفيه ايضا ولو ادعى ان وارث فلان لاني اخوة لابي لم  
 واقام بنيت القاضي لست الشهادة بغيره انما يدركه وارثت فقال اعمق من المورث انه وارث لا يقبل في  
 الشهادة وفي السراجية في باب المتفرقات دار في يد رجل اقام اخر البنية انها كانت لابي مات وتركها ميراثا  
 له والاخر الغيب ولما وارث له غيرها قضى بغيره وترك نصيب الاخر في يد ذي اليد عند ابي خيفة رضي الله  
 وفي ضمنه ان القضا قال دار في يد رجل اقام رجل بنيت ان اباها مات وتركها ميراثا بنيت ومن فلان يقضي له بالانصف  
 والنصف الاخر في يد ذي اليد ولا يستوي منه حتى يحضر الغيب اجمعوا على ان هذه البنية في حق شخص مجمع  
 الدار للبيت مقبوله لان احد الوترين منقصب خضعا لست فالحق له ويحق عليه وقال ابو يوسف رحمه الله  
 ومحمد رحمه الله ان كان المداعية عاجدا الدعوى باخذ نصيب الغيب منه وبعده على يد عدل حتى يحضر الغيب  
 وان كان يقر المداعية ان صاحب اليد هاتيا باجود وكان النظر للغيب عند المال منه بخلاف للمداعية لم  
 يظهر خيانتة فكان الترك او الى لاني خيفة رضي الله عنه ان القاضي مامو بعرض الخصومات لاني بها قد عرف  
 قيام اليد له فلا يقضي الا بجمع وفيه ايضا في موضع اخر وفي نوادر نسبر عن ابي يوسف رحمه الله رجلان اخوان في  
 ايدى ابا دارا قامة هاتية ان هذه الدار كانت للقاضي مات وتركها ميراثا بيني وبينك واقام الاخر بنيت ان هذه الدار  
 كانت لاني مات وتركها ميراثا بيني وبينك وقال اخذ بنيت الذي يدعي ثلثة ارباع الدار ولا يقبل بنيت الاخر لان  
 يدعي النصف لنفسه فتوى في يد هذا يدعي ثلثا يدعي ثلثة ارباع الدار من قبل ابيه نصف الربع الاخر للثلاثة

لانه يدعى ذلك لونه لا من ان له فيه وفيه ايضا قال رجل ادعى دارا من ابيه او اعمه ولم يذكر اسم المورث وتسميته بالبيع  
 ودعواه كذا حكى مجلس الاسلام لاورد جندى لوقال في دعواه هذه الدار كان لابي فلان مات وترك ميراثا لي  
 ولاخى فلانة لاوارث له غيرنا وترك عروضا واثمة من الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبى يا  
 واليوم جميع هذه الدار ملكى بهذا السبب في برز البعير حتى قد دعواه محجة لانه ادعى جميع الدار لانه سبب  
 وتسميته بسبب القيمة ولكن لابد ان يقول ما حدثت اخى نصيبها من تلك الاموال حتى يصح منه مطالبة حبيب  
 بتسليم كل الدار اليه لوقال في دعواه مات ابي وترك ميراثا لي ولاخى ثم ان اقرت بحجتي الى وصدة فلان في اقرار  
 حكى مجلس الاسلام لاورد جندى انه قال دعواه محجة وذكر صاحب الزبيرة الصريح ان لا يصح دعواه في ثلث  
 لان هذا دعوى الملك في الثلث بسبب الاقرار ودعوى الملك بسبب الاقرار غير صحيح عند عامة الناس بحجة  
 اعدوا المسئلة المذكورة في الاقضية وفي خلاصة المصنفات اذا اقر بعض الورثة بوارث او كثره الاخرين في السبب  
 لا يثبت ويقاسم الميراث للمقر في يده على حسب اقراره لانه رجل مات وترك ابنا واقرا هذا ابن بن من ابيه  
 وامه قال لفضل وان ترك ابنين واقرا احد علي من ابيه وامه فالسبب لا يثبت ولكن يقتسم الميراث لمقر له  
 ما في يده على حسب اقراره وفيها ايضا من التمس بسبب الاقرار احد الابنين بزوجة ابيه وكذا ما لاخر لما سمع ما في يده  
 وعند ابن ابي ليلى رحمه الله من ما في يده وفي الخاتمة رجل مات وترك احد الورثة وادعى دارا في يد رجل من هذه  
 الدار كانت لابنته وترك ميراثا له ولورثته وذكر عدد الورثة بعين بنيت ويقضى الدار لايه ويدفع الى المدة  
 حصته ويترك حصته لبقية الورثة في يد المدة عليه ان يخلفه رحمه الله وقد ايقض على يدى عدل وفي السراية شهدا  
 ان ابن الميت لم يشهد انه لا يعلم له وارثا غيره بلزم القاضي في ذلك الثاني قدر ما لو كان له وارث فظهر ثم دفع  
 اليه الميراث وفي التمس بسبب انتمد في الارث بمعنى ان يقول لم تعلم له وارثا غيره وان لم يقول لا يبرم القاضي الثاني  
 حوالا فان لم يظهر له وارث غيره يسلم اليه في صنوان القضاء قال واذا شهد بوراثة رجل وقال لا وارث له غيره  
 قال لا يعلم له وارثا غيره ثم شهد بعد ذلك بوراثة رجل عن الميت فبطلت هذه الشهادة لانه يمكن ان يكون  
 له وارثا اخر حال ما شهدت ثم علمت بعد ذلك وفيه ايضا والشهادة في المالك بالشهادة والتسليم لا يجوز انما  
 قلنا بانهم شهدوا بالملك للميت بالشهادة والتسليم لانهم اذا لم يدركوا الميت ولم يعاينوه سبب الملك في الدار  
 وكذا يكون الدار في يده بقرينة فيما يعرف المالك فاعلم بانهم شهدوا للميت بحكم الشهادة والتسليم مع هذا اذا  
 كان سبب الدعوى معروف من الميت وان لم يكن منه معروف من الميت فانه فلان من فلان الميت

وان الميت قد ترك هذه الدار ميراثا له ولم يذكر البيت لم يذكر هذا الفصل من ذكر في التفسير  
في النسب والطلب في الميراث وفيه ايضا ولو شهدوا على دار في رجل اعلان جده هذا الرجل الذي دفعه كره الحجة  
يدعي انها كانت لابيه منها ففضل احداهما او شهدوا انها كانت لجده هذا احد على طاعت وترك ميراث لاب  
هذا احد على ثبات الاب وترك ميراثا لعمه احد على فني هذا الوجه فقبل هذه الشهادة ويقضي الدار للمدعي والكنية  
اذا شهدوا انها كانت لجده المدعي لم يبره وادعى هذا في هذا الوجه ان لم يعلم تقدم موت الجدة على موت الاب  
لا يقضي الدار للمدعي بالاجماع وان علم ذلك فذلك لكس الجواب عنه الى ضيق رضى الدخلة ومحمد بن حمزة الله واليوسف  
رحمة الله اولاهم يرجع واليوسف كان يقضي الدار للمدعي والاختلاف في هذا النظر للاختلاف فيما اذا شهدوا  
كانت لابيه وقد مرت هذه المسئلة في اول هذا الباب في الثانية في فصل دعوى المكسب رجل يدعي ان رجل  
فانت الغائب فجاء رجل وادعى انه ابنه فصدقه ذوالية يعلم القاضي ولا يدع المال الى المدعي سواء قال الميت وارت  
اخر او لم يقل فان ظهر له وارت اخره الادفع المال اليه وتعد بمره التهم فوض الى القاضي وقد الطحاوي رحمه الله  
التقدم لطلب قبل ما ذكرنا لطي وقوله اما ابو حنيفة رحمه الله لا يرى التحدير فيها ايضا دار في رجل ادعى ان اخوان  
وجاهل اعلان احداهما من كسب الاخر ادعى انها كانت لابيه مات وترك ميراثا لهما واما ابنته فقال المدعي سكت  
دفع دعواه الى شريفت هذه الدار من هذه الاكبر وعلان وصفي هذا الضيق حين كان صغيرا كذا فانكر الوصي ايضا الوصية  
فاقام للمدعي عليه البينة على اقرار الوصي ان يزوج بكلم الوصاية قالوا لا يقبل من البينة لان البينة الشهود ان كان وصيا ميراثه  
امته ادعى جتة امية او من جهة القاضي طاعة الصغير بمنزلة النزل لما ناولها اقراره انه وصي لم يثبت الوصاية بقرانه ووصيا  
في باب اخر ولو ادعى دارا في رجل خذله عن ابنته لابيها وترك ميراثا له وقالوا مات وهو وارثه ولم يذكر احد  
الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا لا تعلم له وارثا ولا قالوا امه وارت اخر وقالوا مات وترك ميراثا لورثة ولم يذكر احد  
الورثة لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليهم شيء وان ظنوا هو ابنه ولم يقولوا لا تعلم له وارثا اخر فان القاضي تاني زمانا لم  
يظهر له وارت اخر بدفع اليه الدار ولا يباخذ منه كغيره عند ابني حنيفة رحمه الله فاعلما هذا اذا كان الوارث ممن كسب  
بنيره كالاب والام والابن فان كان ليس بحج بغيره كانه والعم والجدة لا يدفع اليه شيء وان كان للمخاض من لا يحجب عنه  
وكس يقبل بضيق مبره ويكثر اخرى كالزوج والزوجة يثبت بخصوصه مال الميت شهدة الشهود انه لا وارث له غيره والشهود  
لان احد الورثة فائب عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر في الشهادة انه لا وارث له  
غيره وكان زوجه يعطى له النصف على قول حمزة رحمه الله وان كانت امرأة يعطى له الربع وعن ابني حنيفة رضي الله



روايتان في روايته كما قال محمد رحمه الله يعطى له اولى النصيب وفي رواية يعطى له اقل النصيب الحسن للعمة والابن للزوجة  
ولابن يوسف رحمه الله في ابنه اقاويل قول كقول محمد رحمه الله وفي قول يعطى اقل النصيب وفي قول يعطى العمة والابن النصيب  
وفي قول يعطى ربع النصيب كانه مات عن ابوين وبنين وربع نسوة وفي الزوج لمحمد رحمه الله قول اقل النصيب  
ولابن يوسف رحمه الله في ثلثة اقاويل قول كقول محمد وفي قول لرابيع وفي قول الخمس المال كانه مات عن  
بنين وابوين وزوجة واصل المستمن ثلثي نسوة وقول لاصل الزوج الخمس من ثلثه من ذلك في ضمان القضاء  
ثم النسوة واولاها شهدة واعلى رتبة شخص وبنوا سبها وبنو الشخص من سبها جميع المال لا يهرجوا بالعمرة كالابوين  
والابنة والاب ان قالوا لا تعلم وارثا غيره فالقاضي يدرج جميع المال ليس غير قوم اما ان شهدة والعمرة ولم يردوا  
هذا فالقاضي لا يدرج جميع المال اليه بل يدرج ما يتلوم زمانا يقع في غالب رايه ان كان معه وارث اخر فظهر في هذه المدة  
ولم يقدر محمد رحمه الله في الاصل لذلك مستدرا ولكن فوض ذلك الى القاضي وسلكه اذ ذكره في المال الكبير ان القاضي  
يتاخر في يتلوم في ذلك زمانا قد يقع في غالب رايه لو كان له وارث اخر فظهر في هذه المدة ذكر الطحاوي رحمه الله في  
مختصره وقد ردد ذلك حوا فيه ايضا واذا عرفت الجواب في الابن فهو الجواب في الابنة والابوين لان النسبة في  
حقهم كمن في البعض لانهم لا يحجبون كجواب في ابن الابن وفي ابن الابن والعلم وابن العم كالجواب في الجد لان في  
حقه مولد وقع النكاح في ذمة الكل لانهم يحجبون بغيرهم هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى سخي جميع المال وهو متعجب  
بغيره كالابن والابنة او متعجب بغيره كالعم والعلم وابن الابن سببا لهم اما اذا كان المدعى وارثا لا سخي جميع المال  
كالزوج والزوجة ان شهدة والابن زوجة لا تعلم دارنا غيره فوقع الى الزوج النصف والامراة الربع لان نفقه  
وارث اخر ثبت بالنسبة وبما ثبت بالنسبة كانه ثبت يعلم القاضي اما ان شهدة والابن زوجة وانما  
زوجته ولم يردوا على هذا المذهب اعلى ان قبل التلوم لا يدرج اليه اكثر النصيب لان احتياقي اكثر النصيب معلوم لعدم العلم  
وانه لم يثبت ببلية والعدم ان ثبت باستصحاب المال لا يكتفي بالاب التلوم زمانا ولم يظهر وارث اخر قال محمد رحمه الله في  
دعوى الاصل مدعى القاضي اليه اكثر النصيب ان كان زوجا النصف وان كان زوجة الربع وقال ابو يوسف رحمه الله  
يرفع اليه اقل النصيب ان كان زوجا الربع وان كان زوجة النصف لم يذكر قول ابو حنيفة رضي الله عنه في المبسوطة والطحاوي  
رحمهما الله ذكر قول ابو حنيفة رضي الله عنه قول ابو يوسف رحمه الله والخلاف مع قول محمد وفي الخاتمة رجل من سبها  
امراة ولده الميراث وهم كبار اقروا انها زوجة ثم وجدوا شهدة ان زوجها كان حلقا من فاتهم رجوعا عليها  
اخذت وكذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه وابو يوسف رحمه الله في امراة خلت زوجها كان ثم افاست بنته انها كانت

قد طلقت قبل الخلع وفيها رجل ادعى انه تزوج هذه المرأة فانكرت ثم مات الرجل فماتت معها ميراثها  
وكذا لو ماتت المرأة بعد الخلع فانكر الرجل ثم ماتت المرأة فطلب ميراثها ورثها ان كان تزوجها قبل الخلع  
عن ابن ابي عمير رحمه الله في النواذر وفيها ايضا ولو ادعت المرأة على زوجها انه طلقها فانكر الرجل ثم ماتت طلب  
ميراثها ولا يكون لها ميراث وكذا لو كانت نفسها قبل موت الزوج ودفعت له لم يطلعه وفي الخلع لم يطلعه  
ميراث المرأة بسبب الخلع فانما ميراثها بنتها البتة ان قال الكرايم مرد من يهودي ميراث يهودي صحيح في بني اسرائيل  
في باب يطلد دعوى المدعى امرأة ادعت على رجل سميت انها كانت امرأة ابيات وهي في كتابه طلبت ميراث  
فجاءه الابن فقامت البتة على كتابها ثم ان الابن اقام ان اباه قد طلقها فانقضت عدتها قبل موته اخذت في الرجوع  
انما يقبل بنته الابن حين ادعت المرأة ذلك قال لم يكن تزوجها ولم تكن تزوجه لم تقم اقام البتة على الطلاق  
لا يقبل بنته وفيها ايضا امرأة ادعت ميراثا قبل ورثة فلان وهو زوجها فجدوا انها امرأة الميت فضاها على ابن  
حصة من الميراث والمهر ونصيبها من دارهم كتر كتر من رجل الصلح فالصلح جائز ولا يسل ذلك للورثة اذا علموا ان ذلك كان  
اقامت المرأة البتة بعد ذلك انها امرأة الميت اطل الصلح وفيها ايضا في باب اخذ في الفضول وذكر في  
رؤية الدين رحمه الله لو صلح احد الورثة من الميراث على شئ من الدار لم يقبل الدار ثم ادعى عتار ان الابن حصة  
في حال حجة وسلم الى بيع الدار على ان الميراث الصلح فضاها عليه وقت الصلح اما اذا صلح عن العتار ثم ادعى البتة فانه  
لا يقبل وفيها ايضا في الفصل الرابع والعشرين وذكر في اخر صلح الجميع في الفادى عن شيخ الاسلام ابي الحسن  
فمن في يده الميراث على الميت من يتفرق فضاها عليه وادى اليهم بناس بالفضل ليعبر عن ميراثها  
ولم يلحق بها ميراث الميت وفيها ايضا ثلثة اخوة ورثوا دارا عن اسم فادى رجل ان اباهم نصيبها اياه فخلعوا  
وكل واحد منهم عن الميراث وطلعت الاخرى وقد رثوا الدار لاسم اسمهم غير ذلك لبعض النكاح فيه حصص للمدعى ويرد  
حصة من الدار على المدعى وان كل واحد كان وولعه يرد حصته على المدعى ولا يقبل شيئا لان الوالد لا يقبل  
ولو ادعى شيئا لا يرد اقام بنته ان لا يثبت ذلك ميراثا له ان اباه يوم مات كذا سنين كذا سنة كذا واثنا  
اعرة بنته ان اباه تزوجها يوم كذا سنين كذا سنة كذا واثنا مات بعد يوم بعد اليوم الذي وقت الابن  
موت يوم يقضي لكل واحد منهما للمرأة بالكتاب والصدقات والميراث والابن الميراث وكذا لو قامت امرأة اخرى بنته  
ان كان تزوجها بعد الخلع الا في يوم يقضي بحاجتها ايضا مع الخلع الا في يوم يقضي لها بالميراث مع الابن في المخطوط  
نواذر عن ابي يوسف رحمه الله رجلان في ايربها دارا قام احداهما بنته ان هذه الدار كانت لثلاث وركب

[illegible]

لا يسم فلان مات وترك ميراثا لم يسموه هو الا وارت له سواهم واقاموا البنية على هذا الوجه فظهر ان احد منهم  
ما كان ابن البنية وانما كان لبنية قصدا وتوايد في الحقيقة انه يطل منهم ودعواهم ثم لو ان البنين الثلاثة اقاموا  
شهودا آخرين غير الاولين ودعوا ان الدار كانت لابنهم وترك ميراثا لم يسموه التمسوا الدار لم يسموه صح  
ودعوا ثم قبلت منهم في الخط احد الوارثة اذا اقران هذا المحدث وميراث من اينما تم ادعى انه وصيه عن ابني فلان  
واقام البنية قبلت بنية ولا يصير نقض لان الكل ميراث فلان ميراث ترك لليت وفيه ايضا الشهود الدار عليه  
ان الوارث اقرب من موت الموت او بموت من لم يكن لما كان في ذلك وفيه البنية الوارث لما ذكرنا ان حصة الوارث  
انما كانت للموت عند موته كان ميراثا كانت البنية يوم الموت قد انتمت المدعى عليه اقرار الوارث انما  
لم يكن للغير التناقص وكذلك لو شهدوا المدعى على اقرار الوارث ان اباه مات مع الدار لم يست له كان ذلك  
وقام البنية الوارث وفيه ايضا ادعى رجل ادعى في يد ليرة ابية انما تركت ابية وقالت للمرأة هذه الدار تركها ليك لان  
القاضي ما يسمي بغيري انت صغير كان ذلك في المدعى المدعى هو الابن لو ثبت ذلك البنية لان القاضي  
ولا يسمي بغيري الزكوة بالدين اذا كان الوارث صغيرا لم يكن لليت مدعى فيه ايضا وادعى عينا في رجل ميراثا من ابيه ثم  
ادعى تلك العين بعد ذلك ميراثا من ابيه فكان قاضي الماتم حس السلام محمد الدار جندى رحمه الله يعني في من  
الميراث ان لا ينفذ مدعى المدعى البنية المدعى عليه ادعاءه وتابعه في ذلك بعض شيوخنا وما به كان في  
الامام طه الدين الميراثا في رحمه الله وهو الصواب عندنا وفي الخط فال محمد رحمه الله في الجامع الكبير ادعى الرجل  
في يده وواقام شهودا من شهدا احداهما داره ودرهما من ابيه شهد الاخران داره ودرهما من ابيه فالشهادة بطلة  
لانها اختلفت في سبب الملك والملك يختلف باختلاف اسبابها واختلف للشهود ويخفى قبول الشهادة وفيه  
الخاتبة رجلان ادعى دارا في يد رجل اقام احداهما بنية ان هذه الدار كانت دار فلان مات وترك ميراثا  
له واقام الاخر بنية ان فلان مات فمستته واحدة وترك ميراثا له وذو اليد يكر ويدعي نفسه قال محمد رحمه الله  
بينهما نقصان ولا يعتبر الرجوع في الموت ولو اقام احداهما بنية انما كانت لفلان لم يسم غير الاولين شهودا  
ميراثا في هذا الوجه الذي اقام على ثلث شهود الماتم وقتوا الملك وفيه ايضا رجل ادعى عينا في يد رجل انه لونه  
من ابيه وشهدوا انه كان في يد موزنة لا يعين شهداء ثم دعووا المدعى عليه بغيره على التسليم الى المدعى وفيه ايضا  
رجل في يد رجل ادعى ان فلان كان في يد رجل ادعى انما له شتران من ابي ذواليد باليد ودم واقام البنية شهداء  
من ابيه وشهدوا انه كان في يد موزنة لا يعين شهداء ثم دعووا المدعى عليه بغيره على التسليم الى المدعى وفيه ايضا



المدعى لان صاحب اليد متهما كانت لايديهم لو شهدوا على ان الميراث كانت للبيوع كذا قد تم في  
 المحيط اذا ادعى داراني يورث ميراثا من ابيه فقال المدعى فيه جواب دعوى المدعى ان ميراث هذه الداراني حال حرك  
 باطلاق القاضي فمد ادعى ان ثبت ان البيع طاعة الصغير او قضاء دين الميت وفيه البقاء اذا ادعى  
 رجل داراني يورث ميراثا من ابيه ثم ادعى ان ميراثا من ابيه في حياته ومحمته واقام على ذلك فثبت له قبل  
 بيته ومحمته لو ادعى الارث واقام على ذلك بيته فثبت له لان في فضل الاول التوفيق بين الكليين في ميراث  
 التمس في الفصل الثاني التوفيق بين الكليين في ميراث فثبت ان في فضل الاول التوفيق بين الكليين في ميراث  
 داراني يورث ميراثا من ابيه في حياته ومحمته وهو ملكها فخرج عن اقامته فثبت له ادعى ان ميراثا من ابيه في حياته ومحمته  
 في اقامته لم يثبت له فثبت ان في فضل الاول التوفيق بين الكليين في ميراث فثبت ان في فضل الاول التوفيق بين الكليين في ميراث  
 مرضه وانكر باقي الورثة ذلك فقبل لايح هذا الدعوى لان المرض قد يكون مرض موت وقد يكون غير مرض موت  
 ويصح المريض مرض الموت من ورثته وصلة بالعين عند ابى حنيفة رضي الله عنه حتى قال بعض الوارث لا يجوز ان  
 كان مثل القيمة الباجازت باقي الورثة وكان هذا دعوى الوضعية على احد التقديرين فقبل لايح هذا الدعوى لان  
 تصرف المريض مع ورثته يتعدى بوصف الصحة حتى لو اجاز قيمة الورثة ذلك فنفذ وان لم يجز واسطرطط  
 بعارض عدم الاجازة بشرط ان يكون المرض مرض الموت فالحال ان هذا مرض الموت كان لمصرف في حكم  
 الصحة فيكون الدعوى صحيحة وفي الفصل الرابع الذي يورث ميراثا فقامت البنية ان اباك حال اكل اكل لعل  
 وقبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحال له وصحة تحت اليد والخصومة لم تقم البنية على الحوالة  
 وفيه ايضا وذكر في اخره صياغة الخواص ورحمة الله لو ملكك لتركته في يد احد الورثة نظرا ان كان عليه  
 الميت ومن استغرق بالقبض بما لان قبضة حصل للغير وصارت كالودعة فنفذ ولو لم يكن على الميت دين  
 ميراث قبضة لم يحصل للغير فخصه سائر الورثة يكون مضمونا عليه الا اذا كان قبضة بجميع الزكاة ضرورة نحو ما اذا كان  
 سائر الورثة صفرا لا يمكن حفظ ذلك ونحوه فيكون قبضة لانه ولا يكون مضمونا عليه ملكه والباقي  
 بينهم على قدر موازتهم وفيه ايضا في الفصل الرابع والعشرين الموعد اذا وقع الحال الى الوارث فغير القاضى الزكاة  
 مستوفى بالدين كان ضمانا قال رحمه الله وهذا الجواب صحيح اذا كان الوارث من نجباء عليه استنداك  
 المال اما ان لم يكن كذلك فيكون له اخذه وقضاؤه دين الميت منه وذكر في فناوى الصغير اذا كان  
 للميت وودعة عند ابن في الزكاة دين ودفع الموعد الودعية الى الوارث فغير القاضى بعضه في

صنوان العشاء قال رجل مات وله في يد رجل اربعة آلاف درهم ودية فقال المودع لرجل هذا البيت  
الذي اودعني لما وارت له غيره قال القاضي يا مودع المال اليه لانه اقر له يملك في يده لان الوارث  
يقوم مقام المورث في اهلاكه رقبته ويادوان قال ابن ابي عمير قال المورث ليس له ان يقر له يملك في يده لان الوارث  
له لانه اقر بسبب استحقاق الكل له وهو النجوة وفي الفصل فريم البيت اذا قضى من البيت فغيره وصيه ان  
قال هذا المالك الذي اعلن البيت على من المالك الذي لك على البيت جازوان لم يقض ذلك فضا  
المالك من البيت فهو تبرع والمالك على كذا في الصوري — دعوى القرض والتبرع وغير ذلك  
وفي المحيط بعد في يد رجل قال ان كنت عبد لهذا الرجل انا اليوم حريما انه قال انك ردوسا كاريكيني لو انا زاد  
من ردوسا كاريكيني وادعوا على ذلك بنية قبلت بنية وحكم بحقه وفيه ايضا واذا اقام المولى بنية  
ان مولاه اعقده هو يكره ذلك او تبرع اقام اخر بنية انه عبد قضى الذي اقام البنية انه عبد لان الشهود القسمة  
يعتق باطل لانهم يقولون اني شهدنا وتم فلان يملكوا اهلك لفلان المنيب من غير شهادة والقول يملك عن  
باطل نصا وبوجه البنية انه عبد كذا اهنا وكذا لو شهدوا ان فلانا اعقده وهو في يده يقضي الذي اقام  
البنية انه عبد فلان نفوذ القول بقعة للكل دون اليد والشهود لم تشهد والى بالملك ان شهدوا العبد ان فلانا  
اعقده هو يملكه شهد الاخر انه عبده وقضى بنية القول لان اثبات العبد اهلك لمعه كانتات القسمة المنيب بنية  
ولو اقام المولى بنية انه عبده اعقده اقام رجل اخر بنية انه عبده قضى بنية القول لان البنية في اثبات اهلك  
وفي احدنا رواية اثبات القسمة كذا اهنا وكذا لو اقام العبد ان فلانا دبره وهو يملكه اقام رجل اخر بنية  
عبده قضى بنية التبرع كذا لو اقام المولى بنية انه عبده بنية انه عبده دبره وادعوا بنية انه عبده قضى بنية المولى لو اقام  
العبد بنية ان فلانا كاتبه وهو يملكه اقام اخر انه عبده يقضي الذي اقام البنية انه عبده الا يرى انه لو اقام الذي  
يدع بنية انه كاتبه اقام الاخر بنية انه عبده قضى الذي اقام البنية انه عبده كذا اهنا وفي الثانية انه في يد رجل  
اقام البنية انه دبره وهو يملكه اقام الاخر بنية انه ولدت منه وهو يملكه اقام الاخر بنية انه في يده  
يدع في المحيط بعد في يد رجل اقام الرجل البنية انه له اعقده اقام الاخر البنية انه له الاصل وانه والاه وعاقده  
فصاحب المولاة اولى فيه ايضا بعد في يد رجل اقام رجل البنية انه اعقده وهو يملكه اقام اخر بنية انه اعقده هو  
يملكه فان ادعى العبد عن احداهما بنية اولى وان كد بها جعلت ولا بينهما نصفا ولو اقام كل واحد منهما بنية  
انه اعقده على الف درهم وهو يملكه طيفت الى القدر العبد وكذا في قضيت لولا بينهما وكل واحد منهما عليه

الف درهم وان ذكر احدى البيتين مالا لم يذكر الاخرى لانهما بنتية المال ودلالة له والاباى اصدقه  
 او كذب وفيه ايضا ادعى انه حر الاصل في موضع لم يسبق منه الاقرار بالرق وقضى القاضي بحرية لان القول  
 في ذلك له حتى يرجع اليه على البائع ان كان يدعى المشتري على العبد الرق فيقول اقول اقرى بالرق فيقيم  
 البينة عليهم فيقيم العبد البينة عليه انه حر الاصل فيخرج المشتري من يد البائع وفيه ايضا جارية في يد  
 رجل ادعت انها حرة الاصل وانكرت انها اقرب بالرق فاقول اقول الجارية وفي الثانية في قصود  
 المتقول جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانكرت انها اقرب بالرق فادعى فادعى انها اقرب بالرق  
 فاقول الجارية ويقضى بحريتها وفي عنوان القضاء قال محمد رحمه الله في تناق الاصل فادعى العبد والامانة  
 على مولاهما وليس لهما بينة حاضرة فانه لا يحال بينهما وبين المولى لا ذكرنا ان في الجملولة ازالة اليد واليد مقصورة  
 كملك فلان بال مجرد الدعوى ان اقامت بها ادعاء فان قال انه لا يوجب عن المصنف فاجاب  
 قلنا في الطلاق ان قال انه الاخر حاضرة في المصنف ان كان الشاهد الذي اقامه فاسا فلكذلك الجواب ان  
 كان بعد الاذكار بانه انما ايضا قال صاحب المخطوط رحمه الله الذي ذكره في العبد انما في الامة ينبغي ان يقال  
 ان يحال بينهما فحسن على رواية الاصل وعلى رواية الجامع يحال بينهما على نحو ما ذكرنا في الطلاق فانه انما لا يحال في  
 الامة بضم جرمة الفرج كالطلاق كان الجواب في حق الامة وفي طلاق المرأة وان اقامت يد من يتوب  
 يحال بينهما جميعا الى ان يظهر عدالة الشهود لان شهادة السطورين حجة في حقوق الله تعالى والعباد لا يرى ان كان  
 لو قضى شيئا وما تباطاهم العدة فينفذ قضاء بالجامع فجوز ازالة يد المولى شيئا وتما هذا الجواب في الامة على  
 اطلاقه وفي العبد محمول على اذ كان المولى مخوفا عليه بخلاف منه الاستحلال والنسب اما ان لم يكن فلا يحال بينهما وبين  
 العبد فيه فانه لا يكتفى بنفسه بنفس العبد ومجملولة الامة بخلاف مجملولة المرأة فانه مجملولة المرأة ان يحال مع المرأة  
 فانه من غير انهما من سب الزوج ومجملولة الامة ان يضيح على امرأة فانه خارج ببيت المولى ذكرنا في المتن ان  
 الجارية انما توضع على يد عدل اذ لم يكن له عاقلية مونا اذ كان مونا فانه القاضي بوجوبه بذلك لعمدة ان يعجزها  
 وفيه ايضا قال انه في يد رجل ادعى انما له واقام على ذلك شهادين لا يعرفهما القاضي فخرجهما عن يده يصح على  
 يد عدل وفيه ايضا عدي في يد رجل ادعى رجل انه عبده واقام على ذلك شهادين لا يعرفهما القاضي لم يرض عن يد  
 الله عاقلية لان الاخذ من يده والوضع على يد عدل في فصل الامة انما كان صيانة الفرج وانه معدوم منها ولكن  
 القاضي ما خذ كصيدا من الله عاقلية بغير العبد وفي الباب في كتاب الدعوى انه في يد رجل عدل ادعت انها

حرة واقامت البنية على ذلك فالتاضي بضوا على يدى عدل حتى ليل عن الشهود فان طلبت نفسه من كل  
 مدة المسألة عن الشهود فان القاضي ما يره بالتفاق عليها وفي العبد لا يضمنه على يد واحد ولا يجوز الدوى الى الجحان بنية  
 وبس الماتة والمرأة مذكورة في قضاء الجاني وفيها ايضا ادعى العبد لامة العنق ولم يكن له بنية عاهرة لا الى الجحان بنية  
 ومنها وكذا الواقع من شاهد او احد وان اقام ستورين قال الحاكم ابو الفضل في اذا كان من لا فاسقا نحو فاعلى بابا  
 والواقف فاضرب لم يذكره هنا وفيه دياتان قال الحاكم هذا الجواب في العبد انى لامة على مفسر في الجحان لا يحال  
 بشهادة امرأة واحدة وفيها ايضا في كتاب الدعوى رجل من يد يد عدا وادعى انها حران اقام البنية  
 فالامة يوضع على يدى عدل وترك العبد في يده ويؤخذ منه كغدا بنوعه وكيفية العنق حتى يجزى العنق بنية الشهود عليه  
 قالوا انما يوضع لامة على يدى عدل او المكن له عا عليه ما يخاف على لامة ان يكسها فانها اذا كان ما  
 والقاضي يؤيد بذلك لانه ان لم يجر لها وكذا الواقع الماتة البنية على طلاقا وفي المحيط من كتاب الباقية حل  
 قدم طلبة وموحد جبال ورجل من يخدمونه وهم في يده فادعى انهم رقيقه وادعوا انهم حران فالتوا قولهم لم يفرقا  
 له بارق بكلام اربع او يوم بنية عليهم قال ان كانوا السن سنة او الزك والنسب او الروم لانهم في دار الاسلام فحيت  
 الخصومة ودار الاسلام دار الاحرار فمن ادعى الحرية فيه فقد مك بالاصل فكان القول قولهم ان كان من حنيفة  
 فعند كان القول قولهم الا اذا بانهم وقد افتادوا بالبيع وسليم لان ذلك منهم فبنية لامة بارق او يوم البنية  
 عليهم بارق فلا يفسل قولهم في الحرية بعد ذلك مكد اذكر ما ويطر اوجا بهم فبنية تورين لانه اذا كانوا من تورين منه  
 لا يقبل قولهم انهم حران وقد مر نحوه في باب الاستحقاق في ادب القاضي للخصان لوان جارية في يد جارت  
 انها حرة الاصل وكانت اوتت بارق فاقامت شادين على حرية الاصل جعلها القاضي حرة وانما جعلها حرة  
 لان القاضي لو اتفق عن القضاء بنية الشهادته انما يمنع لمكان التناقص الذي جدي في دعوى لامة الشهادته  
 انما يمنع محبة الدعوى الشهادته فيما يحتمل الغرض بنية حرة والاصل التناقص لا يمنع ثبوت الدعوى  
 والبنية وفي الكافي وان اقام الذي في يده البنية له عبده واقام الغلام البنية له حرة اخذت بنية الغلام  
 كذا في الخلاصة في فصل دعوى العنق وفي ملقط القينة ادعى الرق فقال انما حر الاصل من ابوس جرين  
 اقام بنية ثم ادعى الرق حرة اخرى على المدعى عليه لسمع بالتفاق وفيه ايضا اذا شهدوا انه حر الاصل  
 ما ورش انما بدو بهت يقبل من غير ذكر اسم المدعى عليه ولو شهدوا انه حر الاصل كما يادرس انما بدو بهت  
 يخرج الى ذكر نسب الام لانه صدر ذلك عنه وفي المحيط ادعى رجل حرية الاصل ولم يذكر اسم امه واسم



اب امر يجوز لانه يجوز ان يثبت لسان حرية الماثل وان يكون رقيقه الا يرى ان من استولد جديده نفسه فالله  
 حر وانه رقيقه وفيه ايضا اذا ادعت حرية الماثل ثم ادعت عقا على عارضيه لبيع وكذلك على العكس ان  
 يبيع وفيه ايضا الجارية اذا ادعت اولتها الا يرى وادعت انها حره الماثل ثم ادعت عقا على عارضيه لبيع قبل ان يزوج  
 ورجح المنسرى الاخر على ما يورد كذلك بالرجوع على ما يورد لبيان الاول الرجوع عليه فيما اذا ادعت جديده لائل  
 ان لم يسبق منها اقرار بالرق لافضا ولا دلالة من انقضاء البيع وما شبه ذلك على عرض كتاب الاقرار  
 ليس لان ما يثبت لان حرية الماثل ثبت بمجرد قولها في حق انفس كانه اذا لم يسبق منها اقرار بالرق ان سبق  
 منها اقرار بالرق كان للبيان الاول ان ما يثبت الرجوع عليه لان حرية الماثل ثبت بمجرد قولها في موضع سبق  
 منها الاقرار بالرق وفيها اذا ادعت عارضيا كان للبيان ان ما يثبت الرجوع عليه على كل حال لان التقى ثابت  
 بمجرد قولها في كل موضع قضى القاضي بحرية الماثل لا يثبته طحفة العبد والامنة الرجوع المنسرى على البيان الثمين  
 وقد استقصينا خبره المسائل في باب التحقيق وفيه ايضا عهدي يدرج من ان كلفه فادعى العبد عليه رقيقه  
 شبهة شهود ان صاحب اليد اتفق ليعيد على العكس لا يقبل اذا ادعى انه حر الماثل ولا يثبت منه ولا يقبل  
 الوجهين جميعا وفيه ايضا ادعى غلاما في يدرج من ان كلفه اتفق منه فادعى ان له الدعوى البنية على الملك لا  
 التقى لانه اذا قام البنية على الملك ويثبت التقى باقراره فلا حاجة الى اقامه البنية على التقى وان لم يكن شبهة  
 يحلف له عايد على الملك وفيه ايضا ادعى على امراته انها امي واقامت بنية انها كانت لغلام واقوى  
 واقام الدعوى البنية ان فلانا ذلك قد اقر ان هذه الامنة امي ومملوكي فان ارضا وتاريخ الاقرار استحق الملك  
 للدعي وان لم يوجع يخلص كانهما وتمام الاصل الاقرار بالملك للدعي فيقضي التقى منه وقد مر في القضاة  
 على الغائب في الرخوة في كتاب الدعوى في الفصل من رجل ادعى انه وقال امي وقالت الامنة اني حر فادعى  
 الدعي من في كسبي ماية فدفعها الى الدعي فهو حايه فان اقامت بعد ذلك بنية انها حره الماثل اعانها كانت  
 انه لعمري الدعي اتفق عام اول تربية الرجوع بالامنة قبلت بنيةها وبطل الصلح وفي المحيط رجل له عبا اقام البنية  
 ان المولى اتفق وادعى ان المولى باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المنسرى قبض العبد فبنيته العبد  
 لانها يدعيان على الملك من جهة ثالث واحد قبض المنسرى به وهو العبد ولا يقضي الاخر بانه ان العبد ادعى على الملك  
 نفسه من جهة ثالثة بالاحاق يصير فافضا والشهادة على الشراء لا يكون شهادة على القبض وهو معنى قول ادعى  
 الملك من جهة ثالث لا تعدا قبض منه فهو قبض للدعي له قبض منه وهو كافي في دعوى الشراء من ثالث اذا كان

لاحد المديعين قبض شهود بان شهدهوا احد المديعين بالشر والقبض شهدهوا بالشر والادول والعرض  
فان كان المشتري قبض العبد بنسبة المشتري اولى لان المشتري له قبض معارض العبد له قبض شهود به ليس قبض  
وله لان العبد انما يصير قابضا عنه باعتاق شهود به كان القبض العبد شهود به رجحان على القبض المشتري  
لا يرى ان في دعوى الشر من ثالث اذا كان لاحد المديعين قبض معارض الملاح قبض شهود به ان ترجح على القبض  
المعارض كذا هذا والغرض في ذلك ان الذي له قبض معارض قبض ثابت حقيقة وما يدعي الا ان كان مقدما ليقض  
هذه الحقيقة وان كان متأخرا لا يجب نقضا فلا يجب نقضا بانك والاحتمال في التواخي من المحيط رجحان  
وتترك الاذينا فاقام رجل البنية انه حر الاصل ذكرني الاصل ان البنية نسبة النسب في الخط ايضا جعلت عليه  
ويكون ولم ترك الاجارية وفي حجره ولد فادعت انها ام ولد له وان هذا من لميت لا يقبل قولها من غير  
بنية تقوم على اقرار المولى في حوزة انها ام ولد له وان هذا من لميت وفيه نوع اشكال ينبغي ان يقبل قولها فيما  
اذا كان معها ولد بناء على ان الام تنصب خصما على ابنه في اثبات النسب من الاول وانتهت خصما على اقامتها  
البنية اذا بن هذا الرجل لميت الذي ان ثبت نسب له فكذلك انها واذا ثبت نسب العلام ثبت حق بطريق التسمية  
الاختلاف اذا لم يكن معها ولد لان من كان لوقبل نيتها قبل على اثبات حقها مقصودا وحقها في ذلك الباب  
ليس مقصودا ولو شهدت الورثة انها ام ولد لميت قبلت منها وتحم ولا يسيل للفرع عليها وفيه ايضا في اوارثها  
سماعة عن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن ابراهيم واقام البنية ان اياه تصدق به عليه وهو صغير في حياته واقام  
بنية ان الالب قد اتفقوا قال اقبل بنية العنق ولو شهدوا انه تصدق اووه به لانه الكبر هذا وقبضه وعانيه اياه  
وشهدهوا العبد انه اتفقوا لم يفتوا اخرجت الصدقة وبطلت العنق وفيه ايضا في المشتري رجحان على رجل  
لان حق علامه وهو ايضا قال الوارث كان يمدى جميع على النسب ولم يقر الموارث بالاعتاق  
فالقول قوله وهو حتى تقوم الوارث البنية انه كان يمدى وفيه ايضا بنسبة عن ابي يوسف رحمه الله رجل اعتمر  
ثم ادعى المولى له ما قال اعتمنا بعد ما ولدت هذا الولد والولد عبدى وقالت الامة بل اعتمت قبل ان ولد  
فالقول قول من كان الولد في يده وهذا قول الخليفة والي يوسف رحمه الله وان كان الولد في ايدها فهو حر كله  
اذا اختلفا في متاع في يدها فالقول قولها وان اقاما البنية لقبول نسبة الامة في المسلمين جميعا وفي الثانية  
فصل ما يتعلق بالكل رجل اعتمر امته فاصمت مولدا ولما ولد فقالت للمولى اعتمتني قبل الولادة والولد  
حر وقال المولى لامي ولدته قبل الاعتاق والولد رقيق ذكر الناطق رحمه الله ان كان الولد في يده ما كان

القول قلما وقال يوسف رحمه الله ان كان الولد في ايها فكذلك يكون القول قلما لانها تدعى <sup>لدة</sup> في اقرب المواقب وفي حرية الولد ولو اقام البنية فبنتها اولى لان بنية المولى قامت على القوم وبنتها قامت على اثبات الحرية وكذلك هذا في الكتابة وانما في الرد بغير القول يكون للمولى لانها تصادق على ربي الولد ذكر في المنسقة عن محمد رحمه الله انه قال ان كان الولد بغير عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منها وان اقام البنية فبنتها اولى وكذا لو كان دعوى المولى في كتمانهم اختلعا في الولد ولو اتفق الجارية ثم اختلعا بعد حين في الولد فالت ولدته بعد ما عقدت فاخذت مني قال المولى ولدته بعد العقد فاخذت منك وانت امه لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده للمولى الى المالك اقرانه منها وكذلك في المكاتب ان في العبرة وام الولد القول للمولى وفيها ايضا في فضل تعليق بالنكاح رجل مات وترك امه لثلاثة اولاد في بطون مختلفة فقامت الامم ثلثا بهن ان الميث اقرا هذا الولد كبر ولده منها قال هو ابنة الاوسط والاوسط والصغير فميراثهم فان بين السهم وبقا لو شهد ان المولى اقرب هذا الولد لكان له ولد قبل ان تلد بهن فان الاوسط والاوسطا بها ايضا وقال في رد رحمه الله في الاول المضاعف انا وقال محمد رحمه الله اذا اجابت بولد بعد اقرا للمولى بالولد الاكبر بستانه فصار الزمة الولد وان جازت لا قبل من ستة اشهر لا يلزمها صارت فرائضه من يوم اقرا بالولد الاول ولا يلزمه ما كان من قبل قبل ذلك في المطبوعة في باب ابى يوسف رحمه الله في كتاب الاقرا اني قول فاك قد برى في اياه استولد او كاتبني

صدقه ذلك وقال ذواليد بل امتي فهو لأك السيد وفي حاشيته امه في يد لسان قال قلت انا ام ولد فلان اودع براد كاتبة وصدقه فلان وقال ذواليد بل انت امتي في لسان قال الذي اليد في الخبر في كتاب العتق في باب من ابواها عن ابى يوسف رحمه الله في رجل اشترى عبدا شهيدا كان حلف يعق كل عموك فبشره فاعتمه الفاضل ثم اشترى عبدا اخر قال يعق العبد الاخر بالشهادة الاولى لوجوده قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يعق الثاني حتى يجرد بالبينة لان عنده دعوى العبد على اعتاق مولاه اياه شرط لان يعق المعصومين يعق نفع العبد وهو المكنية ودفع قهر الغير عنه فلا يعق لغيره دعوى كفي دعوى المالك بخلاف عتق الامم بطلاق المرأة لان يعق جميع النعمان كمن شهد على انه اعتق احد لبيته في عتق لابيها عنده وقد مر نحوه في باب الاعتاق وفي المحيط اذا اعتق الرجل عبدا صغيرا ثم ادعى انه ابنه تحت دعوى محسنة والقياس ان لا يلزم لانهما قصده بذهاب الدعوى وفي كثر الدقائق في باب ما يدعيه الرجل من صبي بعينه فقال انا هو فالقول له وان قال انا عبد فلان اولا يعبر

من نفسه فهو لم ينفه في يده وفي الهداية قال واذا كان الصبي في يد رجل وهو غير علف فقال اما هو فاقول له لانه  
يد نفسه ولو قال انا عبد لخلان فهو عبد للذي في يده لانه اقرب منه لا يد له حيث ان البارق ان كان لا يبيع عن نفسه  
عبد للذي في يده منها فهو بمنزلة من يخلط باذا كان يبيع ولو كبر وادعى الحرية لا يكون القول قوله لانه ظهر الرق  
عليه من صنعه كذا في النسخ وسياق قوله في باب التبرع ان شاء الله تعالى في الحق فكذلك لا يبيع  
و جاز انما الصبي العاقل لغيره بالرق كما يجزى اي يجوز انما الصبي العاقل بالرق لغيره اذا كان مجبول النصب لانه  
باقراره بالرقية لم يبق له يد على نفسه فاعتبرت يد من في يده فصاها كالصبي الذي لا يعقل وليس قال ينبغي ان  
لا يبيع لان قول الصبي غير ملزم كما في سائر القاريه فتقول لا يثبت الرق باقراره بما ثبت به دعوى اليد  
باعتبار يده فيه بزوال الصبي عنه باقراره حتى لو قال ذوه يد هو عبدي قال الصبي انا عبد لغيره كان عبد الله  
في يده ولا يعتبر من دعوى الهداية واذا كبر وادعى الحرية لا يكون القول قوله لانه ظهر الرق عليه من صنعه في المحرم في  
باب الى غيره رضي الله عنه قال علام في يد رجل فقال اما بطلان دعوى ام ولد له وقال ذوا اليد انت عبدي  
انك امتي قال المقر له ما يجزى قال قول في اليد اي عبد لي خفي رضي الله عنه وكذلك قال للذي له اليد ان ابنيك ام  
ولذلك هذه وكذا للمولى قال القول قول الغلام وسياق حسن هذا المبدأ في ارباب التبرع ان شاء الله تعالى وفي  
ملقط القسمة بجارية ثم ادعى ان كان اتفق قبل البيع وتزوجها فهو مكروه لا يسمع دعواه وان اقام النسبة على غيرها  
يفضل ولو ادعى المتبرع على الجارية انك اتفقت قبل البيع ليسمع الدعوى بالنسبة ويفضي التمسك بغيره وفي النسخ  
ولو بيع جارية ثم ادعت الجارية بانها حرة قال الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله ان يبيعها ويملكها الى ان تسرى هي سائكة  
لا يقبل قولها بالنسبة وفي الخط في الفصل التاسع والعشرين قال محمد رحمه الله في الاصل انه يثبت الى جود ائمة  
انها حرة وتزوجها على انها حرة فولدت لاولاد ثم جاءها مولودا واقام النسبة على انها امته ففضي القاضي له بالجارية  
وبالاولاد لان بقوم الزوج بنسبة على انها تزوجته على انها حرة اما القضاة بالجارية لان الجارية صلت بالام والقضاة  
بالاولاد لان الاولاد فرع للجارية ونحوها فتكون مملوكة لصاحب الجارية الى ان يظهر سبب حرية الجارية وذلك منها  
الغزو غير ان الغزو لا يثبت بمجرد الدعوى من الزوج بل ان شرط اقامة النسبة عليه فاذا اقام الزوج النسبة على انها تزوجته  
على انها حرة فقد ثبتت الغزو فلا يقضي بالاولاد للمولى بل يحكم بحرارة النسبة لان ولد الغزو حر بالجملة باجماع الصحابة  
في دعوى النكاح والطلاق في الثانية امره ادعت نكاحا وكذا الرجل ثم ادعى الرجل النكاح  
بعده واقام النسبة قبلت بنسبة بخلاف البيع لان النكاح لا يبطن كجودها وفيها ايضا في باب ما يبطل دعوى الله



ولما دعت امرأة لكاحا فقال الرجل لكاحي بني دينك فلما قامت المرأة البتية على النكاح اقام هو البتية  
 انها اختلفت من قبضته وان قال الرجل في النكاح لم يكن بينا لكاح قط او قال تزوجها قط فلما قامت  
 المرأة على النكاح اقام هو البتية على انها اختلفت منه قال المصنف رحمه الله تعالى ان يكون هذه وسيله  
 البيع سواء ادعى الشراء فقال المدعي عليه لم يكن مبنيا على اقام المدعي البتية على ادعى وقضى القاضي بالبيع  
 ثم وجد بها الصغار فتم في ظاهر الرواية لا يقبل البتية على البراءة عن العيب لان البراءة عن العيب يكون  
 اقرا بالبيع كذا في عند مطلق الطلاق لقضى سابقه النكاح فكان هو في دعواه الطلاق متصفا ببيع  
 وفيها ايضا في فصل دعوى النكاح امرها بها وله فالت للرجل بالولد منك وقد تزوجني قال الرجل لم ازوج  
 وهذا الولد من زنا ثبت بك لا يثبت نسب الولد منه ولا صد عليه يقضى له وفيها ايضا رجل قال للمرأة  
 زوجتك ابوك انت صغيرة وقابل زوجتك ابنا كبيرا ولم ارض فالتول لها والبتية بنته الزوج كذا في المحيط  
 وفي الابانة في فصل دعوى النكاح والاستحلاف ادعى لكاح امرأه فارت لاصدحها ثم اقام البتية لا يقضى لاصدحها  
 ثم اقام البتية كما لو لم تقو ولم يصر لم تقو لنفس الاقراء صاحب يد وفيها ايضا اذا تنازع اثنان في امر رجل  
 واحد منهما يدعي انها امرأه وتقيم البتية على ذلك فادعها وتاريخها سواء ولا يولدوا احدهما عليها او لكل واحد منهما عليها  
 او يرضاهما لا يقضى بها لاصدحها لا تستويان في الحق وان ارضا على سواء الا ان احدهما يدعيها لا يقضى لان  
 بتية ترجحت باليد كما في فصل الشراء وان ارضاها دون الاخر فصاحب التاريخ اولى فان ارضا احدهما  
 سبق تاريخه فاولى وان كان المادعها تاريخا ولا تاريخا فصاحب اليد اولى كما في فصل الشراء وان ارضا  
 لاصدحها ولما تسر تاريخ يقضى للذي اقرت له لان الاقراء غير له اليد وكذا اذا ارضا على سواء الا انها  
 اقرت لاصدحها يقضى لها بالنكاح وان لم يقرب لاصدحها فرق بينهما فان كان قبل الدخول لا يقضى على احدهما من  
 المهر وان تنازع بعد موتهما فهذا الاثر على وجه فلا تقربيه الاقراء واليد فان سبق تاريخ اصدحها قضى بالمهر  
 وذكر في موضع اخر اذا ادعى كل منهما تزوجها او لا واقاما البتية على ذلك فان القاضي لا يقضى لواحدة من  
 البتيتين الا ان ترجح على صاحبها بصدحها في ثلث ابا الاقراء منها او يكونان في ميت اصدحها او يكونان مدخولة  
 لاصدحها ولم يقض فيها اذا اقرت لاصدحها قبل اقامة البتية وبعد ما دعى البتية رجلا ان ادعى لكاح امرأه واقام  
 كل واحد منهما بتية انها امرأته فان كانت في ميت اصدحها فاولى لان في يد فخرج اليد كما لو ادعى نهر ايس من  
 رجل واقام كل واحد منهما انما تسره من فلان كذا او كان المبيع في يداها كان مواءا كذا في التمهيد

احدها على النكاح وان دخل بها فهو اولى وقد ذكرنا في كل من استشهدوا على الدخول حكم التسليم فان كانت  
 المرأة في بيت احدها او شهدت شهود احدها بالدخول فاقام الاخر بنيتها تزوجها قبل فهو اولى في كل من  
 يتزوج بنيتها في البيت الا اذا اقام الاخر بنيتها على سبق شرايه وان ادعى النكاح واقام على ذلك كل واحد منهما بنيتها  
 وادخلها وتاريخها سوارفان كانت في بيت احدهما تزوج بنيتها في البيت وان ادخلها ولم يزوج الاخر  
 التزوج اولى وان ادخلها سبق فالسبق اولى على كل حال وان لم يزوجها عدلت بنيتها فهو اولى وان  
 عدلت بنيتها جميعا لا يقضي الواحد منهما كما لو بقيا البنية وان اقام ولم يزوجا ربت في بيتهما  
 القاضي فاقرت لاحدهما تزوجها قبل الاخر او اقرت انما تزوجها دون الاخر في المهر لما لا اقام البنية  
 ولم يكن لاحدهما تاريخ ولا يد لطلب خبتها لكان التماز فاذ اقرت لاحدهما ثبت النكاح المقر بقبولها  
 وكذا لو اقام البنية فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقراره بقضي له المهر والميراث وكذا لو اقام  
 البنية على النكاح والدخول فاقرت المرأة بنكاح لاحدهما ودخل بها او لا فهو اولى وان لم تزوجها فماتت  
 كل واحد منهما بالدخول الماتل من السبي ومن المهر لنس ولو ادعى النكاح امرأة فاقرت لاحدهما فماتت البنية  
 على النكاح ذكر الصدق سيد رحمه الله في القاضي والصوري لا يقضي لاحدهما كما لو لم تزوجا ولا يصح تفرق  
 الاقرار صاحب اليد واحال الخصام رحمه الله وفيها ايضا امرأة ادعت على الرجل انكر الرجل خلف  
 ما هي امرتك ان كانت امرتك في طالق ما بين وقال بعضهم يحلف على النكاح فاذا حلفت ليس له امرأة بنيتها تقول  
 القاضي فترت بغيره في الاستحلاف على النكاح اخذ للشيخ محمد بن محمد بن يوسف محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن  
 وسياق نحوه في باب اختلاف النساء والله تعالى وعصير في رجل ادعى النكاح امرأة فاقرت لاحدهما قال  
 ليس ان يحلف الاخر ما يحلف الذي اقرت له المرأة على دعوى الاخر فان حلف المهر لم يبرئ من كل المهر  
 فترق بينهما ثم يحلف المرأة الاخر فان حلفت بربت من انكحت عن المهر لم يصير زوجها له وفي البائنة تزوج  
 امرأة في اخرها وادى انها امراته قد تزوجها قبله ولا بنية له وادى ان يحلف المرأة عليها في قول القاضي  
 رضي الله عنه خلافا لما تقدم عندها لا يخلط المرأة ما لم يحلف الزوج لانها لو اقرت بذلك  
 على الزوج ان في كل الزوج الثاني او لا بالله ما تعلم ان هذا زوجها قبلك فان حلفت بربتي لم امرته وان  
 يحلف المرأة على البنية فان حلفت بربتي عن دعواه وان انكحت فترق بينهما ومن الزوج الثاني في  
 امرأة الاول وفيها ايضا في مسائل دعوى النكاح اذا تزوجت بزوج بنيتها من غير علم مات الثاني

وأكرمت المرأة النكاح وتزوجت بزوج فليس للزوج الاول ان يحاصها لان الخاصة للمكمل ولو  
 اقرت صريحا بعد تزوجت بالثاني لم يحرق اقراره ولكن الزوج الاول يحاصها في الاول وكيفية فان حلفت  
 وان نكل عن النكاح فحينئذ له ان يحاص المرأة ويحلفها وان نكلت تقضي بها للمدعي هو الجواب على قول الكوفي  
 ومحمد رحمه الله واختر الفقيه ابو الليث رحمه الله قولها وكذا الصدوق في ردها وفيه ايضا ادعى على امرأة  
 ان وليها زوجها منه وفي عاقبة رضا واكرمت المرأة النكاح في الزوجين يد في نفسها احد يد بين لها جرت  
 نفسها من نفسها الا انها وليها زوجها لا يقبل منه شهادة لانها اختلفا لفظا ومعنى في الثانية زوج ابنته ابنة  
 في وقت بعد موت الزوج تطلب الميراث ان قالت زوجي الذي لم يرى كان لها ميراث وان قالت لم يكن  
 امراته بالزوج ولكن بلغني ان زوجها اجرت ان قامت البينة على ما قالت كان لها ميراث وان لم تقم  
 البينة لا ميراث النكاح ولا ميراث لها لان اقرت ان النكاح الابن فقد وقفا فلا يقبل قولها في النفقة الا  
 بنيتها وفيها ايضا رجل زوج ابنته الباتة فبلغها الخبر ثم اتت الى القاضي فادعى الزوج انها سكنت عن طيب  
 كان القول قولها وان قال سكنت النكاح يوم كذا او ردت يوم كذا وقال الزوج لابل سكنت كان القول  
 قول الزوج وقدمه في الجدل الثاني في كتاب النكاح وفيها ايضا صغيرة زوجها في الاب والجد فخصمت  
 زوجها بعد البلوغ وهي كبر فقالت اخرت الفسقة حين بلغت وكذب الزوج بالقبول قولها الابنية وان اختلفا  
 في الحائضات بلغت الآن واخرت الفسقة فقال الزوج لابل بلغت قبل هذا وكنت كان القول قولها و  
 ان كانت نكاحا وقت البلوغ لا يطلخها الا بالارضاء صريحا او دلاله نحو التمكن وغير ذلك وقدمه في  
 موضوع وفيه ايضا في موضع امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثم واقامت البينة والزوج يحرم نوع الزوج  
 انه قد تزوج بها بعد ما اعترفت بالخل وكل النكاح لا يسمع منه هذا الدعوى لانه دعوى على غيرها التي تقضي  
 دعوى الحرمة وفيها لا يشرط دعوى المرأة لقبول البينة لا يسمع عليها دعوى التناقص وفي الابانة في كتاب الدعوى  
 ادعت امرأة على زوجها انه طلقها ثم لا يحال بحج الدعوى لكن اذا قامت المرأة عدولها في انما  
 فاسفن بحال في كتاب النكاح وفيها ايضا في فصل دعوى الطلاق ادعت المرأة طلاقا والامانة فيها  
 واقامت شهادا اصدحا يحال فيها ومن الزوج وما خد من الزوج والمولى كفيلا ثلثة ايام فان احضر البينة و  
 لا يرفع الكفيل امره الى القاضي بعد ثلثة ايام حتى يخرج القاضي عن الكفالة وفي الجباني الفصل السادس  
 في نوع الزينة المرأة تزوجت وزوجها هي وجازت الا اذا دلت على ان يكون قال فادعى الى المرأة

وزوجها واعتدت عدة الوفاة وترجعت بزوج آخر وولدت من هذا الزوج الآخر حملا بالاولى كما انما  
ان المرأة تزوج على الاول واخذت في الاولاد وقال ابو حنيفة رضي الله عنه الاولاد للزوج الاول على كل حال  
ابو يوسف وحماد بن عمار اذا جابت بالولد الاكثر من اثنين منده وخلص بها الزوج الثاني فالولد للزوج الثاني  
وان جابت بالاول من سنة اشهر منده وخلص بها الزوج الثاني فالولد للزوج الاول وان جابت ببيتته اشهر  
منده وخلص بها الزوج الثاني الى اثنين قال ابو يوسف رحمه الله مولد في قال محمد بن عبد الله بن وهب  
او عصمة سعد بن معاذ بن ابي حنيفة عن ابي عبد الله الكرمي عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان رجلا من هذا القوم  
وقال الاولاد للثاني فوجد قولها ان الثاني مساوي الاول في السبب المخرج لثبات النسب هو العرف والرجوع  
الاولى الحكم الوطى او ما يقوم مقام الوطى هو المنة الصحيحة بيان ان الاول ان كان له فراش فلا وطى منه لا حقيقة وهذا  
ظاهر ولا حكم لا يغير حكم من وطى حصة بسبب الغيب والما بينه وبين اهلها حكم اذا كان يحكم حقيقة فهو  
قول ان الثاني ترجع على الاول الوطى حقيقة او ما يقوم مقامه فوجب ان تثبت النسب من الثاني دون الاول  
وان كان فراش الثاني فاسد وفراش الاول صحيحا وقدم نحوه في الجمل الاول وهو النسب  
صنوان القضاة ولان حيا في يد رجل وامرأة ادعت امرأة انه ابنها من هذا الرجل ادعى الرجل انه ابنه من غير هذا  
الرجل لان حجة دعواه نسب ولد في يده يستغنى عن الشهادة والمرأة لا يسمع دعواها لان الشهادة القابلة حكم بوجوب  
فان جابت المرأة بامرأة تشبه لها على الولادة كان ابنها من ذلك كانت زوجة بهذا الشهادة لان نسب الولد  
ثابت من الرجل بدعواه وهذه الشهادة لا تنفي ثبوت النسب عنه ولكن تنفي حصول الولادة من غير هذا الرجل  
ثبوت الولادة منها وقدر ثبوت النسب من الرجل فلا بد من قيام الفرض للرجل عليها فثبت النسب فصارت  
زوجته ضرورة الحكم بثبات النسب وفي القضاء لو ان رجلا ادعى صبا صغيرا في يده انه قد عوته حيازة من غيره  
لان هذا لا يعرف من الرجل الا بقوله لو كلف ذلك بنية ما وجد اليه بيلا وهذا انما هو سبب ثبوت  
النسب من الرجل لا علاق وان نفي عن اعيان الناس عادة فلم يعمل بغيره من البنية فغير ثبات الاحكام  
المعلوق في صحيح اقراره لهذه الضرورة وقال لو ادعت امرأة صبا صغيرا في يدها انه ابنها لم يصدق الا ان يشهد  
امرأة على الولادة لان الولادة ما يطلع عليه غيره وما هي القابلة وثبوت النسب منها بالولادة فلا يقبل قولها بدو  
شهادة القابلة بخلاف الرجل فان سبب ثبوت نسب الولد من الوطى وان لا يطلع عليه غيره قال ابن حنبل  
عبد الله يعرف نسبه فادعى رجل انه ابنه كذبه الابن لم تثبت نسبه لانه لم يعرفه النسب من وجهه وادعى عليه حق



الاسماء من جهة فلا يثبت حكم كلامه في جهة لا يتصد به دعوى كان او قرار او ان صمد قديم نسب اذ كان  
 شذوذاً لا ينفرد به، اذ كان شذوذاً لا ينفرد به لا يثبت النسب لان الحقيقة كذا وان كانت الابن ورتبته  
 له دون مولاه لا يثبت النسب تصادفها لان ذلك من جهة واحدة ولا يخلو به حتى يفرق بينهما وذلك ان  
 سري الى الميراث فلذلك لا يعتبر في اشتغال بفتح تصادفها كما لو تصادف على النكاح ثبت النكاح في حقهما  
 كذلك في الارث بعد الموت وفيه ايضا قال ولو ان صبياً في يد امرأتين ادعى به جميعاً لم يجلد ابن واحدة  
 وان اقامت احداهما امرأتين شهدتا على الولادة بعدة ابنان شهادة للمرة الواحدة في الولادة حجة  
 عند عدم المنازعة وقد اقامت واحدة حجب القضاء وان اقامت الاخرى امرأة واحدة على ولادة لم تلتفت  
 الى ذلك لان شهادة الاولى قد ما كرت بقضال القضاء فلا تصح به الشهادة معارضة لها ولو انما لكل  
 واحدة منها امرأة واحدة على ولادة منها قال في الكتاب اصل ابن واحدة منها لا علم ان احد البنتين كان بهذا  
 الجواب قولها وما قول الى خيفة رضي الله عنه اذا اقامت كل واحدة منهما ما يصلح بحج ثبوت النسب في  
 باب الاستيلاء ايضا **دعوى العارية في الخانة** اذ ادعى غدار لا يسمع دعواه الا بتغيرها  
 وهو لا يكون الا بذكر الحد وذكركم الجيران باسمهم واجدادهم واللقب الذي يعرف به وان كان يعرف باسمه  
 واسم ابيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان التوفيق لا يحصل الا باللقب بان كان شاكراً في المصغرة في  
 ذلك الاسم والنسب كما حين محمود فهذا لا يقع التعريف لان في المصغرة ذكره في الاسم والمنهج جليله  
 ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني وان حصل التعريف باسمه اسم به بعبارة لا يحتاج الى ذكر الحد وان كان  
 لا يحصل بذكر الاب والجد لا يكفي به ولو ذكر الحد والندت وسكت عن الراب لا يضر وان لم يكن له خطأ في  
 الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس بالحدود في يدي او قال ليس على تسليم هذا المحدود فانه لا توجه عليه هذه  
 وان قال المدعى عليه الحدود في يدي غير انك اخطأت في الحدود لا يثبت اليك اذ اتوا على الخطا فيجب ان يثبت  
 الخصومة وفي البداية وذكركم الحد والاربع وذكركم اسما اصحاب الحدود واسماهم ولا بد من ذكر الحد لان علم التعريف  
 به عند الى خيفة رضي الله عنه على ما عرفت هو الصحيح ولو كان ممنهواً لا يكفي بذكره فان ذكرته من الحد وكفى به ما عرفت  
 علما فان زعمه انه لوجود اكثر من خلاف اذ اخطأ في الرابعة لانه يختلف به الدعوى كما كذلك بتركها كما يشترط  
 التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة وفي الابانة اما الحد فلا بد من الحد به وان كانت ممنهورة عند ان  
 رضي الله عنه ما ليس بشرط وفيها ايضا ادعى محدودا على اخوه وذكركم الحدود والرابعة وقضى القاضي عليه بانيته

والقول ثم اراد ان يقيم النسبة على المدعى انه اخطأ في الحدود فلم يكن دعواه صحيحة لانه لم يسم منه ذلك لانها ايجابه  
صدق في الحدود وفي التمسك ولو كان معارفا بحدوده ولكن نبتة دونه فزجره الله بغيره لا بالحد  
بويوسف رحمه الله الدار اذا كانت مشهورة لا يشرط ذكر الحدود وكذا الخلاف في الشهادة وفي الخط  
وان وقع الدعوى في المعارفا فلا يبرهن في كبر البلدة التي فيها الدار المدعى ثم من ذكر السكة بدار بالاعم وهو السكة  
ثم بالاحض وهذا فصل اخلف فيه اهل الشروط قال بعضهم ان ساء بدار بالاعم وان ساء بالاحض لان المقصود هو  
لتعريف حاصل الكل لا بد من ذكر حدود الدار بعد هذا قال جماعة من اهل الشريعة ان يذكروا دافلان في حيزه  
دار فلان مدعى لان الحد يرضى بالحدود وعندنا كمال العظيمة على السوا ايتها ذكر فوسس لان المقصود هو  
الدار المدعى بانها ساء بدار فلان وانه حاصل العظيمة جميعا ويقولون ان الحد يرضى بالحدود وليس كذلك  
لان الحد غاية لا يدخل تحت المفروب له الغاية وان ذكر حد من الاكفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا رحمه الله وان  
ذكر ثلث حدود كفاه وكذلك في الشهادة اذا ذكر الشهود ثلث حدود قبلت شهادتهم فكيف يحكم بالحد الرابع في هذه  
الصورة قال الخشاف رحمه الله في دفعه اصل الحد الرابع اذ ان ثبت حتى ينهي الى ساء الدار الاول الى ثلث  
الاول في الثانية ان شهدوا على حد من القبل شهادتهم ولا يقضي بها عن ابي يوسف رحمه الله انها لا تقضي  
واختلف المتأخرين رحمه الله في قوله قبل ان يقبل قوله اذا شهدوا على حد من القبل انما اذا شهدوا فيه شهادتين  
كاليمين المغرب والشرق لا يقبل ولا يقبل في قوله اذا شهدوا على حد من القبل احد ما في طول الاثر في  
موضع وفيها ايضا واذا ادعى محدودا وذكر الحد والرابع وقال الشهود نحن تعلم حدوده اذا ذبحنا اليها  
ثم لو كان لا تعرف جيرانها ولا تعرف اسمي الجيران قال الشيخ خمس الائمة اللوحي رحمه الله منها سئل  
احد ما ان يقول الشهود لهذا المدعى دار في محله كذا في سكة كذا ايا ص دار فلان رقيقة كذا غصنها منه هذا  
المدعى غيره وانما في يده بغير حق ولم يذكر واحد وما قالوا لا تعلم حدوده وجا المدعى بشهود اخرين في شهادته  
يحدونه فان القاضي لا يقضي للمدعى لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود  
لم يشهدوا بالملك الدار وان ثبت لوقال الشهود نحن تعلم حدوده احد حدوده كذا والناس كذا والناس كذا  
والرابع كذا المكس لما تدرى الواقع الحدود الذي يمينه دعوى المدعى هذه الحدود وملك الدار فانما تكون  
الشهادة بهذه الحدود سمي ان حدوده هذه الحدود واثربا بحد هذه الحدود ولكن ثانيا لا والله انما ملك  
الحدود لا يكتسبها واكثر ما يكون محل الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى بالحدود والشهادة

يحملون الشهادة بتعريف البائع وفي هذه المسئلة تعينت القاضي انيس الى الداران هذه الحدود ومن صدق  
 الداران في اقراره بقضيها للمدعي اذ ارجا اليه تشهد اخذه ان حدودها هذه الحدود وان خالف لا يقضي اليه  
 الا ثلثة ان قال الشهود ولله المدعي دار في محله كذا اعترف حدودها اذا قضا عند حيطاتها ونسبها من حدودها  
 الى ما والثلث الى ما والربع الى ما ولكن لا يعلم جيرانها فان ما اذا اراد القاضي ان يقضي للمدعي الشهود  
 يذهبوا الى الدار بحيث معهم شهود او اثنين من ابناءه وبينهم الحدود للمالين ثم يقول الامينان جيران  
 يسالوا اسامهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهد امينان ان الشهود بينوا حدود الدار وشاهدوا اليها وانا قاضي  
 جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان في مكانه كذا فان القاضي يقضي لشهادة الذين شهدوا بذلك الدار للمدعي والضا  
 ه ان كانت الدار للمدعي مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا يقبل منها وتم عند اني في غير الله  
 وكذا المارض والقرية والحانوت ويجوز عند ما اجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يتسقط في اقراره ذكر الاسم  
 والنسب وفيما البنا ولو ادعى حدودا في يد رجل وذكر الشهود والحدود والثلثة وقالوا اعترف الرابع بجار نسبه  
 وان ذكره الحد الرابع وقالوا الحد الرابع يقبل بكل المدعي ولم يذكر القاضي جارت نسبه وان ذكره الملك العا  
 عليه ولم يذكر القاضي لا يقبل شهادته في الارض وقيل يجوز والداد الكرم ولو كان الرابع ملك جليل لكل  
 واحد منها ارض فحسب المدعي ما لو ايمان الحد و الحد الرابع ليريق ارض وذكر واحد الجارين ولم يذكر الاخر  
 جارا ايضا ولو كان الحد الرابع ارض رجل وسجد فقالوا الحد الرابع ليريق ارض فلان ولم يذكره المسجد جارا لم يفظ  
 الغيبة احد حدوده ونيتي الى اراضي زيد وارض عمرو وذكر الشهود اراضي زيد وارض عمرو يقبل شهادته ثم اذ لم يقع  
 الخلل في بقية الحدود وترا كذا ذلك الخلل المذكور في مجلس اقرار فلان لم يفتقر الى اقرار الواحد لا يجب  
 نقصان في الشهادة بموزان تراكوا الخلط في ذلك المجلس سبع واذا تفرقوا لاسبع طواغيطا به  
 في احد الحدود لا يقبل شهادته بخلاف ما اذا ترك احد الحدود كما ذكرنا قبيل هذا في الثانية في باب بطل دعوى  
 المدعي بل ادعى حدودا في يد رجل وذكر الحدود والثلثة ولم يذكر الحد الرابع والحد الرابع متصل بكل المدعي عليه  
 الا فاصل بينهما قال الشيخ الامام الاصل الاستدانة فليز الدين رحمه الله يصح هذا الدعوى لان السكوت عن  
 الحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى كذا لو ذكر الحد الرابع فقالوا الحد الرابع ارض المدعي عليه ولم يذكر الفاصل وكذا لو كان  
 الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض واحدة فقال المدعي في بيان الحد الرابع والحد الرابع ارض فلان  
 ذكر الجارين ولم يقبل احد برض فلان اخذ فلهذا لو كان الحد الرابع ارض فلان ولم يذكر المسجد قال يصح ايضا

المصنف رحمه الله تعالى ان المصنف دعواه في هذه الوجوه ان المدعى على المدعى ملك فلان فان لم يكن  
 ملك فلان لم يكن دعواه فلا يصح كما لو ذكر الحدود والاربعه وعطفي في حدود في الطيرة وقبل الصبح المصنف دعواه  
 بلفان اذا سكنت عن الحد الرابع كما ذكرنا في الكبرى اذا شهدوا بالدار فحقا لو وقف على حدودها ونشئ  
 بها وتوفنا لحد الرجل وفي ملكه ولكن لا تعرف اسماء الحدود وقبل العاصي ذلك وان اراد ان يحكم بذلك لحد  
 لحد الشهود والتسوية على الحدود وتقفوا عليها ويذهب المدعى عليه عما في الشهود حتى تقفوا على الحدود ويحضرهم  
 تولوا هذه حدود الدار التي تشهد بها له وهذه حدودها في تون العاصي تشهدوا اوليك الذين يحضرهم وتسمع  
 في اسماء الحدود فيحكم للمدعى والمدعى عليه هذه الدار التي تشهد بها له ان الدار في ملكه كذا نعتي فلان وقفا  
 على حدودها وكذا الضيقة والقوية والى نوت جميع العقارات على هذا وفيه ايضا ولو شهد ان الدار التي في ملكه  
 في ملكه بنى فلان بضيق دار فلان بن الضمان في ملكه كذا هو بين الدار بن فلان الضمان وبين الدار بن فلان  
 الضمان في الدار التي في يد فلان المدعى عليه اي فلان المدعى في ملكه لكن لا تعرف حدودها ولا تعرف عليها  
 حال المدعى للخاص انك تشهدوا اخرين يعرفون حدود هذه الدار والى تين بين تشهدوا ان حدودها كذا وكذا  
 اختلف الشايع رحمه الله في جواب هذه المسئلة ذكر في بعضها انه يقبل ويحكم بها للمدعى كافي المسئلة وفي بعضها ذكر  
 يجد اصلا نصا وهو كذا كذا في ملك المسئلة الاولى وكذا الضيقة والقوية والى نوت جميع العقارات وفيها  
 اذا شهد على ملك دار بينهما الا انه لا يعرف حدودها بخبره ان يسل القاعة عن حدودها للشهادة لكن شهد  
 بالدار على اقراره لا يشهد بذلك الحد وعلى اقراره حتى لا يكون كاديا بل يفسر الحد من ذات نفسه بخبره  
 متاخراني اذا ادعى الرجل دارا في يد رجل انه اشترها واقام شاهدين عليها غير انها لا يعرف الدار ولا الحد  
 والسببان من ذلك شيان شهدا لهما لا يقبل في مطلق القينة اقران ضيقة كذا الضمان والشيخ ابو  
 عن الشهادة لعدم علمهم بحدودها فوفهم المدعى حدودها فلم ان يشهدوا اذا كانت الضيقة مشهورة وفيه ايضا  
 ادعى في ذكر حدود المدعى وشهد الشهود بغير المدعى لم يذكر واحد والمدعى في شهادتهم لم يقبل الا اذا كان  
 تشهد على الحدود الذي ذكر المدعى حدوده في السراجه لو ادعى حدودا ولم يبين انكره ادرج في الشهود تشهدوا  
 كذلك بنحس الائمة السري رحمه الله لا يصح وقال بنحس الائمة الزعيني ان من بين البدة والمجدة صح في  
 قاضي ابى الليث رحمه الله يسل الوضو عن يد تشهدوا عند الحاكم ان جميع ما في قرية كذا من الدار والاربعين  
 وغيره التي هي موروثة لفلان ميراث بن ابن فلان من ابيه ولا تعرف له دارا غير ما شهدوا بها في شهادتهم قال



ان كان السهم يورثون حدود ملك جارتهم وان لم يورثوا حدود الارض والحد كانا متساويين  
 باطله في الثانية ولو ادعى على رجل حدوده اني يده فافكر المدعي عليه ان يكون ذلك في يده وطلب المدعي من القاضي ان يحلف  
 عليه فذلك حتى يقر فاذا اقر باليد حلف على ملك المدعي فان اقر بغيره القاضي ترك التعرض فان راو المدعي  
 ان يقيم بنبية بعد اقراره باليد انما له قال الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله لا يقبل نبية المدعي على الملك لم يقيم بنبية  
 انما في يد المدعي عليه فان لم يقيم بنبية انما في يد المدعي عليه اقام بنبية على الملك بعد اقرار المدعي للقاضي وذكروا  
 في الجساسة لا ينفذ قضاء المدعي بغير القاضى انما في يده او يقيم بنبية انما في يده وسكنوا ذكر الخصاف رحمه الله عليه  
 اذا ادعى احد العضا ان المدعي اخطأ في الحد الرابع وعواه وكذا الوادي قبل القضاء بعد ما اجاب الملك في يده  
 ثم ادعى انه اخطأ في الحد الرابع لم يسمع وعواه وفيما ايضا رجل ادعى حدوده وادعى في يده وقال في يده وفيما  
 اشجار وكان الحد وتلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا يبطل وعواه وكذا لو ذكر مكان الاشجار حيطانها ولو  
 كان المدعي قاض توفيقا ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظام لا يقصروا حدوها بعد الدعوى لان حدودها  
 يوافق تطبق وعواه لو ادعى ارضا وذكر حدودها وقال هي غشروا بران ارض او غشروا بران كان اكثر منه لا يبطل وعواه  
 وكذا لو قال هي ارض غشروا بران كذا في ارض او اقل الا ان الحدود وقعت ودعوى المدعي لا يبطل  
 المدعي لانه خلاف محل التوفيق وهي غير محتاج اليه وفيما ايضا رجل ادعى دارا في يده فافكر المدعي عليه اقام المدعي  
 شهودا ان المدعي قضى بها المدعي ثم اقام المقضي عليه البنية ان البناء له وبناه هو ذكر في الاصل انه لا يقبل نبية  
 المدعي عليه لان البناء دخل في القضاء تبعاً حتى لو شهدته شهود المدعي بالدار البناء جميعا قضى القاضي للمدعي ثم اقام  
 المقضي عليه البنية ان البناء له وبناه هو لا يقبل نبية ولو اقام بنبية على ارض قضى بها المدعي ثم اقام المقضي عليه نبية ان  
 الزرع زرع هو يوزر من خطه قبلت شهودهم وذكر في النبية اذا ادعى دارا اقام بنبية انما له قضى القاضي له بالدار  
 ثم اقام المدعي المقضي عليه نبية ان البناء له وبناه هو لا يقبل نبية المقضي عليه لان الشهادة بالدار شهادة بالارض البناء  
 جميعا وكذا لو قال شهود المدعي لحد العضا ليس البناء للمدعي وانما شهدوا بالدار لم تشهدوا بالبناء وكانت  
 شهادة بما بالدار شهادة بالبناء ويضمن قيمة البناء للمقضي عليه لو شهدوا بالدار للمدعي ثم قال لا يقبل القضاء  
 ليس البناء للمدعي قبلت شهادة بما وقضى للمدعي بالحد دون البناء ويضمن للقاضي اذا شهدوا بالدار ان البناء  
 من البناء فان ما اوعا قبل ان يسألها بقضى بالدار والبناء ولو قال المدعي هذا البيت من هذه الدار فخلوا عن  
 المدعي ليس هو في حد الكذب شهود ان كان قبل القضاء ولا يقضي به وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم

ليكن في واقع الحال ان جازا قراره فلان يكون البيت للمعه له ويرد هو على من الدار على المعصية على نصيبه  
البيت للمعه على من ابو يوسف رحمه الله في رواية اخرى نصيب قبة الكل المشهود عليه يكون ان من الدار هو  
له ولو شهدوا بانها للمعه في احوالها او غابا وقضى القاضي الدار والبن للمعه في احوالها على من الدار والبن للمعه  
عليه ولم يزد في هذا الكتاب من المشهود ويرد الدار والبن على المعصية على ان قال المدعي ان الدار والبن للمعه ولم يزل  
ولم يزل لم يكن ذلك الكتاب المشهود ويكون البن للمعه عليه ان قال ذلك قبل القضاء بعد ولاحق بالبن  
ولا يكون مكنة بالمشهود فيها البضا واذا ادعى دارا فقال المشهود منها والى المدعي ولا نعم حال البن وكان  
فيها بنان ولا تدري هو هذا البن ارم لا ذكر في المسئلة ليعقضي الدار والبن للمشهود في احوال المعصية عليه بنه بعد  
ان البن والبن هو يعقضي بنه ويجعل البن والبن والبن في القضاء بها تبعا كما ذكر في الاصل وكذا لو ادعى  
فيها نخل من لبن وفي الدار ان شهدوا بالارض ولم يرضوا بالخل ثم رجوا اهل النخل بعد القضاء بمشوقته النخل  
وان شهدوا بالارض وقالوا لا تدري حال النخل والبن ثم رجوا اهل النخل بعد القضاء لا يقضون بنها فيها  
ولو ادعى دار في يد رجل ثم يدس فشهد ان الدار داره ثم قال قبل القضاء ان البن ليس له انما للمعه  
وكران طعي رحمه الله ان قال ذلك قبل ان يتفرقا من مجلس القضاء وقيل ان بطول اجازت شهادتهما انما  
قالا او طال ان ذلك بينهما بطول شهادتهما وهو نظير ما ذكر في الجس الصغير اذا شهدوا بنه في فليم من مكان حتى قال  
او ههنا في بعض شهادتهما قبل ذلك بينهما وفيما البصار رجل ادعى دارا في يد رجل له وشهد المشهود فاعترضها  
المعصية على لابطل قضاء القاضي بالارض ولو شهدوا بالارض فافترجا القضاء ان البن كان ملكا للمعه عليه  
قضاء القاضي كذا لو ادعى ارضا فيها نخلا واقام البنية وقضى بها ثم ادعى النجار كان ملكا للمعه عليه لابطل القضاء  
بالارض ولو شهد المشهود للمعه بالارض والنجار جميعا والمسألة بحالها بطل القضاء لان في الوجه الاول شهد  
بالبن والنخلة جميعا وفي الوجه الثاني شهدوا بها فكان اقرار المدعي كذا وفيها ايضا ولو ادعى دارا في يد رجل  
واقام بنه فشهدوا بانها للمعه في قضى ثم قال المشهود لا تدري لمن البن فاتهم لا يقضون بنها كانهم قالوا بعد  
القضاء شكلان في الشهادة وان قالوا للمعه عليه فثبتوا قيمة البن للمعه عليه وفيما ايضا ادعى دارا في يد رجل  
وقال الدار دارى اشترانا فلان منك في فلان غايب والذي في يد يبيح السبع قال ابو يوسف رحمه الله قبل  
بنية المدعي عليه كذا لو كان الشترى حاضر يكر الشترى وهذا الخبر له رجل ادعى دارا في يد رجل وقال هو اشترى  
من فلان اشترانا منك وقال الوضوء في الدعة وكذا اذا ادعى انه اشترى من فلان اشترانا منك

في يد يعقوب النسيه وان ادعى انها لاسمه انما فلان من الذي في يديه الدار لا يعقل هذه النسيه ولو قال اني اشتريتها  
 من فلان الذي ملكته بالبيع لبيع وادعى ان لو قال اني اشتريتها منك فلان كان كذا في الشراء لا يسمع  
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وسمع عند ابي يوسف رحمه الله وفيها البصار رجل ادعى دارا في يد رجل فقال الذي في يديه  
 الدار ادع فلان فقال المدعي كان فلان ادعها ولكنك وميما لك ادعها فلان القاضي يحلف الذي في  
 يديه بالقدار وميما له ولا يبايع منه بعد ما كان ادعها اليه فلان فلان يحلف عن العيين حجة خصم المدعي وسألتني  
 في باب الدفع انت والقد قال في في الخط رجل ادعى ضيقه في يديه رجل فقال المدعي عليه كل كم وكذا كم  
 فمد اليسر جواب وكجهره القاضي على الجواب وهذا ان الدعوى وقع في الملك فجو ايدان لغير المدعي فيقول نعم  
 هذا الملك او فيقول ليس ملكك واذا قال المدعي عليه ان محمدا ومرا بنو سمر دني نسيه او قال في يدكم كذا  
 وفي دعوى الدين اذا قال المدعي عليه مرا بنو سمر دني او في نسيه فمد اليسر جواب نعم فبعضهم هو جواب هو  
 الاشبه وفي الثانية رجل ادعى دارا في يد رجل انها لغير المدعي عليه ثم قال من امرى بردي عليه اني اشتريتها  
 بطل دعواه لان هذا اللفظ للتملك والبذل عرفا فان ادعاه المدعي لغيره لا يسمع الا ان ادعى النسيه من  
 عليك حدث وفي الخط ادعى ضيقه في يديه رجلين فقال ادعهم او سمعهم ازين صلب ملك او دروسك  
 سمعهم ملك براد غايب نسيه فلان ودور دست المان نسيه فهو جواب تام ولا كس لا يندفع الضميمة نعم ان  
 السهم الاخر لم يعم النسيه على الوديعه على ما عرف وفي عنوان القضاء قال اذا اختصم رجلان في دار وادعى  
 احدهما انها ملكه في يده والاخر يدعي على انها في يده انه اذن احق بهما من غيره لانها كانت في يده اجازت من جهة  
 فلان وقد وقعت اليه بالاجارة وقد مات فلان اقول في حق حبس الدار لانه استوفى مال الاجارة فالدار رجل  
 في يد من كان المصدر الامام الاسكندر طبر الدين المرقباني رحمه الله يعني بان الدار رجل ايدى لاجارة وبعض من زانه  
 في يد من الدار رجل في يده بالاجارة وفي البصار رجل ادعى دارا في يد رجل واقام نسيه على الملك فالتفت  
 لا يسمع نسيه ولا يقضي له الملك لم نعم ان القاضي المدعي عليه يد الدار عليه او نسيه نسيه وبذلك الجواز ان  
 واضع جملتي بقران الصغار في يد بعض القاضي بذلك عليه يكون ذلك استحقاقا عليه وعلى غيره والقاضي لا يفتق  
 في يد غيره في الحق وان ادعى حلال ان الدار في ايدىها لم يقض لم نعم النسيه فجلت في يد من قامت له النسيه  
 لان البدقها غير هذه لتعد احضارا واما غاب عن علم القاضي فالنسيه متبينة واذا قامت لاحدها النسيه  
 في يد لغيره لان اليد هي مقصود وان اقاما جعلت في ايدىها لا يبين فلا يفتح احدهما من غير حجة وان كان

[illegible]



بما يطين للاحدها فان اتصال الحابلين بما يطين اخر في مقابلة الحابل المتسارعة فيه غير معتبر على اكثر المتسارعات  
 من خمس المائة السريحة لانه قد فو الى صاحب الجذوع ولما لم يصاحب الجذوع برقع الجذوع لان صاحب  
 الاتصال السحي الحابل المتسارعة فيه سريح ظاهر فلا يتحق برقع الجذوع على صاحب الجذوع بخلاف ما لو تارة  
 دابة ولاحدها على حمل ولاحدها على حذوة فان بقية يوم صاحب الحذوة على دابة الوعر حدث لا يتصور ان  
 في الاصل ما وضع الجذوع على حابل الوعر قد يكون سحبا في الاصل بان كان منوطا في اصل القسم وان كان  
 لاحدها على الحابل المتسارعة في سيرة او اتصال الاعلى وجه السريح ولا تخو عليه ادى او بواري ولا شئ في  
 لصاحب السيرة والاتصال غير مدخله لصاحب اللبس حوله ولا عبرة ان كان لاحدها على الحابل المتسارعة  
 فيه وجه لسن بن او ابرهه وان كان لاحدها على الحابل ولا تخو لافيه منها والبواري الى  
 احد العين او كان لاحدها على طاقات كان الحابل المتسارعة فيه من العين قول ان فيه رضى الله  
 لا يخرج بذلك لاحدها وفي قول صاحب السيرة رحمه الله الحابل لم يكن كان اليه وجه الحابل والطاقات وان كان  
 لاحدها على واحد ولا تخو عليه ادى او بواري ولا شئ لانه فوله صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منها  
 عليه جذوع الا ان جذوع احدها اكثر من جذوع الاخر لكن لا يتحقق عدد جذوع صاحب العين المتسارعة  
 الروايات فيه ذكر في الشريعة عن ابو يوسف رحمه الله اذا كان لاحدها على الحابل المتسارعة فيه اجزاء  
 عليه اكثر من ذلك جعل بينهما نصفين فان كان لاحدها على ثلثة والآخر على ثلثة فالحابل لصاحب الثلثة  
 الثلثة موضع جذوعه وانما يجعل بينهما نصفين في القارب او كان لصاحب الاقل اكثر من نصف جذوع الاخر  
 فهو بينهما وذكر الحاكم التمسيد في الخصم اذا كان لاحدها على ثلثة ثلثات والآخر على سبع ثلثات فيصير  
 وهذا اوافق ذكر في الشريعة عن ابي يوسف رحمه الله لان عدد صاحب القليل اكثر من نصف عدد صاحب الكثير  
 ذكر في اصل الاصل لو كان لاحدها على ثلثة اجزاء والآخر خمسة اجزاء قال لكل واحد منهما في هذه ما اراد به  
 ان الحابل المتسارعة فيه يكون بينهما على ثلثة ثلثات لصاحب الثلثة ثلثات وثلثة لصاحب السبعة وثلثة لغير السبعة  
 رحمه الله وانه اوافق رواية الشافعي لان اجزاء صاحب القليل ليس اكثر من نصف الاخر ولا يخالف ما ذكر الحاكم  
 في خصمه وذكر خمس المائة السريحة رحمه الله اذا كان لاحدها على ثلثة ثلثات والآخر ثلثة ثلثات فيصير  
 اعتبار الاقل في الثلث باقضاء اليه ان في اصل الاصل ولو كان لاحدها على ثلثة اجزاء او جذعان في الثلث  
 والآخر على ثلثة اجزاء او اكثر ذكر في النوازل ان الحابل يكون لصاحب الثلث ولصاحب ما دون الثلث

موسى بن جعفر قال هذا استحسان وهو قول أبي جعفر الباقين رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رضي الله عنه القيل  
ان يكون الخاطبة بينهما نصفان وبما كان أبو جعفر يقول ان لا ترجع الى الاستحسان وذكرتم في الباب الاخر في الاستحسان  
في دعوى الاصل اذا كان الواحد من جنس ثبات الاخر في جنس ثباته واحد لكل واحد منهما تحت جنس ثباته ولا يكون الخاطبة  
بينهما نصفين وانما استحسن في التثنية والتثنية في ذلك ان في صلب الاصل وذكر في كتاب الاقرار الخاطبة  
لصاحب جنس ثبات للموضع التثنية فانه لصاحبها اليوم هو موضع التثنية لان استحسانها تحت جنس ثبات  
باعتبار الظاهر فلا يخفى في رفع التثنية على صاحبها ووجه رواية الدعوى الصليح ان الاستحسان باعتبار وضع التثنية  
يقضي لكل واحد منهما ملك تحت جنس ثباته لوجود التثنية في ذلك الموضع وقال في التثنية الاخرى رحمه الله  
لا يذكر في الكتاب حكم من التثنية انه لا يملكه يقضي من صاحبها رحمه الله من قال بعضي يملك بينهما على احد عشرها  
فقر اسم لصاحب التثنية وسم لصاحب التثنية الواحد فحكم بين التثنية حكم تحت كل جنس ثبات من الخاطبة  
لو انهم الخاطبة فيثمان ارضه على هذا قال رحمه الله واكثرهم على انه يقضي لصاحب جنس ثباته للموضع التثنية  
الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب التثنية الواحدة عند اكثرهم وقال بعضهم الخاطبة يكون ملكا  
لصاحب التثنية والتثنية حين وضع التثنية في ذلك الموضع قال المصنف رحمه الله والجمع ان ذلك  
الموضع يكون ملكا لصاحب التثنية كما ذكر في الدعوى فيها ايضا ولو كان الخاطبة بين اربعين رجلين كل واحد  
منهما يورث لكل واحد منهما على جذوع يقضي بينهما نصفان وهو المختار فان كان جذوع احداهما اكثر فلا خلاف  
ان يزيد في جذوعه حتى يكون مثل جذوعه حصة قال المصنف رحمه الله وهذا اذا كان الخاطبة تحمل الزيادة  
كان لا يخل لئلا ان يزيد في التثنية ولو تفرغا في الخاطبة بين اربعين جذوع فلو كان لكل واحد عليه  
جذوع فموجبها سواء كان لكل واحد ثلثة او اكثر ولا يختلف بان يكون لاهدها اكثر من ثلثة كما تفرغا بين اثنين  
ولما خمسة من فمساواة وكذا اكثر في يد واحد وميت في يد اخر وهما يدان ساه في بينهما سواء  
كان لاهدها جذوع او جذعان ولما ثلثة في التثنية ان يكون بينهما في الاستحسان فهو صاحب الثلثة للآخر  
موضع جذوعه يعني حتى الموضع في الخط قال أبو يوسف رضي الله عنه في حصص بين رجلين والقطعة الى ادهما ادعى كل واحد  
منهما لخصه فانه يقضي لخصه منها ولا ينظر الى القطعة وقال أبو يوسف رحمه الله يقضي لخصه لخصه لخصه لان الظاهر  
في التثنية حصص بين اربعين والقطعة الى ادهما فموجبها الى عند الى حصة رضي الله عنهما كذا في الخاطبة بين اربعين والقطعة  
الى ادهما فخص لخصه لخصه الخاطبة لخصه الباقين كما ذكرنا وفي التثنية سبعة ميت في يد واحد وعلو في اخر انهم

مستطكان جذوة وباريه وهراديه لصاحب السفلان في ذلك يعنى السفلان كل من لم يمتحمله  
 مستطكا ويكون لصاحب العلوان ليكن على ظاهره في دارني يدركه وعلوان في يد اتر و طريق العلوان في ساحة  
 ادعى كل واحد منهما ساحة الدار كان الدافع الساحة يكون لصاحب السفلان والعلوان طريقه يكون لصاحب العلوان  
 الساحة موضع الاستعانة كسر الخطب وصب في الوضوء وادخال الدابة فاما العلوان فيقع في يد صاحب العلوان فيكون له  
 ذلك ان اقاما البنية فيقضي لكل واحد منهما با في يد الاخر ترجح الخارج على في اليد فيماني في يد في اليد فيماني فيماني  
 ابى اللبث في كتاب الدعوى قال اصحابنا رحمه الله ان كان الحياطين اثنين فانه من فني احداهما غير اذن صاحب  
 كان منطوقا اذ لم يكن عليها حمولة ولم يذكر الجواب في الحياطين الذي لهما عليه حمولة روى عن محمد بن مسلمة رحمه الله انه  
 سئل عن حياطين اثنين فيهما عليه جذوة او حمولة فبناه احداهما الى الاخر ثم ان الذي في يد صاحب جذوة واحد  
 لم يمتحمله فادان يضع عليه جذوة فان له ان يمتحمله حتى ياخذ منه نصف النصف في الجدار ولا يكون مستطوعا  
 وهذا قول اصحابنا رحمه الله وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله لو كان الحياطين اربعة لم يمتحمله اربعة الا ان يمتحمله  
 منعه اربعة عليه بنحو ان يمتحمله في يديه وان كان اربعة لم يمتحمله اربعة عليه بنحو ان يمتحمله اربعة عليه بنحو ان يمتحمله  
 وله ان يرجع على غيره من نصف النصف ان اراد ان يضع عليه جذوة وفي الذبارة حياطين جلس مستطوعا لاحدهما  
 جوت حجرة فطلب من جاره ان يمتحمله في جاره لا يجزى احد منهما وان اراد احداهما ان يمتحمله في ملك نفسه فعل  
 قال الفقيه ابو اللبث رحمه الله هذا هو القياس وهو قول علمائنا رحمه الله وقال بعضهم لا بد من ملكه يكون ستر  
 بينهما وبتأخذه وانما قال اصحابنا رحمه الله انه لا يجزى لانهم كانوا في زمان اهل الصلابة في زمانه فلا بد من حياطين  
 وفي الثانية في باب الميسر رجل ادعى رجلا انه يفتي حياطينا واشهد الشهود بذلك فان يمتحمله اهل الحياطين وضمنه  
 جازت شهادتهم وان لم يذكر واقعة ولا يشترط ذكر القيمة فيها ايضا في موضع اخر حياطين سفلان رجل ادعى رجلا  
 فاراد صاحب السفلان ان يمتحمله لم يكن له ذلك فنهى عن ان اراد صاحب السفلان ان يمتحمله فبناه او كره او  
 يدخل فيه جذوة لم يكن له قبل ذلك ليس لصاحب السفلان ذلك في قول ابى خنيفة رضي الله عنه الا ان يمتحمله  
 صاحب العلوان وقال ابو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله لان يمتحمله ذلك وكذا انه ان يخبر في سفلان او كره  
 ان اراد ان يمتحمله على علوان يار او يضع جذوة عافية او شجرة فبنيه فمك لم يكن له ذلك في قول ابى خنيفة رضي الله عنه  
 انما بالسفلان او بغيره فانه انما بالسفلان يمتحمله وان لم يمتحمله لا يمتحمله والله اعلم في دعوى الطريق  
 وسئل ابى البراء عن رجل ادعى رجلا ان يمتحمله فقال له لا يمتحمله في باب من داره في دار رجل فاراد ان يمتحمله

ذلك الباب منه صاحب الدارين المروني واره وقال ليس لك حق المروني في ادنى صاحب الباب له  
 حق المروني فالقول قول صاحب الدلالة صاحب في الطريق لان الداريج انما ياتي به صاحب الباب خارج  
 والقول قول صاحب البر وعلى البرج البنية فان يشهدون فشهدوا انه كان يمين هذا الباب لم يتحق ذلك شيئا  
 وهذا قول ابن خزيمة واما لان يشهدوا فاست على يد الطريق في الزمان الماضي وكانت منقضية الشهادة  
 باطلت عند احد وان شهدوا ان له طريقا ثانيا فيها ومما اوردوه في موضوعه ليرى ان قبلت منها وتم  
 وقضى له بذلك وكذلك ان لم يردوه ولا طوله ولا عرضة قبلت منها وتم وقضى له بعد عرض الباب عظم  
 وضوا الى السماء طولا مكثرا ذكر في الكتاب ومن الشئ ما رآه المدس قال المسئلة وانه ما وليا انهم شهدوا  
 على اقرار المدعي عليه ان له على طريقا ثانيا في هذه الدار لم يشهدوا على ان ثبت لا يقبل منها وتم لان مقدار  
 الطريق متفاوت فذهبت الشهادة بالجلول والشهادة بالجلول باطله والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على  
 حال لان الجلالة انما تنفع بقول الشهادة لتعدد القضا بالمشهود والقضا بالمشهود به مما يمكن لان مقدار  
 الطريق حاله الاستنباط مقدار باب الدار لا يرى ان الشك لو اختلفوا في مقدار الطريق فوضعت لك  
 فيه ايضا وكذلك على هذا اذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في فاق وانما اهل الدار ان كان  
 حق المروني في دافهم فلم يثبت ان لا يقوم له بنية على ان له طريق ثابت فيها على نحو ما ذكرنا في الدار وفي الجنبه في  
 بعض رجل ادعى طريقا في دار رجل واقام البنية فشهدوا ان له طريقا في هذه الدار جازت ما دونه لم يجدوا  
 الطريق قال خمس اللامه على ما يروي محمد بن الحسن في الكتاب ذكر في بعض الروايات قبل الشهادة  
 ان لم يجدوا الطريق وذكر في بعضها انها لا تقبل ما لم يمس موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي موضع ما يذكر  
 طول الطريق وموضع قال هو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل ما لم يجد الطريق يقول على اذا شهدوا على  
 اقرار المدعي على الطريق لان الجلالة لا تمنع صحة الاقرار فاذا ثبت اقراره بوجه بالبيان وذكر خمس اللامه خمسة  
 رحمه الله الصحيح انها تقبل وان لم يذكر موضع الطريق بمقداره لان الجلالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعدد القضا بها  
 قال وان محمد بن الحسن ذكر في بعض النسخ ان لم يجد الطريق وذلك لاجود الشهادة يعني انه يعني ذلك الطريق  
 عند بعض العلماء مقدار الطريق سبعة اذرع فاذا بين الشهود مقدار الطريق اقل من سبعة اذرع او اكثر والحق  
 ميسر الى من يوجب بعض العلماء فمروا وشهدوا ثم كان ترك البيان اجود وذكر في بعض النسخ ان يبنوا كان اجود  
 وذكر في الكتاب لم يشهدوا ان اباه مات وترك هذه الطريق من انا جازت منها وتم وان شهدوا ان شهدوا



كان يهربي هذه الطريق لا يقبل شيئا منهم وفي الخط واذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فاراد رب الدار  
 من ان يسير فيه الماء فله من حق النية لان له حق تيسل الماء فيه ليس لصاحب الدار البنا ان يبيع الميزاب في الدار  
 وضع الميزاب في الاصل محل محض ان يكون لغيره ان يخرط في القيمة الرجل تيسل الماء في داره الرجل محض ان يكون  
 بغير حق فبان لك لا تملك لصاحب الميزاب حق تيسل الماء ولا يثبت لصاحب الدار حق قطع الميزاب في حق  
 وان ادعى مسيل في داره من شهدوا بالمسيل فذكر في الكتاب انما يقبل قال اللبنة الطوبى محمد الله في هذه الطريق  
 سواء انما يقبل ان يبيعوا موضع المسيل ان يقدّم الدار او في موضع ما وانه الماء الوضوء او الماء المطر وذكروا عند المسيل  
 اعمدون ذلك لا يقبل الشهادة ولا يبيع الدعوى ولا يتخلف الختم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك ولو ان  
 ميزابا لرجل في دار رجل فباعه صاحب الدار المسيل فيه كان له ان يبعه الا ان يشهد الشهود ان حق تيسل  
 الماء في هذه الدار من هذا الميزاب وقال بعض الفقهاء ان حرف ان الميزاب قديم وتحويل السطح اليه يترك  
 وان شهدوا انه كان يسير فيه الماء لا يقبل ان ذكروا مسيل مطلقا وختلفوا في ان الماء الوضوء او المطر كان التحويل قول  
 صاحب الميسر مع المسيل وفي الكافي اذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فاراد المسيل فيه الماء فباعه رب الدار  
 فليس له ان يسير فيه الماء حتى تقوم النية ان له في هذه الدار المسيل فان اقام النية اتم قدره يسير فيه الماء حتى يثبت  
 الشهادة منها حتى يشهدوا ان مسيل فيها من هذه الميزاب فان شهدوا انه لا المطر فلو لم المطر واكثرت شهادة  
 اية مسيل او ايم المسيل والوضوء والمطر فهو جاز وان شهدوا ان مسيل ولم يشهدوا الى شيء قال في المسيل اللبنة الطوبى  
 قول رب الدار الذي يحج ذلك مع فان قال هو الماء المطر للوضوء فهو كما قال وفي الخط وان شهدوا ان له  
 مسيل في هذا الميزاب فان نبهوا انه الماء المطر او الماء الوضوء او الاغتسال فبان لك ان هذه الشهادة مقبولة  
 يكون له ان يشهدوا له وان شهدوا انه لا المطر فلو لم المطر وليس له ان يسير فيه الماء الوضوء والاغتسال وان شهدوا انه لا  
 الوضوء والاغتسال فليس له ان يسير فيه الماء المطر فان لم يشهدوا من ذلك فذكر في الكتاب ان الشهادة مقبولة  
 المتابع محمد الله فيمن قال المسئلة وله وما عليها اتم شهدوا على اقرار صاحب الدار ان مسيل في داره من هذا  
 الميزاب واذا كان مكنه الا انك ان الشهادة يقبل لا تملك اقراره بالنية واقراره على غيره يرجع في البيان اليه  
 انه لا الماء المطر او الماء الوضوء والاغتسال فانما اذا شهدوا على النيات ولم يشهدوا من ذلك لا يقبل الشهادة لان العمل  
 باطلاق اللفظ منها غير ممكن لان جزاء المطر مع ضرورة الوضوء يقبل ويؤم واذا كان الضر مختلفا كان الجنس  
 مختلفا واللفظ الواحد لا يتقصر امر من مختلفين بحسبهم القراءات اربعة وانما يتناول احدها فكل الواحد محمول

فلما قبل السيادة من الشيخ رحمه الله من قال لو قبل السيادة ما ثبتت بعضهم قالوا ثبتت حق تسليط المطر  
 ومنهم من قال ثبتت كلا الأمرين حق تسليط المطر وحق تسليط الضوء والافاضة جميعا ومنهم من قال يوم صاحب  
 الدار بلبان لان البنية ثبتت تسليط الماء وان لم تثبت في يوم صاحب الدار بلبان فان قالوا لا لا  
 فهو الماء والوضوء لا غير وان قال لا المطر فهو لا المطر لا غير ويختلف على الأمر وان شهدوا انه ما دام للوضوء لا قبل  
 وما المطر فهو جائز ثبتت حج ذلك ولو لم يكن للهدى بنية الصلوات لكانت صاحب الدار بنية الصلوات  
 ايسر سماعه في نوادره في الميراث ان كان يجري قبل الماء في دار رجل لا قبل السيادة في هذا في قولنا في حقه وفي الله  
 تسليطه والله حق له قال ابو يوسف رحمه الله اذا شهدوا ان هذا يجري ما كان لادن يجري قبل الماء ولا تسليط  
 السيادة واليه الحكم او الحق في هذه المسئلة مستحرجي الماء في البستان سواء وان لم يكن لصاحب محرجي الماء بنية في  
 ذلك لا يملك صاحب الدار وصاحب البستان بل لا يسبق في حق هذا قول ابي حنيفة رحمه الله عنه وعلى قول ابو يوسف  
 يختلف ليس في محرجي في الكافي ولو اراد اصل الدار ان يباعا ليطايسدوا لم يكن لهم ذلك ولو ارادوا ان  
 يبيعوا يتسلسل من ابي حنيفة كان لهم ذلك في المحيط وذكر في كتاب الترتيب في نهر في أرض يسير في الدار كلها  
 في ذلك فالتوابع قول صاحب الدار ان في مسدكك الترتيب وضع المسد فاما اذا كان جاريا وقت الخصومة لكانت  
 ان يكون صاحب الدار في هذه الدار صاحب في النهر فيكون القول فيه كان لخير تسليط الماء في الدار ان صاحب  
 الارض بنية ان النهر ملكه وكذلك لو لم يكن جاريا وقت الخصومة لانه علم ان كان يجري الى ارض هذا المالك  
 كان القول قول صاحب الارض فيض الى النهر لان نعم صاحب الارض بنية ان النهر اذ لم يكن جاريا الى ارض هذا المالك  
 وقت الخصومة ولم يعلم جاريا الى ارضه في ذلك فانه يرضى لصاحب الارض لانه ان يقيم صاحب الارض بنية ان  
 النهر ملكه وفي مسئلة الميراث وضع المسد فاما اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة ولا علم جاريا قبل ذلك واذا كان  
 ملكه انصحب الدار لا يكون صاحب في هذه الدار فلا يقبل قوله هذا بل اختلف بين الشيخ رحمه الله فاما  
 اذا كان جاريا في الميراث وقت الخصومة فقد خلت المسئلة رحمه الله فيهم من قال القول قول صاحب الارض  
 في مسئلة الترتيب ومنهم من قال لا يقبل قول صاحب الميراث في هذه القاب من مسئلة النهر ومن مسئلة الميراث  
 اذا كان تصوب سطح صاحب الميراث اعلم ان التصوب فيهم لم يجد صاحب سطح واعلم ان الميراث فيهم  
 ان يحل له حق تسليط الماء لان الظاهر شاهد له الصدم حجة شرعية فان صاحب الميراث بنية تشهد وانهم راوون  
 في الدار فليس هذا السيادة بنية هذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفيه ايضا وفي نوادرهم قال الت محمد رحمه الله



قال وادعته اخره فقولنا في يدى حوا قاما البنية على اوجها وادعته على السواء ولم يورجا  
 فاما الاستدلال بالدعوى المحجة وان ارجح وتاريخ احداهما سبق فليقل الى خيفة قول ابو يوسف رحمه الله  
 قول محمد لا يقضى بسبق تاريخا ويكون للتاريخ حجة وعلى قول ابو يوسف اولاه وهو قول محمد رحمه الله  
 بضمي منها ولا يكون للتاريخ حجة هكذا ذكر في الاصل وذكر في المنتقى انه يقضى لا سبق تاريخا بل لا خلاف  
 تاريخ احداهما ولم يورج الاخر لم يذكر محمد هذا الفصل في الاصل وفي السواد عن ابى حنيفة رحمه الله لا يقضى بما  
 لانه لا حجة للتاريخ عنده حاله الافراد في دعوى الملك المطلق فاصح الروايات فليقتض اعتبار التاريخ  
 في دعوى الملك المطلق وعلى قول ابو يوسف رحمه الله يقضى للذي ارجح واستقيم على قولنا  
 ان على قوله الاخر للتاريخ حجة في دعوى الملك المطلق حاله الافراد كما في حاله الاجماع فيكون المورج  
 اولى وانه يشكل على قوله الاخر ايضا وينبغي ان يكون غير المورج اولى انه استقام تاريخا لانه يدعى اولى ملك  
 بوجوبه ان في التاريخ مع ذى اليد اوان احداهما ولم يورج الاخر فان غير المورج اولى على قوله الاخر على ما  
 يذكرون قولنا في حجة رحمه الله انه يقضى لغير المورج كما يستقيم على قوله اولاه لانه سبق تاريخا لان على قوله  
 الاخر للتاريخ حجة واعتبار التاريخ بوجوب ان يكون المورج هنا اولى لان غير المورج سابق في التاريخ الى المورج  
 الملك وعلى قوله الاخر يجب ان يقضى بينهما لان على قوله الاخر لا حجة للتاريخ حتى قال اذا ارجح واحد  
 سبق يقضى بينهما في التمسك بداراني وما لفت احدهما كل واحد والاخر نصف واقام البنية فيقسم بينهما  
 ارباعا بطريق التمسك بداراني ما لفت احدهما كل واحد والاخر نصف واقام البنية فيقسم بينهما  
 والقول لو كانت الدار في ايديهما تقضى لصاحب الجميع بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده  
 بحاله وفي الحظ في الفصل الرابع في دعوى الملك قال محمد رحمه الله في الاصل دارني يد رجل ادعاه رجلان  
 كل واحد يدعى انها داره ورثتها من ابيه فلان احدهما على ذلك بنية فان لم يورجا او ارجحهما على السواء  
 بان قال كل واحد منهما مثل مات ابى منسنة وترك هذه الدار ميراثا في فانه يقضى بالدار بينهما لان كل واحد  
 منهما ثبت الملك لمورثة لغيره في الدار او لانه ثبت الاصل من مورثة الى غيره فكان مورثها خيرا  
 المكان مطلقا لغيرهما والعين وفي يد انا لست هناك يقضى بالعين بينهما نصفان فحينئذ لك ان ارجح  
 وتاريخ احداهما سبق بان اقام احداهما بنية ان اياه مات منسنة وتركها ميراثا واقام الاخر بنية ان اياه  
 منسنتين وتركها ميراثا لانه في هذه الوجه على قول ابى حنيفة رضي الله عنه اخرى على ذكره في المنتقى وهو قول



ابي يوسف رحمه الله اخرج على ذكره في الاصل وهو قول محمد رحمه الله اولا على ردها ابراهيم بن عيسى لا يستحق تاريخا لان  
 لتاريخه خبره على يد القاطن وسبق تاريخا ثبت الملك لنفسه وقت لا تخرج فيه يكون سواء على كما اذا دعي  
 الشرا من اثنين واقام البينة وارضا وتاريخ احدهما سبق ملك يفيقي لا يستحق تاريخا بل ضلت وطريقا على  
 التمهيد لوي على اربعين في بده واقام البينة فيمنه للزاد في عقد الشا في رحمه الله بنيه صاحب اليد  
 فان وقت البينتين فصاحب الوقت الاول اولى بها كان اوارثا او ملكا مطلقا ولو سادى الوثان  
 فالخارج اولى وان قال البينة للزاد الدار له من خستين وقالت بنيه صاحب البنية في بده من خستين  
 الخارج لان بنيه صاحب اليد لم تشهد له بملك وي ابي يوسف رحمه الله عن ابي خزيمة رحمه الله انه قال  
 وكيفية ولوقت احدهما في التاريخ اولى به ابي يوسف رحمه الله الذي وقت اولى وهو ما بين ابي خزيمة  
 الله في المحيط واذا دعي الشرا من اثنين والدار في يثالث فان لم يورضا وارضا وتاريخها على السواء في  
 بالدار بينهما وان ارضا وتاريخ احدهما سبق فوعلى الاختلاف الذي ذكرنا في الميراث وان ارضا وتاريخها لم يورض  
 الاخر فوعلى ذكرنا في الميراث في التمهيد ولو ادعي الشرا من ثلث والدار في يده فبنيه صاحب كل واحد منها  
 بالخيار ان شاء الله نصف الدار نصف الثمن وان شاربك ولو ترك احدهما لغيره القاضى ليس للاخر النصف  
 ولو وقت احدهما فالبينات فالاسبق اولى وفي الثانية رجل في بده اراقام خارجا لكل واحد منهما بنيه ان شاء الله  
 من ذي اليد كذا وقد عثر وهو يكره فوعلى تقضي بينهما ولكل واحد منهما ان يأخذ النصف نصف الثمن او يرجع  
 بكل الثمن فان نقض البيع رجوع كل واحد منهما على ذي اليد بغير الثمن ولو قضى القاضى له اربهما فان احدهما انقضض  
 الاخر فالجارية بعد تحريم القاضى فالذي اجاز يأخذ النصف نصف الثمن وليس له ان يأخذ كل الدار النافض رجوع عليه  
 بكل الثمن وان كان ذلك قبل قضاء القاضى كان الذي لم يقض البيع ان يأخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن له تاريخا  
 تاريخ فان ارضا وتاريخها سواء فكذا يقضي بينهما وان ارضا وتاريخ احدهما سبق فهو اولى وان ارضا وتاريخها واطلق الاخر  
 في المورث وان لم يورضا والدار في يده احدهما فصاحب اليد وان ارضا وتاريخها ولا تخير بده صاحب اليد اولى الا  
 ان شهد بهما الاثران فهو كالقيل في ذي اليد فيقضي للمورث وفي الشرا من اثنين ادعي ملكا بينهما واقام البينة  
 والدار في يثالث لم يورضا وارضا وتاريخ احدهما واول الاخر فهو بينهما وان ارضا وتاريخ احدهما سبق  
 يقضي لا يستحقا وفي كثر الدعاين ولا بنية الذي اليد في الملك المطلق بنية الخارج احق بصورة ادعي خارج دار او  
 منقول ملكا مطلقا وذو اليد ادعاه كذلك برهما ولم يورضا وارضا وتاريخ احدهما لا يقبل بنية ذي اليد

الخارج وفي خلاصة المفردات قوله لا يثبت فيه صاحب اليد في الملك المطلق بل يثبت فيه الخارج او في ما لا يثبت فيه  
بنية صاحب اليد او في الصحيح قولنا ان بنية الخارج اكثر اطلاقا لانها تظهر ملك اليد والرقبة جميعا وبنية ذي اليد  
كانت تظهر ملك الرقبة لان ملك اليد ظاهر كاليه فاما ان كان اكثر اطلاقا فهو او في المحيط قال محمد رحمه الله في الأصل  
اذا ادعى رجل دابا في حجر رجل اخر او متعارا اخر او متعولا او اقام البنية قضى بنية الخارج عنه على ما في التذمة والجلد في ذلك ان  
البيتين في الأصل وصف للامتنان وطلب التبرع من حيث الامتنان او في ما كان اكثر امتنانا كانت له  
بالقول وبعد الاستواء في الامتنان يقع التبرع بحكم اليد او ان ثبت هذا فنقول بنية الخارج في دعوى الملك المطلق  
اكثر امتنانا من بنية ذي اليد لان الخارج بنية تثبت زيادة احتياقا على ذي اليد واثبت في اليد بنية ذلك بنية  
على الخارج لانه ثبت استحقاق الملك الثابت لذي اليد بظاهر اليد وذا اليد لا يحق بنية من ذلك على الخارج وليس  
الخارج ملك ثابت بظاهر اليد حتى يجوز له اليد عليه بنية وفيه ايضا من محمد رحمه الله وذكر في التسمية رجل ابي عبد الله  
رجل انه من ذمهم واما على ذلك بنية اقام صاحب اليد بنية لانه لا يثبت في ذلك ان صاحب اليد او على يد  
ابو يوسف رحمه الله قال محمد رحمه الله في قوله الا ان التبرع بخبرة على قوله الاخر في دعوى الملك المطلق كمن يثبت  
له تاريخا وهو ذو اليد ما ذكر من قول محمد رحمه الله الاخر ايضا لانه لا يبرع بالخبرة على قوله الاخر في دعوى الخارج وفيه ايضا  
في الفصل السادس عشر في القضا لا احد على رجل ابي عينا في حجر رجل مع كل واحدانه ومنه على ابيه او ابي الملك  
مطلقا واما كل واحد منهما بنية على دعواه فظهرت عدالة شهود واحداهما فالقاضي يقضي بالعين لكل من طرحت عدالة الشهود  
لان حقه قد طهر من كل وجه واخرى ان يظهر بان تعدل شهوده على لا يظهر بان تعدل شهوده من غير ذلك  
شهوده غاية معلومه وقت معلوم ولا يجوز ما يخرج عن ظاهره من موهوم به على لا يظهر ليس له طرحة وقت معلوم من بنية  
الاخرى فظهرت عدالة القاضي لا يقضي بشي الا القاضى لا يقضي بكلمة الذي طرحت عدالة شهوده من غير ما يجب  
القضا بالصف الاخر ومنه ما دة نقص القضا بالادلة اكله البطل بنية الاخر والقاضي له ولاية ابطال البنية اذا لاح  
له دليل الا بطلان القاضي اذا ابطال البنية في حادثة لا يجوز القضا في تلك الحادثة اصلها ان اقام الاخر بعد ذلك  
بنية على صاحب المقتضى له ان العين له سواء جازي شهودا آخرين او يملك الشهود لانه لو لم يقبل شهوده انما لا يقبل بغيره  
مقتضى عليه بنية المقتضى له لا وجه اليه لان بنية المقتضى له قامت على صاحب اليد الاول لا على المدعى الاخر فان  
قال المقتضى له الاول بعد ذلك انما يبر بنية على المقتضى له ان في ان العبد له فالقاضي لا يلتفت الى بنية لانه صار  
مقتضى عليه من جهة المقتضى له ان في ولو طرحت عدالة شهودهما وقضى القاضي بالعين بينهما الاستواء انما في المحبة من احد

المحرمين اقام بنية ان العبد يده لم يتفق بهذه البنية ولا يقضي له على حرة بنى لان كل واحد من المبرعين متعصبا  
 في النصف الذي قضى له حرة لان بنية نفي الكل ولا بنية لصاحبه يقضي له بكل العبد وانما حرم كل واحد منهما ان  
 النصف صاحبه يراه متعصبا له في عين ذلك الشيء وفي البضاعة لو عدلت بنية العبد ولم تعد ان بنية الآخر لم يعلم الا  
 تناسل الاصل او اقام ما يراه او افاض على من عدلت بنية ثم جاء للآخر بنية على ما يقضي له بالعين فثبتت بنية لا يعلم  
 بقبل بنية انما لم يقبل بصيرة متعصبا عليه من جهة حرة وهو لم يصبر متعصبا عليه من جهة حرة لانه لم يكن له في المقضية به  
 لا حقيقة للملك والحق للملك لا لعدم المحبة للعصا والقضا على الانسان بازالة الاحتياج الثابت له فادلم  
 يمكن المحبة ثانيا له فكيف تصور ان الله فعل ان لم يصبر متعصبا عليه مع وعاه وبنية فعد ذلك في كسر الدفان ولو  
 ليس بكل من انشر اوس الاخر ولا تارة في سقط ويزك الدار في يدوي اليد صورة تارة عاني داراي الخرج في اليد  
 و اقام الخراج البنية ان انشر انا من في اليد و اقام ذوى ان انشر انا من الخراج تارة تارة البنية ويزك الدار في  
 يدوي اليد بخرقضا وفي الخط في الفصل الى حسن في دعوى البيع وانشر انا و اذا كانت الدار في يد رجل و ادعى ان شرى  
 هذه الدار من زيد و اقام على ذلك بنية ذوى اليد و اقام البنية ان انشر انا من زيد فالدعوى هو الاول اني يخرى كان يخرى  
 الخراج اولى فانه يقضي بها الخراج وقد مرت المسلم من قبل فقبل البنية من الخراج وان اقامت على البيع والبيع  
 اقام قبل لانها كانت على ختم حافل ان الذي في يد يد الدار يدع للملك نفسه ومن ادعى شره ليس من حجب  
 والعين في يد حافه والحاضر يدع للملك لنفسه متعصبا للحاضر خصا عن الغائب عرف ذلك في مواضع كثيرة فاذا  
 قضيت انشر الخراج ان يقضي من صاحب اليد فالمسألة على منتهى او جاز ان ثبتت بعدها النفس عند القاضي  
 باقرار البالغ او معانية القاضي او لم تثبت بعدها او ثبتت بعدها النفس دون الاقرار ان ثبتت بعدها النفس  
 القاضي فليسلم الدار الى الخراج لان الشر ان ثبتت بنية الخراج لما ذكرناه فعدت النفس ثبتت عند القاضي لان  
 ذوى اليد للبالغ صار دين على البالغ عند الاحتياج و ما في يد من الدار ملك غير الدايون ولو كان ملك الدايون لم  
 يكن له ان يحبسها بخرقضا اولى وان لم تثبت فعدوا عنها النفس باقرار البالغ او بالمعانية فان القاضي لا يسلم الدار  
 للخراج حتى يستوفى النفس منه وذلك لان القاضي نصب ناظر للمسلمين كما نظر الخراج وسمع بنية على المشتري ان يخرى  
 للغائب ويستوفى من النفس ثم يبر بعض الدار وان ثبتت فعدوا عنها القاضي اباقرار البالغ او بالمعانية ان ثبت  
 فعد الخراج فانه يسلم الدار اليه لانه ثبتت الشر او البنية و قد ثبتت النفس باقرار البالغ او بالمعانية فليسلم الدار ولو لم يكن  
 لدى اليدى لانه لم تثبت فعدت النفس للبالغ عند القاضي المشتري لا يجب له على البالغ مني عند الاحتياج اذ لم يكن فعد

النفس فاما اذا ثبت نفوذ اليد بقرارة البيع او بالمعانية ولم يثبت نفوذ الخارج فان للبسم الدار اليه حتى يسقط  
 النفس لانه وان ثبت الشراء عند القاضي لم يثبت نفوذ النفس ولا البيع للبسم الشري الباقي نفوذ النفس فيمنع في التبرع منه ثم  
 من يعطى فاما قبض من النفس من الخارج وجب لذي اليد على البيع من الدين بهذا الاحتفال وان كان القرض من  
 شخص غير فانه لا يعطى شيئا وذلك لان البيع لو كان حاضرا لم يكن له ان ينفذ ذلك بغير رضا البيع الا يرى انه  
 لو كان حاضرا كان له ان ينفذ بغير رضاه فكذا في هذا اذا ثبت نفوذ اليد بقرارة البيع عند القاضي او بالمعانية  
 فاما اذا اراد ذو اليد ان يعتم البنية على نفوذ النفس للبياع فانه لا يسمع بنية لانه يعتم البنية على غيب بنية بغير رضاه  
 من ماله الذي هو امانة عند القاضي وليس من الغائب خصم حاضره ولا يسمع بنية لان القضاة على الغائب بنية مطل  
 وكان بمنزلة رجل قال انا اقم البنية على غيب ان لي عديس حتى اخذ من دونه عديس فلان غايته لا يسمع بها  
 لانه بنية فامتنع الغائب وليس من خصم حاضره فلم يسمع فكذا في هذا وفي منقطة الدار غائبة قال اذا كانت الدار  
 يرى رجل فاقام على ذلك رجل من يد يدانه دارا بها من فدان فاقامه الذي في يدها دارا بها من ذلك  
 لفدان ايضا فنفذ السيد على او جهاما ان يكون الدار في ايديها في بدا حدها او يد البياع وكل واحد من ذلك على  
 رتبة او جهاما ان ارضاء تاريخها على السواء او تاريخ احدها سبق تاريخ الاخر او لم يورثا اصل تاريخ احدهما  
 ولم يورث الاخر فان كانت الدار في ايديها وقد ارضى على السواء او لم يورثا فانه يعطى بالدار بينهما النصف كما لو كان  
 انسان يتاجر دابة والدابة في ايديها واقاما جميعا البنية فانه يعطى بالدار بينهما النصف فكذا في هذا وكذلك اذا  
 تزوج احدهما دون الاخر فانه يعطى بالدار بينهما النصف ولما يعطى جميع الدار لصاحب التاريخ وان ارضى وتاريخ  
 احدهما سبق فاسبق التاريخ لاولي فان كانت الدار في احدهما ان ارضى وتاريخها على السواء او لم يورثا  
 وتاريخ احدهما فذو اليد اولى ان ارضى وتاريخ احدهما سبق كان بينهما تاريخ اولى هو كان في يده اذ  
 لاخر وكذلك ان ارضى احدهما فصاحب اليد اولى ان كانت الدار في يد البياع ان ارضى على السواء او لم  
 يورثا فالدار بينهما النصف وبخبر كل واحد منهما وان كان تاريخ احدهما سبق فالسابق اولى فاما اذا تزوج  
 ولم يورث الاخر فان صاحب التاريخ اولى بهذا الذي ذكرنا كذا اذا ادعى ملك من جهة واحد اما اذا  
 ادعى ملك من جهة اثنين ادعى احدهما انه اشترى هذه الدار من يده اذ ادعى الاخر انه اشترى من غيره فاما  
 جميعا البنية فمدا لا يخلو اس وجهين اما ان يكون في ايديها او في يد احدها ان كان في ايديها يعطى الدار  
 بينهما وان كان في يد احدهما فالتاريخ اولى لما خلاف هذا اذا ادعى ملك من جهة اثنين من غير تاريخ



فان ادعى صاحبه ذلك تاريخا او ادعى اياه احداهما فذ او مالوا دعي الحكم مطلقا سواء في الحائرية او في بطل  
 اقام رجل البنية ان صاحب اليد باع منه نصفا تاريخا منها بالف درهم واقام رب الدار بنية انه باع منه  
 معلوما من الدار بالي درهم يقضي بنية البائع بنية النصف المعلوم بالي درهم ويقضي البائع النصف من  
 النصف الباقي خمسة دراهم وان اقام البائع بنية البائع انه باع منه ثلثا غير مضموم بالف درهم واقام المشتري  
 بنية انه اشترى منها نصفا مضموما بما يديه درهم يقضي له بغير النصف التي لم يبيع ثلثا بحجامة درهم ونسبة البائع  
 عليه النصف المضموم يقضي للمشتري ثلثه الا ان هذا النصف متعين درهما والعشرة الباقي من هذا النصف  
 بحجامة درهم لان بنية البائع قامت على فضل الثمن وفي الحيط ولو كانت الدار في يد ذي اليد بنية واحدة  
 او بيع لم يقيد الثمن فاقام هذا بنية انه اشترى من يدي قبلة وقبعتها اليه واخذت منه الثمن للبائع لانه ثبت  
 شراء الخارج او لا ولم يثبت ثمنه وكان المقاضي ان يتوفي الثمن منه نظر العقب واليوطى والميراث  
 ذلك شيئا لان ذي اليد هو ب له او تصدق عليه واشترى لم يقيد الثمن ولا يثبت له احد من هؤلاء  
 الرجوع على الملك عند الاحتراق وفي الفصول الخارج وذو اليد اذا ادعى الميراث من واحد فصاحب اليد  
 او كان في الشراء وفيها ايضا ولو ادعى الخارج وذو اليد لكل واحد الميراث من اخر فالخارج او كان في الشراء  
 كذا ذكره نسبة الدين رحمه الله في تناو او فيها ايضا ولو ادعى صاحب اليد لارت عن ابيه او عن ابي رجل  
 ذلك واقام بنية يقضي للخارج في قولهم جميعا ولو ارجعنا تاريخ احدهما سبق قضى للاسبق عند الباقى شريطة ان يوافق  
 رحمه الله وعند بعض للخارج وان تناو في الوقتان فهو للخارج وفي خزانة الفقه وان ادعى احدهما الشراء  
 ان في البيع القبض والنازع بينهما فالشراء او في الحائرية ولو ادعى رجل الشراء من رجل واحد اذعت امره انه  
 امره قال محمد رحمه الله رحمه الله الشراء او في وقال ابو يوسف رحمه الله ما سواه وفي خزانة الفقه وان ادعى احدهما  
 البيع مع القبض والاخر الاس مع القبض فالس او في فيها ايضا عند في يد رجل اقام رجل البنية انه اشترى منه  
 وهو ملكه واقام رجل البنية انه اشترى من رجل اخر يقضي بينهما وان اقام الاول البنية انه اشترى منه واقام الاخر البنية  
 انه وبطل تصدق عليه او منه بنية يقضي له الشراء وفي الحيط واذا ادعى احدهما البيع مع القبض واذا ادعى الاخر الشراء فانه  
 على وجهين ان لو عا ذلك من جهة اثنين والعين في يد ثالث ادعى اوبدا احدهما فالجواب فيه فاما اذا ادعى  
 ملكا مطلقا سواء لان كل واحد منهما ثبت الملك مطلقا ثم ثبت الانتقال اليه فكان بمنزلة لو حضر الملكان  
 وادعى الاخر مطلقا واقام البنية في كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق انه يقضي منهما نصفان فثبت

بينهما نصفان ايضا قال شيخ الاسلام ما يقضى بينهما نصفان اذا كان المدا على ما جعل العمية لداران من  
 واسباحا يقضى الكل لدى الشراء لان مدعى الهبة اثبت بمئة فاسدة لانه اثبت الهبة في الكل ونحو النصف  
 بالهبة واستحقاق نصف الهبة في من اجل القيمة توجب الهبة فلا يقبل نسبة مدعى الهبة وصار كل مدعى الهبة  
 لقربا فاقامته الهبة والصحيح المنع الذي تجل القيمة في ذلك على السواء لان مدعى الهبة اثبت الهبة في الكل  
 لانه لا اصل له الزمته سلم له البعض وهذه المراجعة بعد القبض فكان نحو عا طاربا وانه لا بطل الهبة وفيه ايضا وان  
 ذلك من جهة واحد العين في مائة لم يورثا وارثا وما يجتمع على السواء فالشراء اول وفيه ايضا وان  
 احد عا ولم يورث الاخر فالشراء اول ايها كان اى من مدعى الشراء والهبة وفيها ايضا وان ارثا بارج احد هما  
 سبق فمواو الى ان كان العين في واحد عا فمواو الى الاخر يورثا وما يورثا بارج الحان سبق فمواو يقضى لاسبقها بارجا  
 والجواب في الصدقة والقبض مع الشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء لان الصدقة لا يفيد  
 الملك قبل القبض ونفي الملك بغير عوض كالهبة وكذا اذا جمعت البتان مع القبض والصدقة مع القبض كما لو  
 في الجواب فيما اذا اجتمع الشراء وان اذا جمعت البتان مع القبض والصدقة مع القبض فالجواب في الجواب فيما  
 اذا اجتمع الشراء وان وفي الثانية في دعوى الملك بسبب لو ادعاه رجلان اقام احدهما الهبة على الهبة والقبض من  
 رجل وادعاه الاخر منية على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فمواو الى ان كان من اجل القيمة فمواو الى من قبض  
 لا يقضى شئ وقيل يقضى لهما قبل الكل وقبل القبض شئ عند الكل وفيها ايضا في موضع اخر وادعاه رجل اقام الشراء  
 بنسبة الشراء من فلان فخر في يد بلف درهم وهو ملكها وقد انقضت اقام الاخر الهبة ان فلان اخر وجهها  
 منية قبضها وادعاه الاخر منية على الصدقة من رجل اخر وادعاه الاخر الهبة من درهمها من اربعة قبض جميع ارباعها  
 وادعاه في ذلك من الرجل واحد يقضى للآخر في مائة البسج وفي مخفر القدرى ان ادعى احدهما الشراء والاخر  
 الهبة والقبض وادعاه بنسبة لانه يورثهما فالشراء اول وفي التمدب ولو ادعى الشراء من رجل والاخر الهبة فمواو  
 ولو ادعاه الى واحد فالشراء اول وفي البسج والصدقة فمواو اليهما وعنده الى يوسف رحمه الله وعنده محمد رحمه الله  
 اول في الشراء مع الراس فالشراء اول وفي الراس مع الهبة والصدقة فالرأس اول فيهما وفي الخط وفي الوارث  
 قال سالت محمد رحمه الله عن رجل في يد يورث قال له رجل فيك هذا التوب نجس درهما وادعاه صاحب البدو بنسبة  
 فاقول قوله لا يلزم للمخسوف وفي مخفر القدرى ادعى احدهما منية وقبض والاخر منية وقبض في الراس او في حنفا  
 وادعاه الشراء والرأس فالشراء اول لان الشراء اتوى لانه يورث الملك بنفسه والرأس لا يفيد الملك في الحال اذا اتى



لمن الملوك من جهة ثلث ولا حادها قبض شهود به هو العبد ولا يقبل الاخر بيمينه ان العبد ادعى ملك من جهة ايضا  
بالشر او غير ان العبد بالاعتقاد يصير قابضا لنفسه لا يتبع في يده نفسه في الشهادة على الغرض يكون بينهما في ملك  
والقبض جميعا ولا ينشئ في نفس الشراء لا يصير الشهادة على الشر او لا يكون شهادة على القبض فتخرج قول ان هذا ملكي  
الملك من جهة ثلث ولا حادها قبض شهود به كافي دعوى الشراء من ثلث اذا كان له العبد ليس من شهود به بان  
احد العبد ليس بالشراء والقبض وشهده هو الاخر بالشراء دون القبض قال وان كان الشراء قبض العبد فلهما  
اولى لان الشراء له قبض معارض العبد له قبض شهود به ليس له قبض معارض وهذا لان العبد اعاد بصيرة لنفسه  
بالاعتقاد والاعتقاد من شهود به فكان قبض العبد شهود به للقبض المعارض بحاج على القبض المشهود به اليه  
ان في دعوى الشراء من ثلث اذا كان لاحد العبد ليس قبض معارض من شهود به تخرج من القبض كذا انما وفي الشبهة  
تعارضني وقال كل واحد انهما حسب اليد فابهما اقام البنية على يده فتو له ولو اقاما فتو لهما ولو لم اقموا  
كل واحد ليس الاخر كلفان في يد ايهما بالعرفه وايها لكل نسبت به الاخر ولو صلفا تبرك في ايها وفي الحظ ولو  
كانت ركبتي في السرج قضى بالداية منها ولو كان احدهما بقوه الدابة والآخر ليسوقها قضى الدابة للقبض  
لان للقبض يد اياه فانه تمسك بطعام الدابة والسابق لا يدره والآخر لم يمسك به فكيف ان لم يكن للسابق قبض  
لها بالسوق وكذا ان اليد دليل الملك فالاستعمال دليل الملك ايضا قل الاستعمال انما يكون دليل اذا  
كان استعمالا يتحقق في القلب ومعناه لان يوجد ذلك غالب الامس بما لك لانه اذا كان مع جرح  
في ملكك فلا يكون دليل على الملك في التمسك ولو تعارض في دابة احدهما ركب الاخر فخلق على ما  
فالركب اولى ولو كانت ركبتي احدهما في السرج والاخر يدعه فمن في السرج فهو اولى ولو كان في  
السرج فهو بينهما نصفان وكذا اذا كان احدهما لابس الثوب والاخر متعلق فهو للابس وفي السراية  
واذا كان احدهما اخذ ابعاد الدابة والآخر اخذ ايجاتها فهو سواء وكذا اذا تعارض في الجرح فلهما  
لاحدهما حسب الجرح اولى والاخر على عاقبة متاع فتعارض فلهما حسب الدار الا ان يعرف الجرح  
سواء حمله في السراية ثوب في رجل وطرف منه في يده فهو بينهما نصفان وفي التمسك ولو كان في  
احدهما جرح على الاخر متعلق به فهو بينهما وفي فتاوى الفروق رجلان متعارضان في ثوب كل واحد منهما  
ان الثوب ثوبه ونسج في ملكه ان كان الثوب من كبراس فالبنية في اليد لان الكبراس لا يمكن نقضه  
وغزله ثانيا وصار كالتحليل للصوف والغزلة لا يمكن نقضه وغزله ثانيا في التمسك وكل شيء للضعف



مرتين فو كالساج كالقول غزل ملكة التوب يسج في ملكة بالضم مرتين كقول التوب يسج المسج وضعه الله  
والغرس والذرة والنبأ فهو الخارج وفي المحيط اذا تسانس انسان في غزل صوف الغزل يد ارجها فاقام  
كل منها البنية انه ملكة غزله في ملكة قصي القول الخارج لانه يعجز عن كسب الملك المطلق لانه يكره ان يكون في الخلق  
وفي الثانية ولو تسانعت امرتان في غزل لكل واحدة منهما على ان تترك لقصي بها التي الغزل في يد بالان  
القطر لا تقول الامر بخلاف التوب لغرض فان يقول مرتين في المحيط قال محمد رحمه الله في الاصل واذ ان  
امرأة غزل قطن في يد امرأة اخرى انه ملكة غزله واقامت على ذلك بنية واقامت صاحب اليد بنية على  
ذلك قصي القول صاحب اليد لانه يعجز الساج لان الغزل سبب في كسب فان من غضب من امر قطن وغزله  
ملكه وغزل القطر لا يعاد ولا يكره فكان بمنزلة دعوى الساج من هذا الوجه وفي خلاصة المفهم قوله لكل سبب الملك  
لا يتكرر في الذي ذكره مثل التوب المنسوج من القطن والاولى التي لو كسرت التوب وكما كانت مثل اول البنية  
والطير وغير ذلك والذي يتكرر مرة بعد اخرى كالساج التوب المنسوج من النور وغيره او الحرفان لا يتكرر الا في  
قائه الخارج في قول محمد رحمه الله وهكذا ذكر الله وري في موضع اخر بان هذا قول ابي حنيفة رضي الله عنهما وكل من وضع  
من الذنب الفضه الحديد والصوف والرجح وغير ذلك فانه يتكرر ولا يكون بمنزلة الساج وان كان ساجا او سكين  
لا ينطبق الامر واحدة فو كالساج وان كان حليا قصي الخارج وفي المحيط ان يتكرر على القاصي اى انه يتكرر  
ولان اصل العلم في كسبه يدب العدو منهم في الحكم على قولهم لو احدثهم كسبي والاشان احدث فان خالف  
اصل العلم بل كسبهم حيزهم متشكلا فغيره ايتان في رواية يفتي الخارج كما في دعوى الملك المطلق وفي نسخة  
خارج اقام البنية انه توب يسج واقام ذوى اليد انه توب يسج فان كان يعلم ان مثل هذا التوب مما لم يمسج مرة بعد اخرى  
فهو الخارج ومن محمد رحمه الله لو تسانعا في توب هو في بداهتها اقام احداهما البنية انه يسج نصفه قال محمد رحمه الله  
ان كان يعرف النصفان فلكل واحد منهما النصف الذي سجد وان لم يعرف فالكل للخارج وفي المحيط اذا  
وقع الدعوى في كوز او طست من صوف او الما من حديد او شبهه وادعى كل واحد انه نصفه في ملكه فهذا هو المستند  
ذكرنا على السواء وفي الثانية ولو ادعى حليا انه لصاع لم يكن هذا مثل دعوى الساج لان اللص صاع مرة  
بعد اخرى وكذا الشجر يمس مرة بعد اخرى وكذا الوادى خطه انما له زرع لان الزرع لم تعد فيه زرع ونهيا  
ولو تسانعا في صوف اقام ذوى اليد انه ملكه قصي حيزه من ثيابه وهو يملكها واقام اخر البنية انه ملكه حيزه  
من ثيابه يملكه قصي لذى اليد لان جز الصوف مما لا يتكرر لما ذكرنا في الخارج ثانيا وفي المحيط قصي لصاحب اليد

لانه بمنزلة دعوى السراج لان الطير في مجده وراحه عالما بكونه في الثانية ولو اقام خارج البيت على ساقه في يد غيره اقام  
واجره هذا الصوف لان الطير ليس ساجد للملك ذلك ان اختصاصه في ارض فقال الخارج بهارضى زرع في ارضه  
وميت هذا البيت فها المديعي فيها ايضا ولو اقصم الرجلان في ارض في ارض اقام كل واحد ما ينسبه الى الارض  
الزراعية هو الذي زرعا يقضي بما للمديعي لان دعواه دعوى الملك المطلق في الثانية ولو ادعى صاحبها في حقل  
خرج في ملكه اقام في اليد البيت على منتهى قوله في اليد ولو اقام المديعي البيت ان المضيعة التي خرج منها الدجاج كانت  
لا يقضي بالدجاج للمديعي ويكون الدجاج لصاحب اليد وعليه مضيق المديعي كان مضيق في اليد مضيقه وجعل الدجاج  
في الخطا اذا كان في يد رجل مخدوم او دجاج او طير مما يورث في اقام رجل منتهى انه لم يخرج في ملكه اقام صاحب البيت  
على من ذلك قضيه لصاحب اليد لان التعرض في الطير بمنزلة السراج في الدواب وفيه ايضا فان السراج في الصوف  
ورق الشجرة وغمره الشجرة بمنزلة السراج وغمره الشجرة في الخطه ليس بمنزلة السراج حتى لو اقام المديعي البيت ان هذا هو  
صوف شاته وهذه الغمره وهذا الورق من شجرة وهذا الغصن من شجرة وهذا الخط من خطه بنزاع في ارضه اقام صاحب اليد  
البيت على من ذلك ففي الغصن والخطه يقضي للمديعي في الصوف والشجرة والورق يقضي لصاحب اليد وفيه ايضا  
في يد رجل وفيه الخيل ادى رجل ان هذه الارض يد الخيل له غرسها اقام على ذلك منتهى اقام صاحب البيت  
على من ذلك قضيه الارض للخيل للمديعي لان اصل الزرع في ملك الارض فان الخيل بمنزلة البع للارض حتى يرضى  
سج الارض من غير كره ودعواه في الارض دعوى ملك المطلق فانها بذكر الملك الارض سواء قلنا ان الخيل يكون  
ودعواه دعوى الملك المطلق بطريق التبعية لان زمانه الخيل مما يكره الخيل فليس ثم بيعه وبغيره فان يكون  
ودعوى الشاخي بمنزلة دعوى الملك المطلق وفيه ايضا واذا ادعى حظه في يد رجل ان له زرعها في ارضه اقام على ذلك  
بيتته اقام صاحب اليد منتهى من ذلك قضيه الخارج لانه بمنزلة دعوى ملك المطلق وفيه ايضا واذا اقام الرجل منتهى  
على ثوب في يد رجل ان له ثوبا لم يشهدوا الله او ادعى دابة في يد رجل انها تحت غنمه ولم يشهدوا الله او ادعى  
امته في يد رجل انها ولدت غنمه ولم يشهدوا الله امته فانما لا يقضي للمديعي في هذه المسائل لان من يهود لم يشهدوا بالملك  
وفي الثانية ولو ادعى ثوبا في يد رجل ان له ثوبا لم يشهدوا الله ثوبه ولم يشهدوا الله لا يقضي للمديعي لان السراج قد حج  
ثوب غيره وكذا لو شهدوا في دابة انها تحت غنمه او في امته انها ولدت غنمه ولم يشهدوا الله لا يقضي بها  
للمديعي وكذا لو شهدوا انها بنت امته وكذا لو شهدوا ان هذه الخطه تصدت من زرع في ارض فلان لا يكون  
لصاحب الارض ان يخذ الخطه او الصحيح وكذا لو شهدوا ان هذه الخطه تسير زرع كان في ارض فلان اجزاء التمر

من قبل كان في ارض فلان هذا السبب من كرم كان في ارض فلان لبعضه بل فلان دولوا زوايد بيوته واد  
 ولوشته واد فلان هذا السبب من كرم كان في ارض فلان لبعضه بل فلان دولوا زوايد بيوته واد  
 فلان صاحب الزرع وفي الخط واذا كانت الشاة المسلوقة في يدي رجل ادعاء رجل انما له في رجل واحد واقام على  
 ذلك بنيت واقام صاحب اليد البنية على من ذلك قضى بها الخارج لان الذي لم يلبس بلك لا يرى ان  
 العاصب لا يملك هذا المكن من سبب ملك صار ذكره وعده غير له فكانها او يملكها مطلقا وادى احد  
 تصرفه في ملكها وكذلك اذا اديا لهما متويا او مكا متويا في يدي رجل انما شواه في ملكه وادى صاحب اليد من ذلك  
 واقاما البنية قضى بالخارج لان الشاة ان كان سبب ملك فهو لا ينفق ولا ينكر السبب وان كان لا ينفق فليس بملك  
 وفي الثانية ولو اخضع الخارج وذو اليد في حكم متويا في حكم متويا وكل واحد منهما يدعي ان شواه في ملكه فهو له على لان  
 الشاة متويا بعد اخرى وكذلك في المصحف اذا اقام كل واحد منهما بنية انما صحفة كتبه في ملكه فهو له على لان الكتاب  
 يتكرر كتيب ثم يجر في الخط في الفصل الثالث عشر فها هو في معنى السبب وفيما هو في معنى الملك المطلق وكذلك في ذلك  
 في المصحف واقام كل واحد منهما بنية انما كتبه في ملكه قضى بالخارج كذا في الخطا وفيه ايضا وادى صاحبها في يدي رجل انما  
 في ملكه وحده وضابط وادى صاحب اليد من ذلك واقاما البنية قضى بالخارج وهذا غير له دعوى الملك المطلق لان الخط  
 والخياط محاذي ويتكرر وكذلك الجنية المشوهة كل ما يقطع من الثياب على هذا كذا اكل يوضع مرتين وفي الخطا  
 في حين فقال الخارج هو في صفة من ليس بملكه صاحب اليد يدعي منه فانه يقضي لذي اليد لان الخياط لا يتكرر وفي الخط  
 وكذلك وادى من اودى اودى سمى في يدي رجل انما لغيره وسدده واقام على ذلك بنيت واقام صاحب اليد البنية على  
 مثل ذلك قضى صاحب اليد لان هذا مما لا ينفق ولا ينكر فيكون في معنى دعوى السبب وكذلك الدقيق والسوي على هذا  
 والولادة في بني آدم غير له السبب في البهايم وفيه ايضا واقاما كانت الدار في يدي رجل واقام اخر متبنا وادى خطها  
 وسان للبرية حتى استحق اليه واقام صاحب اليد بنية من قبل ذلك فانه يقضي بالدار له على لان كل واحد منهما ادعى اليه الملك  
 لا الخطا ولا الخطا لا يتكرر لان الخطا لا ينفق ولا ينكر الا ان كان عند الفم فخطا لكل واحد من الغايين خطا في موضع معلوم وكلية  
 ذلك البنية فيكون خطا له وهذا يكون غير مرة بان يرتد اليها بصبر حكومة تانها والاشرك بوجوه غير اليها ثم يظهر عليها  
 المسكون ثانيا فيقيم للامام الخطا واحد منها كما بينا في الهند سبب خطا بخرطوباني في دار رجل فتزاعى في الثوب فالتوا صاحب  
 وفي الخطا وادى الخارج انما عبده كان على الف درهم واقام ذو اليد بنية انما عبده كان على الف درهم فاحلته كتابتها بينهما  
 اليها جميعا لان كل واحد منهما يدعي الملك فانه يقضي واقام على ان لا يرد لهما متويا وانه في نفسه فصار سلتا في هذا السبب

فيه انسان واحد وكل واحد منهما ان يبدى كاتبه ولو كان هكذا يقضي بالملك لها ويكون مكاتباً لها كما انهما ولو ادعى احداهما  
وغيره هو ملكه واقام على ذلك بنيت واقام الاثران كاتبه وهو ملكه كان بنيت النذر اولي لان النذر يوجب الجزية للحال وانما يحل  
الفرع والكتبة لا يوجب الجزية للحال وانما يحل الفرع فكان النذر كذا فكان اكثر ابناءه في الثانية في فصل وهو المتقول وانما  
المدون المدون مع المولى في نوب ان كان النوب في منزل العبد وهو من التجارة يعني من نوع ما يخرج في التوبة له وان كان  
العبد لا يملك الاوركا وابنه في منزل المولى فالنوب والاركة للعبد ان لم يكن من تجارته وفيها ايضا اذ اخرج الرجل من بيته  
وهم في دارهم كلهم في محالة فقال النون ليس متاعاً والاب يدعى لنفسه فالتاب للتيسير في التاب التي تعلم  
فان قال النون بعد موت الاب قال امراه السيت بعد موت ابنته ان هذا استفاد ما بعد موت الاب في الزوج فالقول  
وان اقره بمن كان في البيت بعد موت الاب قامت البنية على فوميرات على الاب بعد فومير فومير في المحلة في المحلة  
في البيت كانت الزوجين من البيت في المحلة جعلت ترك نينا وانما عاتقها السيت لكن كلامه كان ان تراه  
الاب من بابي المهرى والاب يقول الامتعة كلها للبيت فالقول ان الاب لا يثبت نذر في كالت في النذر والاب يملك المهرى  
لو كان الاب جاد وقع الاختلاف بينه وبين البنت في الامتعة تحت البنت انت كبس في القول فاولد المهرى في ذلك ان  
الاصل تصرف الابن لنفسه والاب يشاركه في الامتعة كما هو الاصل فكان القول قوله فكذلك وفيه ايضا في مذهب  
الشرع وجان في دار اقامت المرأة بنيت ان الدار دار انصبا منها ودار اقام الزوج بنيت ان الدار داره انتم انما منها  
بالدار للمرأة لان المرأة خارجة فيقضي بنتها كما احب ابو نصر الله بوي رحمه الله وقال ابو بكر العياشي رحمه الله يقضي  
للزوج ويجوز ان الزوج يقضيها او لا ثم انتم انما منها بعد ذلك رجل وامراه سكن دارا اوتت المرأة ان الدار داره هي امراه  
واقام كل واحد منهما البنية على دعوى قبل بنيت المرأة على دعوى الدار ويقضي بالدار لها وقبل بنيت الرجل على الكساح يقضي بمكنها  
روجه له لانه لا يملك قبول الشئ من كل وجه في كل ما يدعيه فلا يملك قبول بنيت الزوج في الدار ولا في الكساح والقبض بالبنين  
واجب لمن بنى حج الشجر فقبلت بنتها في دعوى الدار وقبلت بنيت الزوج في دعوى الكساح على ما تقدمت الامكان في الثانية  
في فصل دعوى المتقول رجل وامراه في ابيها واقامت المرأة البنية ان الدار لها والرجل عند ما اقام الرجل البنية لان  
الدار له والمرأة زوجة تزوجها على الفسخ وفيها ولم يعم البنية انه تزوجها بالدار للمرأة وبالرجل عند ما اقام الرجل البنية انه  
الاصل والمسئلة بما عايناه زوجة تزوجها على الفسخ ويقضي بالدار للمرأة قبل ان الدار والمرأة في الزوج حتى يقضي بها امره فكان  
بالدار البنية للمرأة او في كل وجه في ابيها واقام كل واحد منهما البنية على ان الدار له في قاس فوالله حجة الله يقضي  
للمرأة ولو لم يكن لها بنيت فالدار للزوج لانه ذو يد وفي النور لو اقام رجل البنية ان الدار له والمرأة عند ما قامت المرأة

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان الشاة التي يصرح به ولدت من ساء التي يده قال ابو جعفر رضي الله عنه اذا كانت النكاحين سكتين لا  
 اقبل بينهما ونقص لكل واحد منهما الناة التي يده قضاء ترك القضاء احتياقا كذا رواه هشام وذكر في دعوى الاصل ان  
 بينهما اقبل ونقص لكل واحد منهما الناة التي يصرح به لان النياج تعاضدا لغيره وكل واحد منهما يصرح به خارج  
 صرح به واليد نصرا لكل واحد منهما من مدي البداء او عينا ملكا مطلقا والقوى على هذا في الخطوط في سنة وروا  
 ورجل اخري يد يصرح به قضاء وقام الذي البضاء في يده ان السوء التي يده صاحبي ملكي ولدت في ملكي من البضاء  
 وقام الذي السوء في يده ان البضاء التي يده صاحبي ملكي ولدت من به السوء وانما يقضي لكل واحد منهما ما في يده  
 صرح به لان كل واحد منهما ادعى الملك فابده ادعى النياج فباني يصرح به فباني يد كل واحد منهما اتجه دعوى النياج ودعوى  
 الملك المطلق يكون الحكم لدعوى النياج هكذا ذكر محمد رحمه الله وهذا اذا كان من النياتين من كل واحد منهما نصرا اما لا  
 واما اذا كانت معلومة واحدا فصلا اما لا ترضى والاخرى البضاء اما لانه كانت علامة الصدق في سنة وروا في  
 بينهما سنة وروا في ابو يوسف في اذا كان من النياتين من كل واحد منهما ونقص لكل واحد منهما الناة التي يده  
 قضاء ترك القضاء احتياقا فباني البضاء وذكر محمد رحمه الله في الاصل شاة في يد صاحب النية ان شاة ولدت في ملكه  
 وقام صاحب النية ان شاة يملكها من فلان انما ولدت في ملك فلان في ملكه يملكها من نصيب صاحب  
 لان صاحب النية من نصيبه يملك من جهته يده بالسنة في ملكه من نصيبه وقام البنية على النياج والنا في يد من  
 يقضي ما في ملكه انما البنية البنية نقض الدعوى في السر حجة ادعى ملكا بسبب كالميراث ونحو  
 ذلك في دعوى ملكا مطلقا والعين على العكس نص في الخطوط والحاشية ولو ادعى ملكا مطلقا ثم ادعى عنه ذلك القاض  
 او غيره ملكا بسبب دعواه لان التليف محل النفيد وان الناتي دون الاول في الخطوط ولو ادعى النياج اولاني  
 وانه ثم ادعى عنه ذلك بسبب دعوى القاض من غير ان الما يصح دعواه في ملكه ادعى ملكا مطلقا او لانه ادعى عنه  
 ذلك بسبب ذلك القاض في البضاء او اذا قال عند بقر القاض في العين ملكي لسبب الشراء فلان قال ان البنية  
 من فلان ثم ادعى ذلك العين عند قاض من البضاء ملكا مطلقا فالقاضي لا يسمع دعواه او ثبت عند انه قال قبل  
 ان هذا العين ملكي بسبب كذا اذا كان ادعى الشراء من رجل يعلم ان ذلك ملك الرجل او لم يصرح به ما انبه ذلك  
 الاسباب التي يقر بها التليف فلان ادعى الشراء من رجل يعلم ان ذلك ملك الرجل او لم يصرح به ما انبه ذلك  
 عند القاضي ملكا مطلقا فالقاضي لا يسمع دعواه وان ثبت عند القاضي انه قال قبل ان هذا العين ملكي بسبب كذا والقوى ان اذا  
 ادعى الشراء من غيره فباني ملكه ملكا لغيره لان كل شري من ملكه لا يصرح به فباني الشراء من هذا الاقرار انما اذا كان

البائع معلوما لانه اذا اراد المعلوم للمعلوم فثبت الملك لفلان بقراره وبغير ثبوت الملك لفلان عليه ايات طلب  
لغيره بالسبب لوجوب الانتقال ودعوى الملك المطلق بعد ذلك لا يتصور سبب الانتقال فثبت الانتقال للمشتري  
اليه وفيما اذا كان البائع مجهولا لم يصح منه هذا الاقرار لان الاقرار للمجهول لا يصح نصا كما انه لم ينعى النسبة  
اصلا ومن كان يصح منه دعوى الملك المطلق فثبت كذلك في الغيبة في باب مطلق دعوى المدعي وجعل ادعى  
ملكه بسبب ثم ادعى بعد ذلك ملكا مطلقا ونشهد به ذلك في غايته الروايات ان لا يصح  
دعواه ولا يقبل غيبته ولا يبطل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق الملك بهذه السبب يصح  
دعواه ولا يقبل غيبته وفي عنوان القضاء واذا ادعى ملكا بسبب نحو النسبة او من رجا اخر  
والارت عن ابيه شبه ذلك واقام الغيبة على الملك المطلق لا يقبل غيبته  
لان الشهود وشهدوا بملكه قديم لانهم شهدوا بالملك المطلق والملك المطلق قديم ولهذا  
قلت ان في دعوى الملك المطلق ليس في العين بالروايد المتصلة والمتفصلة جميعا ويرجع  
اليابسة بعضهم على البعض والشهود اذا شهدوا بالكثر مما ادعاه المدعي لا يقبل شهادتهم  
لان المدعي يصبر بكذباته الشهود في بعض من شهدوا به فيمنع قبول الشهادة  
ولو ادعى الملك المطلق مطلقا ونشهد به الشهود بالسبب فالقاضي يقبل شهادتهم  
لانهم شهدوا باقل مما ادعاه المدعي والشهادة اقل مما ادعاه المدعي فقبل شهادته  
ثم اذا ادعى الملك المطلق والشهود شهدوا بالملك بسبب للقاضي ان يبال المدعي  
انه على الملك بهذا السبب الذي شهد به الشهود او تدعيه بسبب اخر ان قال  
ادعيت بهذا السبب اخر يقبل ولو قال ادعيت بسبب اخر او قال للمادعيه بهذا  
السبب فالقاضي لا يقبل شهادتهم وفيه اليقظة ولو ادعى الشراء مع القبض  
وشهد له الشهود بالملك المطلق فقبه اخذ الف المبيع وحسنه الله بعضهم قالوا  
يقبل لان دعوى الشراء مع القبض ليس دعوى الشراء حيث المعنى بل هو  
دعوى الملك المطلق على ما عرفت في كتاب الدعوى بعضهم قالوا لا يقبل  
لان دعوى الشراء معتبرة في نفسه في هذه الصورة ولم يصبر بمزله دعوى الملك المطلق  
الا يرى انه لا يقض للمدعي في هذه الصورة بالروايد المتصلة والمتفصلة وفيه ايضا



ولو ادعى الملك بالتسليم ومحمد له الشهود بالملك بيب من جهة صاحب اليد ومن غيره لا يقبل بذه الشبهة  
 بخلاف اذا ادعى الملك مطلقا ومحمد له الشهود بالبيع قبض وقد مر مثل هذه المسائل في باب  
 الاختلاف في الشبهة في الثانية رجل ادعى دارا في يد رجل انها له شرا من فلان غير ذي اليد فثبت له  
 بالملك المطلق لم يقبل شهادته ولم يسمع له ولو ادعى مطلقا فثبت له الشهود بالملك بيب جازت شهادته ولم يسمع له  
 بالملك بيب ثم ادعى ذلك في وقت اخر غير ذلك القاضى كما مطلقا فقام له على يدته ان كان له ما جازت  
 فدان القاضى قبلت بيته لا على يدته بطلان بيته المدعى في العصور ولو ادعى دارا شرا من فلان بيب ثم ادعى الميراث يسمع  
 ولو ادعى اولاسب الارث ثم ادعى الشرا من فلان لا يقبل شهادته القاضى فثبت له القاضى ولو ادعى بالبيع بيب  
 في يده ثم ادعى ذلك فيما عليه يسمع وعلى العكس لا يسمع وفي الحيط من شهادات الجلسه ادعى على رجل مقدار معلوما  
 من مال الشركه في يده فذكر المدعى عليه الشركه والمال ثم ان المدعى ادعى ذلك المال المقدار بجهته الدين يسمع ودعواه  
 لا يسمع منها وان انكر الشركه رد ادعى عليه ولا ادعى بالاسبب الشركه في يده ثم ادعى ذلك فيما عليه يسمع وعلى العكس  
 لا يسمع وفي الحيط من شهادات الجلسه ادعى على رجل مقدار معلوما من مال الشركه في يده فذكر المدعى عليه الشركه وانكر الشركه  
 من الدين لو كان ادعى ذلك المقدار بجهته الدين او لا ثم ادعى بجهته الشركه لا يسمع ودعواه ثبوت القاضى لان  
 الدين لا يغير مال الشركه بحال فيه ايضا ادعى على رجل ان له في يده كذا وكذا من مال الشركه فذكر المدعى عليه الشركه  
 ثم ان المدعى ادعى دفع ذلك المال المدعى فان انكر الشركه اصابا قال لم يكن بيننا شركه اصادا ودعواه ثبوت  
 من المال اصلا لا يسمع منه دفع المال ولا ينافى من توضحه ان مال الشركه ودعيته في يد الشركه والموجب فهو  
 اذا انكر المدعى ثم ادعى الرو على التفصيل الذي ذكرنا كذا وكذا وان ادعى الابراء في فضل الوديعه والشركه فالقول  
 بينا انكر الاصل او الشركه اصادا وقال انك ابرأني من حقك في حقه الذي لان في حقه الوديعه او مال الشركه فثبتت  
 ودعوى الابراء ولا تنافى منه ولا كذلك دعوى المدعى وفي الثانية في فضل دعوى القول بصل الفيره هذا القول  
 فقال القول ليس هو في ثم قال في حقه لا يقبل قوله لو اقام البيه انه لا يقبل بيته وقال البيه فثبت له دارا وقال  
 ليس به الدار ثم اقام البيه انه لا يقبل لانه لم يبرها بالمعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل يدعيها لنفسه  
 رجل اخر ليس له الدار في ثم ادعى المدعى لا يسمع ودعواه لا يسمع لانه لا يقبل بيته لانه قال ليس له صا  
 صا بالملك الذي اليد فادعى المدعى لا يسمع في القرائن في من الجلسه عشرين في يد رجل يقول  
 في يد رجل ادعى فقال في اليد هو في حقه والتب فضل لا يسمع لان قوله ليس له لم يثبت حقا لاحد وكل

ليس

لا يثبت حملان فهو موقوف في ادب الناس على الجراح وذكر في موضع آخر ان الرجل وافي الملك فقال  
النبي ليس لي فان كل من خضع بعينه لي صنفه صح دعواه في الخطيب عبيد بن جابر وهو قول العباس  
لا يصح نفيه حتى لو ادعى في العين بعد ذلك رجلا فدعاه وادى اليه الصداق على ما يصح دعوى في اليد هذا يعني ان  
الملك حين وقت قال في اليد هذا العين ليس لي هناك من ادعى في العين نفيه وان صاحبه في اليد قد قضى  
الان هذا نص ليس يضي لان قوله العين ليس لي ان الملك حين نفيه لا يثبت نفيه وهذا ان كان  
اقرارا على نفيه بنفي الملك كل اقرار لا يثبت على المقر هذا غيره وجوده لعدم خبره لان كل حال قال في اليد هذا  
العين ليس لي هناك من ادعى في العين نفيه صح نفيه لو قال في اليد بعد ذلك له في اليد ليس لي فلو ادعى في  
العين بالعين على رواية الخليل وعلى رواية الاصل في كتاب الدعوى لا يصح دعواه بعد ذلك العين نفيه على اصل ان  
صاحب اليد هذا العين ليس له فوجوده ولان اقرار الملك للنفي على رواية الجراح وعلى رواية الاصل باقرار الملك فيه  
المنازع كذا في الذخيرة وفي الحاشية والظهير للرجعانية وفي الفصول وذكره سيد الدين رحمه الله في قوله اقراره بالملك له  
في يد العين ثم ادعاه نفيه قبل ان يقر بالملك فلا يتم ادعاه نفيه لا يقبل لا يقضي دعواه بالملك الويل له في الاول  
وفي الثاني في موضع آخر ان قصا نفيه صحته الدعوى اذا تضمن الطلاق حتى لا يثبت في الحاشية ولو قال انه الدار لست في تمام النية  
قبلت نية لانه لم يقر بجل معروف كذا في الفصول وفي المسئلة دارني بمرجل قال في الزاوية هذه الدار كسنا وقال في العينة هذا  
الثوب لست وقال في العينة هذه الدابة اكرها قال في ان يرضي ثم ادعاه بالعين نفيه ليس له ولو قال سكني هذه الدار او في اليد  
او هذا الثوب ثم ادعاه بالعين نفيه سمع في الخطيب الشافعي بشر من ابو يوسف رحمه الله رجل قال في ثوبه ثوب اقام  
نية لانه الصغير قبلت نية فلم يجل المسئلة على هذا الرواية بالملك المسئلة منه وذكر بعد هذا المسئلة ان اذ قال  
الرجل غيره سكني هذه الدار او في هذه الدابة ثم ادعاه بعد ذلك لنفيه لم يقبل حتى جعل المسئلة اقرارا بالملك المسئلة  
وفي الفصول وذكره سيد الدين رحمه الله فدعا ادعى اذ اتيها بما كلفه او ادعاه اليه الطلاق او اذ قال له في كسنا او في اليد  
الدابة ودعيته فاحتفظ الى الدعوى في يده الى القاضي فاحتفظ للدعي لا يصح دعوى الدعي بعد ذلك لان قبل الدعوى  
اقراره بالملك كذا في المتن في شرح زعمه انه قد قيل في ان لا يقبل دعواه لان قول ودعيته من عدم الملك بطريق  
الدلالة فدعى حيا انها ملكه ولا تعتبر للدائع التصريح بخلافه وفيه ايضا من الرخصة والى ذلك ما ذكره في وجع تركه بابر  
ليامد ثم ادعاه الدال لملكه مطلقا قال الدال لا لست في شترى فادعاه ثم ادعى في كسنا ثم ادعاه في غير دعوى الثوب  
او يكون ودعاها ان قام النية عليه فيه ايضا ورد في شترى كرويه وادعى كرويه كسنا ثم ادعى الثوب

لا يسمع عليه هذه الاعمال اذ اراد بان لا ملك له فيها ايضا ولو ادعى الف من حال الدعاء فيه في سوق  
 سرقه فطلب بالبنية وقال لا يثبت ثم قال بعد ذلك قصصك في وقت كذا اقام البنية يقبل لان التوفيق ممكن  
 وولت السدة على جواز التوفيق من غير دعوى التوفيق كذا في فتاوى القاضي غير الذين رجموا الله في المخططات اذ  
 انه قضى فيه سرقه ثم اقام البنية انه قضى بجار كان تناقضا الا اذا وافقوا في المحيط ووجه ذلك انهم  
 في سوق سرقه كما ادعت اوليها في القضا فخرجت من ابناءه بالبنية فقضيتها ثانيا في قرية كذا قيل  
 الرواية التي لا يستر التوفيق فكيف يمكن التوفيق ان لا يسطر دعواه يقبل ذلك منه من غير توفيق وفيه  
 رجل ادعى على اخوه ان كان لفلان عليك كذا وقدمات فلان في صا لا عليك ميراثي في حال الدعاء عليه او  
 هذا في دعوى باني البنية فلم يثبت ثم ان ادعى اياه دعواه ثانيا في مجلس اخر فقال الدعاء عليه العلم في بيتك  
 سمع ذلك في السر اجتهاد في يد فلان انه اقام البنية وقضى له ثم ان حسب اليد اقام البنية له  
 لم يقبل في المحيط ادعى فيها في يد فلان انه لم يسمع ادعى بعد ذلك انه لفلان في كل الخصومة وفيه اقام البنية على ذلك  
 قبلت بنية ولا يصير تناقضا ولو ادعى ادلانه لفلان وكله بالخصومة منه ثم ادعى انه اقام البنية على ذلك  
 يصير تناقضا ولا يقبل منه الا ان يوافق فيقول كان لفلان كل الخصومة ثم استرته منه بعد ذلك اقام على ذلك  
 بنية فحينئذ يقبل قال في الاصل ولو ادعى انه لفلان في كل الخصومة لا يقبل منه ويصير تناقضا الا ان يوافق وفيه  
 الثانية رجل ادعى داراني يدري ان لفلان وقال كل في الخصومة فيهما ادعاه الف لا يسمع دعواه وسبها  
 دعواه في الباب الذي فيها ايضا رجل اقرعه القاضي ان هذا العبدان غير ذي اليد ثم اقام البنية انه ستره  
 من الذي اقره فلان لا يقبل بنية وفي المحيط صلي عا روبرو ثم ادعى بعد طوعه ان وصيه على عا روبرو ثم ادعى  
 المشتري عليه وعلى ثم ادعى ان الوصي قد كان باع لفلان خمس حصة منه الدعوى الثانية وقبلت بنية لعدم  
 التنا في الجواز ان باع مكره لفلان خمس فالجمع من الدعوى يمكن من هذا الوجه وفيه ايضا سائل القاضي الامام  
 شمس الاسلام محمود والاورجندى رجم الله عن ادعى نصف معين في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك جميعا قال  
 لا يسمع دعواه ولو كان على العكس لا يسمع والصلوب لا يسمع في الوجهين الا اذا كان قال وقت دعوى النصف  
 لاحق فيها سوى النصف فيمنع لا يسمع دعواه جميعا لكان التناقص في التجريد في الفصل الاخر من الزيادة  
 شترى دارا لانه الصغر لنفسه واشهد على ذلك منه واكتبه الابن ولم يعلم باضع الابن ثم ان الاب  
 ع تلك الدار من رجل سلمها اليه ثم ان الابن استاجر الدار من المشتري ثم علم باضع الابن فادعى الدار

المشترى قال ان ابى كان اشترى هذه الدار فبقيت في فوضي انما ليك و اقام على لك شيئا فقال المدا  
في دفع دعوى المدعي لك من اقص هذه الدعوى لان استجارك الدار مني او اراد ان الدار لك لك دفع  
بعد ذلك الدار لك يكون ناقضا هذه المسئلة صارت واقعة للقوى وقد خلت اجوبة المفتين في هذه  
الصحة ان هذا لا يصلح دفعا لدعوى المدعي ودعوى المدعي صحيحة وان ثبت التناقص لان هذا ناقض فحاطة  
طريقه فبان ان السبب بتدبير المصنف عيسى ان لا يعلم بعد البيع ولا يعرف الا ان يكون الدار كما كان  
محتج الاب بعد ذلك فقدم على استجار الدار من المشتري فانه ان الدار لك المشتري في حقيقة الدار  
ثم بعد ذلك يعلم ماض الاب وكون الدار ملكا فبذلك يعلم فمضى قولنا ان هذا ناقض فحاطة طريقه فحاطة  
والتناقص منه لا يمنع صحة الدعوى كالمحلقة في ان الزوج طلقها قبل الخلع يجوز لها ان تسترد بدل الفسخ والمعتق  
على الصبي عي ان المولى اوقعه قبل ذلك يجوز له ان يسترد المالك فكذا هذا وفيه التصار جرحه بدمه و  
اراقيل له هذه وارسلت وثر كما ميراثا وقال الساجوا كنت اعلم بمجر ما وادعى الدار لنفسه ميراثا  
لا يصح له وادعية وفي النسخة في الوجود كرمه الدار من صلح ارضاء ما يريد عي انه وقف عليه فحاطة  
ان الشهود على ذلك البطل القاضى البيع وليس للمشتري ان يحبس الارض لنفسه وان لم يكن له بنيتها فاقول  
المشتري لا يمين عليه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول بطل بنيتها وانه لا يرى انه لو لم يجز عي انه اقام البنية ان كان  
يقبل بنيتها وانه كذلك الوقت فمخرجه في باب الدعوى العقب في القرائن ان من الزيادة في كتاب الدعوى  
في الفصل الثالث والعشرين ادعى رجل على غيره القاضى ووضعه طلب الحصار ويقسم عليه بيمينه فادعى عليه بيمين  
بعض صفاته بخلاف وضعه للمدعي فادعاها المدعي فالمسئلة وجهين ان قال هذا هو الذي ادعته او لا لا يصح دعواه لان  
التناقص ان قال له العبد يدي لم يرد عليه بيع دعواه يحل هذا دعوى بيمينه وادعى في الخط رجل اشترى من رجل عدا  
ان البيع ادعى ان كان فضوليا في البيع واداد استرد العبد من يدي المشتري وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري  
ان البيع كان فضوليا في هذا البيع واداد العبد استرد الدار من البيع ودعواه لان اقامه على العقد او ارسله  
بصفه هذا العقد ونفاذه وذلك بالملك او بالامر من المالك الذي يري عي كونه فضوليا في البيع فيكون نفاذه بعد  
اقربه وادعى ناقض ظاهر او ان اراد ان يقيم البنية على ادعى من كونه فضوليا في البيع لا يصح البنية وكذا لم يكن  
له بنيتها وادان كيف صاحبها على ادعى من كونه فضوليا في البيع ليس له ذلك في تاريخي قال محمد رحمه الله  
في الزوائد رجلان عدا رجل من رجل ثم خلفت البايع والمشتري فقال





فانه باقية على القسم او رايته مورت من اسمهم فاذا ادعى بعد ذلك لنفسه كان منقضا فلا يسمع عواهه في نحوه او رايته  
القسمه ان شاء الله تعالى وفي الكبرى في الباب الحادي عشر في مسائل الاحتقاق عواهه او رايته او بعض اقرابه  
حاضر يعلم به وجرى التقاضي بها وتعرف المشتري رايته ان المانع عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن عليه البيع  
وقت البيع انفق المثل فحول من شئنا محرقه رحمه الله انه لا يبيع هذا لدعوى جعله كونه كالامضاء بالاقرار  
قطعا لا طاعا الفاسدة وسد الباب للبليس وان شئنا بخارجه الله انه يبيع فانظر المفتي في الدعوى وافقنا بسوسط  
كان حسن وان لم يكن انما يقول شئنا رحمه الله انه يبيع وفي الدية رجل عاها راوسم وامرته او ولده او بعض  
اقرابه حاضر ولم يقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضر عنده البيع ان العاها را حلفت للمشتري رحمه الله فيه  
قال شئنا محرقه رحمه الله لا يسمع عواهه قال شئنا بخارجه الله يسمع في نظر المفتي ذلك ان كان شئنا رايته انه  
لا يسمع لاشتهار المدعي بالاحتيال والتلبس ففقه ذلك كان حسنا ليكون سد الباب التدوير وفي كسر الدعوى  
في مسائل شئنا عواهه او بعض اقرابه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لنفسه لا يسمع وفي التجربة شئنا بخارجه الله فان كان  
الاضر عند البيع جار الى المشتري فاقضاه الشمس بغيبه البيع لا يسمع عواهه بعد ذلك لنفسه بصريح البيع فافقه  
ولا يبيع عواهه ذلك الملك لنفسه في الفصول فذكره الباب الاول من شهادات الجامع رجل اقوان هذا العبد  
اخذ ان ثم كنت شهرا او يوما او وقتا يمكنه الشراء منه ثم اقام البنية على الشراء من فلان ولم يولت البنية وقتا  
قبلت بنية من فلان ايضا ولو اقرض العبد كان اخلان لاحق في قيمته ثلث حينما ثم ادعى انه اشتراه من فلان واثم البنية  
ان وقت البنية انه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا فلا وفي شرح الطحاوي لو ادعى رجل على رجل الف درهم وادعى  
اخر فقال المدعى عليه لم يكن لي شيء فاقام المدعي البنية وقضى القاضيه بذلك ثم ان المدعي اقام البنية ان كان قاضيا  
فانه يصير في ما رضى من فداوى النسيئة ادعى حريه فنفذ قضي القاضيه بها بنية اقامها العبد ثم قال العبد كتب بانه عبد  
هذا رجل من بطل القضا بالحرية لارايته لهذا المسند في شئنا من الكتب فبشئنا رحمه الله قالوا وادعى ان لا يطل  
القضا بالحرية وهذا بخلاف لو ادعى رجل لا وقضى القاضيه بالمال للمدعي بنية ثم قال المدعي كنت كاذبا فيما  
ادعيت حيث يطل القضا كذا في عنوان القضا ورا منه واذا قال المدعي عبيد القضا المقضي به يستمكن  
لا يطل القضا بخلاف اذا قال المقضي به لم يكن لي شيء او قال يقضي به فهو حرام الى او اقران ما ليس له في ذلك  
من المقضي عليه فبطل الحكم وفي الخطا رجل من رجل شئنا بخارجه الله وان هذا البيع بلع المشتري من قبل  
ان يبيع من المشتري صدق البيع المدعي في ذلك لا يلتفت الى تصديق البيع ولو اقام المدعي بنية من عواهه

تقبلت بنيت وفي عنوان القضاء قال لو اقام رجل البنية ان هذه الدار كانت لابيته وتزكيا ميراثا له  
القاضي بذلك ثم امر القاضي له ان والده بلغه من فلان ذلك فكان هذا كذا بالشهادة هو فقبل القاضي وير  
الدار الى القاضي عليه لانه لا يمكن للحج بين الدعوى والقرار لانه اذا باها ابوهم فلان لا يتحقق التورث لان التورث  
لا يكون الا عند توارث الملك للمورث يوم الموت فصار كذا بالشهادة بهذا الاقرار فطلعت شهادتهم وبطل  
القضاء البني على شهادتهم وذكر في المبسوط والجامع الكثير ان كمال الشهود وقسمة ايام قبل القضاء  
ينسخ القضاء وبعد القضاء يوجب البطلان القضاء ويحكم القاضي الامام سيف السنة ابي على النسيب رحمه الله ان القاضي  
ربما يكون صاوتا ولم يصل شهادته فانه في هذا الاعتبار لا يجوز البطلان القضاء ويعتبر ان كان كذا جازا  
فلا يجوز بالملك قال صاحب الزخيرة بعض ما ينبغي قالوا ان ذكر القاضي الامام رحمه الله مخالف لما رآه في  
والمبسوط وليس كذلك لان المراد من انشأه للامام نفسه شأنا من كمال الشهود لانه يوجب بطلان القضاء  
وقال القاضي الامام رحمه الله لا يفسد التفسير في التفسير ان كمال الشهود وقسمة ايام قبل القضاء وبطل  
القضاء واذا ابى المدعي شهوده في لفظ لا يفسد قبول الشهود وقد مر في باب مقدمات الشهود وفي  
الخاتمة رجل ادعى على رجل لا اقام البنية ثم قال بعد اقامته اني قد استوفيت من هذا المال كذا من تطلبت منه قالوا  
ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بنية لانه يمكن ان يقول استوفيت بعد اقامته البنية وان قال كنت  
استوفيت من هذا المال كذا او قال جندين بود بطلت بنية وفيما ايضا رجل ادعى على رجل اربعة دراهم وذكر  
المدعي عليه ذلك فاقام المدعي بنية على دعواه وقضى القاضي له بالاربعة ثم ان المدعي اقر المدعي عليه بدينه وادعى المدعي  
الصغار رحمه الله بطلان المدعي عليه الثمانية الباقية وبما في يد الكبريم رحمه الله لان بعد الزيادة بعد المعاصرة بين  
المدعي على المدعي عليه والمدعي عليه المدعي بسقط ذلك القدر من المدعي عليه في المدعي كذا بالشهادة وبما في يد  
له اربعة دراهم عليه ثمانية وادعى ابو الجهم بن النضر وغيره من اصحابنا رحمه الله ان لا تبطل منه الثمانية الباقية لان  
بوقوع المعاصرة لا يفسد الدين كما لا يفسد بالقضاء انما يسقط للطلالة لا في الايراد ان بعد المعاصرة والمعاصرة  
لوا برأه الدارين المدعيون يصح فلم تسقط الماتية من المدعي عليه فلا يتحقق التكذيب فلا يطل الشهود في ذلك لا  
الثمانية الباقية وفي الخاتمة رجل ادعى على رجل ان قال المدعي عليه قد اصابته الحال على فلان فقبل فلان المدعي عليه  
واقام البنية على ذلك فقال صاحب الدين ان الحق اعلية فقبل ادعاء الدين كان القول لم يفسد  
ويقرر قول الحق ان مات مفسدا وكان له ان يرجع على المدعيون بدينه كذا ذكر في الاصل في المحيط واذا قال

المدعي عليه المدعي ان يسمع قال دعوى يمكنه ان يسمع المدعي ان يسمع المدعي ان يسمع المدعي ان يسمع  
 قبل لا يسمع هذه المقالة ان يسمع المدعي ان يسمع المدعي ان يسمع المدعي ان يسمع المدعي ان يسمع المدعي ان يسمع  
 لا يرى ان من حلف ليعطين فلان حقه فاحاله على غيره وقبض من الحلف عليه برى الحلف في بنية وكذا لا يعطي  
 فلان حقه فاحاله على غيره وقبض له حقه في بنية وجعل الحلف على المدعي المحل اعطاه المحل وفيه ايضا اذا ادعى  
 المدعيون القضاة وانكر رب الدين ذلك حلف ثم ان المدعيون صلب الرب الدين من ذلك شيء ثم اقام  
 البينة انه كان قضاة الدين من يسمع بنية اخلف المنهج في المدعي في كتاب الصلح مستند على القول  
 صورتهما استعار من اخواته وملكته الدابة تحت المستير وانكر رب الدابة الاعارة وصالحه المستير على  
 جاز فان بعد اقام المستير بنية على العارية وقال انها نفقت قبلت بنية وبطل الصلح وان اداها  
 المستير ذلك فله ذلك وفيه ايضا ولو كان القضاة قد قضى عليه بالمال بنية ثم اقام المدعي عليه بنية ان المدعي اقر  
 ان يقضي له القاضي ان يسمع الى عيشة اطلت المال عنه وفيه ايضا رجل ادعى داره يدعى صاحبها  
 المدعي عليه الف على ان يسمع المدعي عليه ثم ان المدعي عليه ادان بيمين البينة انه لم يرجع في الف فليس له  
 ذلك في ايضا وفي التقيي ادعى دار في يد رجل ادان بيمين اصطفا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بنية  
 انه كان شرا لادرس اب هذا المدعي حال موته واقام انه كان اشترا من اب هذا المدعي لما يقبل بنية لانه ساء  
 في نقص ثم من جهته لانه لو ظهر ذلك بطل الصلح وفي كثر الدقائق في مسائل ادعى داره يد رجل انه  
 وسبها لرب وقت قبل البينة فقال تجد فيها فاشترتها وبر من على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه البينة  
 لا تقبل وبعد يقبل **باب** في دفع الدعوى في الفصول من فناء وحسنه الدين القاضي او قضى  
 بالمدعي ثم ردها الى القاضي اخذها المدعي عليه عند هذا القاضي بدفع من يسمع وبطل القضاة الاول  
 وفي ملقط القينية في دفع صحح وقضى القاضي بطلان دعوى المدعي ثم ادعى المدعي عند القاضي اخذها لا يحتاج  
 المدعي عليه عادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم اذا ثبت ذلك بالبينة وفي الملحط واذا قال لا دفع في ثم  
 يدفع فقد قيل يجب ان يكون هذا المسألة على دأين او على الخلاف بين ابى حنيفة ومحمد رضي الله عنهما  
 ما اذا قال المدعي لا بنية لي اخلف المدعي عليه ثم جاز بنية وقيل في هذه المسألة يجب ان لا يصح دفعه بعد ذلك  
 باتفاق الروايات لان معنى قوله لا دفع لي ليس دفع ومن قال لا دعوى لي قبل فلان ثم جاز يدعي عليه لا يسمع  
 كذا انها والاول اقر الصواب لان معنى قوله لا دفع لي ليس بنية واقعه لان دعوى المدعي لا ينفذ



ويخرج دعوى المدعي عليه في الفصل من دعوى الديار في سائر الدعوى اذ عينا بالوكالة فقال المدعي عليه انك  
 هذا العين فاقام البنية في الخصومة المدعي عليه ربه انما قوله انني اودعته فلان الغائب عنه عندي ونهضته واقام  
 عليه بنيتها وقال المدعي ان شريته من فلان فقال له اليه اودعته ذلك فلان لا يندفع بشئ اذ اقال له في سرقته في حال  
 اليه اودعته فلان واقام عليه بنيتها وقال المدعي اني اقال له اليه اودعته من فلان غائب في خلاصه النظر قوله ان  
 قال المدعي عليه انني اودعته فلان الغائب اي اذ عينا في يد رجله ملكه قال الذي هو في يده اودعته فلان ان  
 وذهبت له تسعة من خمسة لان الخمسة من العمانية فلا يندفع تسعة سائل الضمان ودية عارية واجارة ومن نصب قال له  
 رحمه الله يخرج من الخصومة من غير بنيتها وقال ابن شريته ذواليد خصم اذ اقام البنية وقال محمد بن عبد الله بن كيران لك  
 الرجل الذي اودعته عرفت النسب قال ابو حنيفة رحمه الله يقول ان لم يكن في ذلك الرجل معروف للاسم والنسب قال ابو  
 رحمه الله ان كان متعابلا حتى لا يعلم منه ذواليد وان لم يكن يعلم كذا في التورق فيها ايضا قوله ان قال المدعي سرق  
 فلان وقال صاحب اليد اودعته فلان ذلك لا يندفع للخصومة من نفسه غدا في حنيفة وابو يوسف رحمه الله وهو استحسان وقال  
 رحمه الله يدفع وهو القياس الصحيح واستحسان لان السارق لا يدينه بغير ما كان اخذ من الطريق كذا في الهداية وفي الصنف  
 باب فتاوى علم الرباني عيسى بن يدرج في آخره واعاها قال انك غصبته او سرقته فادعي في يدك اذ اقال له في يدك  
 واقام البنية لا يندفع في الخصومة لانه خصم في دعوى الغصب على ان دعوى الملك بخلاف اذا ادعى ان هذا العين ملكه  
 وقال ذواليد اودعته فلان لا يندفع في ملكك فيندفع في الخصومة باحالة الملك اليه في يده فان سرقته عنى علم  
 فاعلم القيس كذلك هو قول محمد قال لا يندفع في الخصومة وفي ملقط القيسية اشترى ثوبا وقبضه فادعي عليه  
 رجل انه سرقه فاقام بنيتها فقال اشترى هذا الثوب من غير المدعي واقام بنيتها رجل يسمع في الثانية رجل اذ  
 دار في يد رجله انه ملكه وحقه في يد الذي في يد غصب فاقام الذي في يد البنية اياه ودية في يده عن فلان  
 اختلف الشيخ رحمه الله في قبيل من دفع الخصومة لانه لم يدع الفعل على حسب اليد فيندفع في الخصومة وقيل لا يندفع  
 وهو الصحيح لو قال غصبته فاقام الذي في يد البنية اياه ودية لا يندفع في الخصومة فكذا ابن وفيها ايضا  
 ولو ادعى عينا في يد رجله انه سرق منه فاقام الذي في يد البنية اياه ودية فلان غائب قال محمد في ربه رحمه الله  
 يندفع في الخصومة وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله في السرقة لو لم يدع السارق لا يندفع في الخصومة عن صاحب  
 اليد وفيها ايضا ولو قال غصبته من فلان في يد يد فاقام البنية على ان فلان الغائب اودعته في الخصومة  
 عن ذي اليد قال الشيخ الامام المودع في سائر زاده في السرقة لا يندفع في الخصومة عن ذي اليد استحسانا وفيها



ولو قال في السر بها من في اليد كذا او اقام الله عليه البينة بانه ووقع في يديه مطر فبان ادعى على في اليد  
 لم يثبت احكامه بان ادعى السر او منه بالف ولم يذكر انه قد التمس في القبض منه فاقام الذي في يديه ان لفلان الغا  
 او وعينه او غصبه من لا يندفع الخصومة في قولهم وان ادعى عقد انتهى احكامه بان ادعى انه سرى منه هذا الدار وهذا  
 البعد كذا او قد التمس القبض منه المبيع ثم اقام الله عليه البينة ان لفلان الغائب او وعينه اختلوا فيه بل يندفع الخصومة  
 لانه لما ادعى عقدا انتهى احكامه لم يوجب دعوى العقد بل دعوى الملك فيندفع عنه الخصومة قيل لا يندفع لانه وان  
 انتهى البصر به من احكام مطلقا حتى لا يقضي له بالزوايد والبيع انتهى يندفع وفيها ايضا رجل ادعى دارا في يد رجل  
 اسره من في اليد كذا او قد التمس وقضيا واقام ذو اليد البينة انها لفلان الغائب او وعينه يقبل منه عليه  
 يندفع عنه خصومة المدي لان المدي ادعى عليه عقد انتهى احكامه فبقي دعوى الملك فاذا اقام عليه بينة على الود يندفع  
 عنه الخصومة وفيها ايضا ولو ادعى عين في يد رجل انه اسره من في اليد بالف دسم وقد التمس فاقام منه عليه  
 صاحب اليد يقول هو غندي ووقع لفلان ولم يظهر عند الشهود المدي فظهر له يرفع الى المحرلة فاذا ظهرت عدله  
 يقضي له تلك البينة فلا يكون قضاي المحرلة حتى لو اقام المحرلة بينة بعدد انه ملكه كان ادعاه الذي في يده بينة  
 المستدعي وجوه ثلثة احدها بانه والثانية لو اقام المدي سا بها واحد اخر فظهر له ثم اقام سا بها اخر وهذا المستدعي  
 سوار في جميع ما ذكرنا والثالث لو لم يتم المدي سا بها حتى ظهر له المحرلة وصدقه واليد يوم بالتسليم الى المحرلة فان  
 المدي غشود واقضي له ويكون ذلك قضاي المحرلة حتى لو اقام المحرلة بينة انه ادعاه ذو اليد لا يقبل بينة وفيها ايضا  
 ولو ادعى السر من نقد التمس لم يذكر قبض المبيع لا يندفع الخصومة عن في اليد ولو ادعى ثوبا او دابة في يد رجل انه  
 اقام الذي في يديه بينة انه لفلان الغائب او وعينه او غصبه او في يده باجاره او دس ان كان المحرلة غائبا لا يندفع  
 الخصومة عن في اليد لم يتم البينة عليه ان كان المحرلة حاضرا او صدقه فيما قال يندفع الخصومة عن في اليد بحول الخصومة  
 المحرلة وان كان المحرلة غائبا فاقام الذي على يديه البينة شهدا انه ادعاه رجل لا تقبل منها وتهم وان قالوا  
 نعرف بوجهه لا نعرف باسمه نجارت شهدا وتهم عنده الى خيفة والبول يوسف رحمه الله وان شهدا شهدا على  
 اقرار المدي ان رجلا دفعه الى في اليد جارت شهدا وتهم عنده عن الخصومة ولا تشهد شهدا المدا عديدان المدي اقرار  
 لفلان الغائب فقال ادع فلان الغائب يندفع عنه الخصومة ولو شهدا شهدا على اقرار المدي ولم يقبل حسب اليد لفلان  
 الغائب او دعاه في الايد يندفع الخصومة ولو اقام الله عليه البينة ان فلان الغائب في قوله انه شهدا شهدا وقالوا  
 ان فلان الغائب دفه اليه ولا تدري انه ملك فلان الغائب جارت شهدا وتهم عنده عن الخصومة عن في اليد

كما لو اتى من القاضي ان فلان الغائب في قوله لا ينفذ في الخصومة عن في اليد وفيها ايضا ولو قال الذي في يده او  
رجل لا يعرفه لم يثبت هو وانه او غيره من حال اليد فانه كان الذي في يده خصما للمدعي وكذا لو  
وفي البداية ولو قال الشهود او غيره من حال اليد لا ينفذ في الخصومة لا سيما ان يكون الموضع هو هذا المدعي لانه ما  
الى حين يمكن للمدعي ان يات به فلو انفذت لتضرر المدعي ولو قالوا ان يعرفه لوجه لا تعرف باسمه فكله الجواب عن قوله لا ينفذ  
لوجه ان في عند ابني خفي في المدعي ينفذ لانه ثبت بخلافه ان العين حصل اليدين في جهة غير حيث عرفه الشهود  
بجمل الفصول الاول فلم يكن حجة خصومة وهو المقصود والمدعي هو الذي انزف عنه حيث لم ينفذ في الخصومة  
كذلك قال القاضي في المدعي على الشئ او غيره او ابرته او عارته فلان الغائب من هنا او خصمه من غير من حيث خصمته  
المدعي في حاشيته قوله انفذت خصومة المدعي قال ابو يوسف رحمه الله ان كان في اليد رجلا صالحا ينفذ في الخصومة  
او اقام المدعي البينة وان كان مجردا بالليل لم ينفذ في الخصومة عنه باقامة البينة رجح اليه حين اتم القضاة وعرف  
احوال الناس وبما خذ في شرح العلاء في الباب الذي اختص كل واحد بغيره قال اذا ادعى شيئا في يد ان  
انه يملكه في يده هذا غير صحيح قال في اليد وهو وليه فلان عندي لا خصومة لك حتى لا ينفذ في الخصومة ما لم يتم البينة الا ان  
فلما اقام البينة قال شهوده او غيره من حال اليد عرفاه ولا تعرف اسمه لانه في ذلك عند ابني خفي في المدعي وقال ابو  
رجح الله ان كان في اليد رجلا صالحا لا يقبل بزمانه وقال محمد رحمه الله لا ينفذ في الخصومة ذلك الرجل باسمه  
وقال ابن ابي عمير رحمه الله ينفذ في الخصومة اقام البينة او لم يتم البينة وقال ابن شبرمة رحمه الله لا ينفذ في الخصومة اقام البينة او لم يتم  
وفي الحاشية رجل ادعى ان في يده رجلا صالحا في اليد او غيره من حال اليد اقام البينة فشهد شهوده ان رجلا صالحا ينفذ في الخصومة  
عن في اليد وان قال ان يعرفه المدعي باسمه فكله الجواب عن قوله لا ينفذ في الخصومة عن في اليد في قوله لا ينفذ في الخصومة  
اقام المدعي عليه البينة على ان في اليد ان رجلا دفعه الى في اليد ينفذ في الخصومة المدعي ان قال شهود في اليد وفيها اليد  
رجل يعرف بوجهه لا يعرف باسمه فكله الجواب عن قوله لا ينفذ في الخصومة عن في اليد في قوله لا ينفذ في الخصومة المدعي في الفصول  
وفي المتن في باب الفصول على عارية فادعى رجلا صالحا فجمع صاحب الجارية والموضع عند القاضي فاقام المدعي البينة  
انما وليه فلا خصومة بينهما لانه لم ينفذ في الخصومة وان لم يتم على الولاية فهو خصم وقال ابن ابي عمير رحمه الله لا ينفذ في الخصومة وان لم يتم  
البينة قال ابن شبرمة لا ينفذ في الخصومة وان اقام البينة وقال محمد رحمه الله لا ينفذ في الخصومة ان يحل اليد الى رجل معروف  
والنسب ويتم البينة على ذلك وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الرجل مجردا بالليل لا يقبل البينة على اليد او قال  
ابو خنيفة رضي الله عنه البينة من الموضع على المعروف والرجل باي صفة كان لانه ثبت ان الذين خصمهم ولم ينفذ في الخصومة

لان فيها خمسة اوقال فيها ايضا دوا على الملك انه سهر لاهل من فلان وانت غيبته في دوا على صاحب اليد في سهر  
 من فلان سها جاز او اقام البنية من يد في قوا الحبس لا يد في دوا ايضا او ادوا في السرا من رجل وقال واليد او دوا  
 ذلك الرجل في الخصومة في نفسه بدون اقامة البنية في كسر الدوا في دان قال له في اتعوض فلان وقال دوا اليد  
 او دوا في فلان ذلك حقه الخصومة في الجرح في دوا في الثانية ادعى رجل وادعى في يد رجل انما له على اهل عا عليه نعم  
 ودية في فلان ولم يتم البنية على اهل عا فاقام الدوا البنية على دوا ثم اقام اهل عا عليه البنية ان لمضى ودية  
 بطل دعوى اهل في الصف من بطل الكل قال بعضهم بطل في نظرنا في الجمع الى ان بطل الكل وفيها ايضا  
 رجل ادعى وادعى في يد رجل انما له اقام اهل عا عليه البنية انما ودية في فلان انما في دوا على اهل في فلان  
 وسلم اهل عا عليه الدوا اليه فادوا الدوا في الاول دعواه على اهل عا فاجاب انما ودية في فلان انما في دوا في  
 خصومه اهل في فلان ايضا رجل في يد اهل في فلان هو ودية في فلان لا اوتى اهل في فلان في رجل ادعى ان الودية له  
 بنية لان المودع يكون خصما للمالك ولو اقر المودع انما له قال بعضهم عند فلان انما ودية في فلان يكون  
 هو خصما في الخصومة فضل الاختلاف وان ادعى الرجل مينا في يد رجل وادعى في فلان وادعى صاحب اليد  
 العين فلان الغيب لا ينفذ العين من لم يتم البنية على ذلك بخلاف ما اذا قال ان الباقي الصغير والفوق ان اقر  
 للغيب توقف على تصديق الغيب فلا يصير العين مملوكا للغيب بمجرد اقرار صاحب اليد فلا ينفذ العين في  
 اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصغير فيصير العين ملكا للصبي بمجرد اقراره وذكر في موضع اخر اذا قال صاحب اليد  
 ان العين لباقي الصغير وقال فلان الغيب يملك فلان يملك الصغير فيصير الصغير في يد الصغير فيصير الصغير في يد الصغير  
 في دعواه فالامر ماضي وان كذب بوجه العين من يده ويدفع الى الصغير فيصير المالك في يد العين قال بعض  
 مشايخنا انما رحمه الله فارقا بين الاقرار للصبي وبين الاقرار للغيب كما ذكر في بعض المواضع بعضهم يوجب  
 وقال لو يملك في العصلين وفيه ايضا ذكر القاضي الامام في الدين رحمه الله في فتاواه رجل ادعى على شخص ان مملوكه  
 وقد مرقه وخرج من يده فقال اهل عا عليه ان مملوك فلان الغيب قالوا انما العبد بنية على ذكر في دوا في فلان  
 وان لم يتم بنية على ادعى بكت بنية اهل في دوا في بعض اهل في فلان حصر الغيب بوجه لم يكن له على الوجه سبيل  
 يعلم البنية على ادعى كذا في الثانية وعلقت البنية وفيه ايضا في موضع اخر ادعى رجل على عا انه مملوك فلان العبد انما  
 فلان ان فلان غايب ان اقام بنية على ادعى في يد دوا الملك في مملوك البنية ادعى انه اشترى به الصنعة  
 من فلان فانه يمين منه واقام بنية فلان واليد ذلك فلان الذي اشترى منه من اقر في شرايك انه لا حرج في

البنية واقام بنيتها فادفع في السراجية او عاصم اانه مكره من منتهى عالم بنيتها واقام امره على البنية انه في  
 منتهى حسن لم يكن في هذا وفي مذهب البنية ادعى عليه رضا حال دفنك بطل في دعوى كالك حيث في فلان فمن هذه الارض  
 تسع وفي الزميرة رجل في يد مملوك او عاه رجل انه مملوك والذي في يده حجة ادعى لنفسه خلفه القاضي هو لم يولد له على  
 فاني ان مكلف تقضي القاضي فيكون له الذي كان في يده قد كنت شريفة منتهى من قبل خصوصه واقام على لك فيك  
 وقضى له لا يكون اباه عن اليمن الكذابا تشبهوا الزمارة في الفصول او ذكر شريفة الدين رحمه الله ادعى عينا حال اليد  
 انك بعت هذا من فلان انا اشتريت منه واقام البنية برفع دعوى المدعي ان لم يكن له بنية قال ان كيف اكد  
 وفيه ايضا ولو ادعى الدار مملوكا مطلقا فقال المدعي عليه اني اشتريت من المدعي فقال المدعي ان البيع الذي جرى بيننا  
 كان هذا ادعى في الثانية رجل في يده واراد في رجل انه اشترا من في اليد منتهى وقال صاحب اليد في فلان  
 الغيب بوجه منتهى منتهى منتهى منتهى او دعيها ان صدقة المدعي في ادعى من البيع والاياد او علم القاضي فيكون  
 بينهما وان كذب البيع والاياد ولم يعلم القاضي فهو خصم المدعي وان اقام البنية على الوعد من البيع والاياد لا يقبل منه فان  
 قضى القاضي في خصم الغيب واقام بنيتها على ادعى من البيع والاياد لا يقبل منه لان القاضي هو قضى المدعي انتم انتم  
 بطل البيع الذي كان اجده فلا يقبل الا ان يتم البنية على الشراء اكثر من سنة وان جاز الغيب بعد اقام البنية  
 ولم يقض القاضي للمدعي فاقام الذي خصم البنية على ان صاحب اليد يقبل بنيتها لانها قامت بنيتها لابطال البنية المدعي  
 فان عاه المدعي بنيتها يقضى له بالدار سبق شراؤه وفي الفصول فصل القضاء على الغيب ادعى امره ان كانا فاكنت  
 واقام بنيتها انها امره فلان الغيب لا يندفع دعوى المدعي في الخارج من ان يكون بينهما في الزمارة في المصلحة  
 ولو ادعى رجل ان كانا فاكنت فلما اقام البنية وقت لم يخلص اسمح والتوفيق يملك وفي الفصول امته في يد رجل ادعى انها  
 امته وان واليه خصها منه فاقام في اليد بنيتها انها امته فلان وقد اعتقها وان تزوجها فادفع كذا في الزميرة وفي  
 الثانية رجل اشترى عبدا قبضه فجار رجل استحقه بنيتها فاقام البنية على ان للسحق امره بالبيع فباعه فادفع الزيادة  
 ان كان المشتري رجلا على الباي بعين الثمن الذي عقده واسترده او كان الباي استهلك ذلك الثمن فوضع المشتري مثله لا  
 يقبل منه الباي وان كان ذلك الثمن يملك عند الباي قبلت بنيتها لانه هذا الوجه يدفع للضمان عن نفسه فوه  
 البنية مثبتت لنفسه حتى استردوا قبض من المشتري فيها ايضا رجل ادعى انما لم يمسك فزعم انه ابن علم لم يمسك  
 لايه واقام البنية على النسب وذكر الشهود اسم امه وجده اسم ابى الميت وجده كما هو الرسم وبنيتها المدعي  
 قامت حجة لم يمسك كان فلان غير انتم المدعي لا يقبل بنيتها المدعي لان البنات اللواتي لا تقضي

وبنية المدع عليه ليست على الوجه الذي يوجب في آيات اسم المدعي وهو كما اذا ادعى ميراثا في ابيه فقام المدعي عليه  
 ان يبيح رجل اخر الذي يدعيه المدعي فتم لا يقبل بنية المدع عليه في الفصول في مسائل الاستحقاق واذا ادعى المستحق  
 واقام بنية ابنه تحت هذه واقام المدع عليه البنية على المستحق انك ادرت اني استر من فلان بنده ودعوى المستحق  
 لانه اثبتت ما قضى في الدعوى وفيه ايضا في مسائل الاستحقاق لتسري اذ ارجع على ابيه بعد ثبوت الاستحقاق وادعى  
 بابيه بغيره ونهضه المستحق ان المستحق اذن في المدعي كان ملك اليه بغيره ان في هذا الوارث له لا يرفع به الدفع  
 وفيه ايضا في موضع اخر من الفقرة لو ادعى قديم جارية مستهلكه فقام المدعي عليه بنية ان الجارية جارية رايها في بلد كذا  
 لا يكون دفعا ولو جأت الجارية بنية يكون دفعا وفيه ايضا لو ادعى انه اخذ دابة بغير حق فملك في يده فقام المدعي عليه  
 بنية انه اخذها بحق على انها ملكه دفعا لان حاصل دعوى المدعي في الضمان وبنية المدع عليه دفعه له سواء ولو كانت الدابة  
 قديمة فادعى الذي كانت في يده على نحو ما قلنا واقام بنية انه اخذها بحق لانها ملكه قبل بنية الاخذ ايضا لانه ثبت  
 تبصا وقطان الدابة كانت في يده على ان يكون صاحب اليد في الحقيقة المدعي يكون الاخذ خارجا فيقبل بنية وفي  
 الخاتمة رجل يدعي دارا وادعى رجل فقام الذي في يده الدار بنية ان فلان الغائب كان ادعى هذه الدار استحقاقا  
 من يده وسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب ابرأ الذي فيها قالوا لا يقبل بنية ولا يدفع عنه الخصومة وفيه ايضا  
 في رجل ادعى رجل انها له واقام البنية واقام الذي في يده البنية ان هذا المدعى الغائب استر باسم المدعي وكلية  
 بها يقبل بنية وتندفع عنه الخصومة ولا يبرم الغائب تسري من هذا المدعي وفيه ايضا وادعى رجل فقام البنية ان هذا  
 اليد غصبها منه واقام رجل اخر البنية ان هذه الدار له قال القاضي بالمدعى الذي فقام البنية ان هذا المدعي الغائب رجل ادعى  
 دار في يد غيره فلما لم ادعى بعده انها لفلان وفيها عليه قالوا لا يسمع دعواه كما لو ادعى لنفسه او لغيره وادعى ان له وكيل  
 وان ادعى اولاد له وقف ثم ادعى له لا يسمع دعواه كما لو ادعى لغيره او لغيره او لغيره فقام البنية ان هذا المدعي الغائب رجل ادعى دارا  
 يد رجل فانكر الذي في يده فاستخلص فكل وقضى القاضي عليه بكونه ثم ان القاضي عليه فقام البنية ان كان استر باسم المدعي فلما  
 اقام البنية على الشراء قبل القضا لا يقبل وان اقامها على الشراء بعد القضا يقبل وفي القرائن ان من الظاهر ان ادعى  
 على ايرافا لافا قومه عليه لك ثم من ثوبا لا يصلح للعبوب بان قال على الف درهم بسبب القمار في استر بنية  
 المينة وكذب المدعي فان اقام المدع عليه البنية بنده فدعى المدعي ان لم يكن له بنية ذكر الخصاف رجلا المدعي يحلف  
 المدع عليه ويكون القول له قال ثمس البائمه المدعي رجلا المدعي ذكر الخصاف رجلا المدعي قول البائمه  
 في المدعي فاما ان لا يدفع المدع عليه لو اقام البنية ان سبب الشهود ولم يقبل في



المراد ان من الظاهر ان عريانية ولو ادعى الكراه على البنية فقال المذهب انه في دفع دعواه يمكن ان تحت موضوع منك معنى  
طابقا فانه ارفع صحح وفي الرخصة والاشهاد فهو مدعى على المدعى ان فهو دفعته او على اقراره انه استجرهم او على  
اقرارهم انهم لم يخفوا في المجلس الذي كان الامر في كان بطلان الشهادة المدعى في البنية او اقام البنية ان المدعى قال لا يمكن  
دعواه او شهوده كذبة او ليس على عيشة الصلح المدعى ولو قال ان اقيم البنية ان المدعى قال يدعون كذا ان او رداه لم يمنع  
ذلك منه وفي الفصول ذكر كرسيد الدين رحمه الله في الباب الثاني من كتابه ادعى كذا قبضت معنى هذه الدنيا بغير  
من فقام المدعى عليه بنية انه قبضها بحق لقب بنية المدعى لانه خارج وفيه ايضا ادعى على اخو وقال اني دفعت اليك  
شجرة فرفض وقال نعم دفعت اليك لمتني ان دفعت الي فلان وقد دفعت اليه اقام البنية فهو دفع صحح وفي  
القضاء ولو شهدوا على من كان ملانا اقرضه الف درهم وقضى القاضي بها ثم اقام المقضي عليه البنية على البراءة قبل القضاء  
بما اقرضه في دال الف اليه والي الف الشهادة ولو شهدوا ان على الف درهم وقضى القاضي بذلك وانما الف الف  
اقام المقضي عليه بنية قبل القضاء يصح الشهادة لانهم شهدوا اعيد اليه في الحال قد ثبت كذبهم فصاروا متهمين عليه قال لا  
ان لو قال المرأة طالق ان كان اعدان عيشة شتى فشهدوا انه اقرضه الف ليكم بالمال لا ليكم بالوقع ولو شهدوا ان  
الف حكم بالمال بل بوقع الطلاق بين بعد ان الشهادة على الما قراض ليس شهادة على قيام الحق بالمال الا ان الارض  
تمت بتم الحكم استغاب الحال فكان المدعى حق انه المال والشهادة بالدين بينهما على الحق والحال في الحاشية من ادعى على  
رجل ما ادعى صحا بقرار المدعى عليه المال فادعى المقر له قدره واقراره وطلب بين المدعى على ذلك كان له ان يكلفه انه  
ادعى عليه لا اقراره بطل دعواه فان كان المقر قد مات وطلب المدعى المال من الورث فقال الورث ان لم يكن  
تجيبه فان بعضهم ان يكلفه لانه لو كان بطل دعواه ولو ادعى ان المقر كان كاديا في اقراره لا يقبل منه وفي السراجية المدعى عليه  
اذا اقام البنية ان هذا المدعى شهد به الف فلان ينفرد به الخصم وكذا اذا اقام البنية ان استوجب معنى هذا الشيء من سراج  
او اقراره ليس فيه فيها ايضا وكذا اذا اقام البنية ان هذا المدعى في هذه الدار نفسه ترشدا وفي الفصول ولو ادعى لا  
فاكره فقام المدعى بنية انك سمعتني منذ عشرة ايام وقال المدعى اليك ابراهيم منذ عشرين يوما لا يصح دعوى البراءة فيه  
تاريخ الاستعمال من تاريخ الابرار وفي المحيط في المنيعة ادعى ثوبا في يدي رجل فضا المدعى عليه المدعى على عشرة ايام يدعي  
المدعى مرفوع ثم ان المدعى عليه اقام بنية على اقرار المدعى انه لا حجة في هذه التوبة ان نمده على اقراره قبل الصلح فاستمنا  
باطلة الصلح جاز لان المدعى عليه صرح وهو يكره فاما اذ يدعى بنية فبذلك لو كان المدعى حلف المدعى عليه  
في كل مقضى القاضي على المدعى عليه بكونه بالتوبة المدعى ثم جاز المدعى عليه بنية ليهود على اقرار المدعى قبل القضاء

انه لا حق في التوب اليه فاستشهدوا ان اقام الله عليه البنية على اقراره بقوله الصلوات لم يكن له في التوب حق بل  
 الصلوات ايضا ادعى على من اقر في يده وصا طه الله عليه وسلم سماه يد فيها الله عليه السلام في وضعه ان الله عليه  
 وسلم اقام بنية على ان الله عليه السلام يكون له اقوم كما جدين ان ما اطل اذ لم يستدفع بنية ويحكم ان الله  
 من الله في وضعه اليه على قيس ما ذكرنا قبل هذا بنية ان لا يسبح بنية لانه اقدم بنية ما قبل فلا يكون لان يرجع فيه في الصلوة  
 اذ ادعى ارضا في يد رجل فقال الله عليه السلام في دعواه ان الله من بطل في يد الدعوى ما اطلب ان دفع هذا الارض  
 فزارعه او قال طلب ان تاجر هذه الارض فخذ اذ دفع الدعوى الله في قدمه في باب التناقض في الصلوات ولا  
 كروم ودعى تاجر من يدى بزارين دلال عين خانه دعوى يكتنه برعين عتري ملكي عتري دفع يكتنه بدين خانه را  
 ولا يكره اي امر باطلان هل يكون دفعا فانظر ان قال الدلال للعتري اشتريه فانه ملك هذا البيع فخذ اذ دفع اليم  
 يقول فانه ملك هذا البيع فخذ الا يكون دفعا وفيه ايضا ادعى داراني يد رجل فقال الله عليه السلام في دعوى الله في اشتريه من رجل  
 وانت هذا البيع فخذ الا يكون اقرارا بملك الله عليه السلام في دعوى الله في الثانية رجل ادعى داراني يد رجل  
 فقال الله عليه السلام في دعوى قد كان اقر قبل هذا ان لا حق له في هذه الدار لا يقبل بنية ولا يكون ذلك دفعا لدعوى  
 الله في لان قول الانسان لا حق له في هذه الدار والجميت هذه ارى لم يكن هناك احد يدعي للمنفعة من الدعوى بعد  
 ذلك و قد مره في باب التناقض فيها ايضا وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو انه زاده رحمه الله رجلا  
 داراني يد رجل فاقام الله عليه السلام البنية ان الله في اقر قبل دعواه ليست هذه الدار التي قبل بنية الله في ويكون ذلك  
 دفعا له نحوه وكذا لو كان الله في يد رجل ان ورث هذه الدار من ابيه واقام البنية فاقام ذواليد ان لا يملك  
 كان اقران الدار ليست او قال كانت هذه الدار التي كان ذلك مبطلا لبنية ودعواه في الفصول ولو ادعى  
 الميراث واقام الله عليه السلام البنية ان المورث اقر في حال حوته ان الله عليه السلام لا يملك الله عليه السلام على اقراره  
 قبل موت المورث او بعده ان لم يكن لابيها كان كله دفعا وفي الثانية في باب ما يبطل دعوى الله في يد رجل دارا  
 انما لو ان المورث الله في يد رجل كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا واقام البنية على  
 ما ادعى فاقام الله عليه السلام البنية ان المورث ما كان اشتريه من الله في يده ابعابا ما وقا بضامات مورثي  
 فو رسا منه و ادعى الله في يد رجل الله عليه السلام المورث الله عليه السلام اقران البيع الذي جرى بنية بين الله  
 به اكان بيع دفعا وادار على التمسح ب رد اياه واقام البنية على ذلك قال الشيخ الامام في غير الدين رجلا الله  
 لا يسبح منه الدعوى لان بيع الوفا قد مضى فمعه قد رثه الله عليه السلام فاد اقام الله عليه السلام البنية على ان مورثه

من المدعى مع بابت كذا كان انما استراه بعد الرمس فحكم بالستره وعند متابع محمد بن ابي اسحق  
او القبول القبول كذا المشتري ويتقبل ذلك كذا كذا كان المدعى في دعواه تلك الدار لنفسه بعد ذلك بطلان في  
فلا ينفذ بعد ادعوى المدعى عليه استراه دور من المدعى فيها ايضا في باب ما يطل دعوى المدعى في يد رجل انما استراه  
منه بالث درهم فقال في اليد لم اجد فلما اقام المدعى البنية على ادعى اقام ذواليد البنية على ان المدعى ذواليد الدار  
تقبل بنيتة ونقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه ولا قال لا يبيع مينا وهذا الظاهر الاول وكذلك لو قال لم  
يبيع مينا يبيع فلما اقام المدعى البنية على استراه اقام هو البنية ان المدعى ذواليد الدار تقبل بنيتة وفيها ايضا ولو ادعى  
رجل على رجل ان يبيع منه هذه الجارية بالث درهم فقال في اليد لم اجد فلما اقام المدعى البنية على استراه قضى له بالث  
ووجد بها اصبعان اربعة واراد ان يرد على المقتضى قال المقتضى عليه ان يري الى من كل عيب بها لا تقبل بنيتة وعن  
ابو يوسف رحمه الله انما تقبل وفيها ايضا رجل ادعى على رجل انه اخذ منه لاديين المال ووصى فقام المدعى عليه البنية  
على اقرار المدعى انه اخذ منه فلان اخذ هذا المال المسمى وانكر المدعى ذلك لم يقبل منه البنية ولا يكون ذلك البطلان  
الاول لان حجة الاول ان يقول اخذت فلان اخذتم رده على فاضنه هذا المدعى عليه بعد ذلك وان شئت هو  
المدعى عليه فلان اخذوا وكيل المدعى عليه اخذ مني هذه المال كان ذلك كذا بالبنية وبطل دعوى فيها ايضا رجل  
عبداني يد رجل انه في المدعى عليه تحلف فكل وقضى عليه المكون ثم ان المقتضى عليه اقام البنية كان استراه  
به العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل وفيها ايضا رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فقال المدعى عليه استراه مني في  
بنيتة بذلك قال محمد رحمه الله في القياس لو خذ الدار من المدعى عليه يرفع الى المدعى ويقال له انت على محنتك  
وفي الاستحسان يترك في يد المدعى عليه ولو خذ منه كعين ولو خذ منه ايام فان اقام البنية على دعواه والاقضى عليه  
فيها ايضا في دعوى المنقول عبد في يد رجل اقام هو البنية على رجلين ان يبيع منها بالث درهم وادعى احد الرجلين  
انه استراه منه الذي في يديه بالث درهم فالبنية ذواليد لانه اقام البنية عليها بالبيع فقد استبرأ  
كل واحد منهما انه استراه مع صاحبه بالث درهم وبطل دعواه انه استراه منه بالث درهم وفيها ايضا في باب  
ما يطل دعوى المدعى رجل ادعى شيئا في يد رجل انه لو ان حاسب اليد اقر له به فقام البنية على ذلك فقام  
المدعى عليه البنية ان المدعى استوهمني بطلت بنيتة المدعى وينفذ الخصومة في اليد لان كل واحد منهما  
اقام البنية على اقرارها حجة انه لم يطل البنان المكان وفيه ينبغي ان يكون بنيتة المدعى الاولى لان ثبت  
اقرار ذواليد بملكته على حجة وفضل او بنيتة اليد ثبت اقرار المدعى بملكته في اليد ضمن لان الاستبراء

[illegible]

فيلقبها ادعى داراني برجل شرا من رجل شريط قال المدعي عليه في دفع دعوى المدعى اني كنت اشترت بذه الداراني  
هذا المدعي فقال المدعي عليه قبل البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعي عليه خذ دفع صح في الثانية رجل يدعي دارا عا با رجل عا  
رجل فذكر المدعي عليه بواحد الكالة فقام الوكيل من يدعي الكالة فقام المدعي عليه بنسبة على اقرار الوكيل ان شهود الوكيل  
شهود ودرست باجم بطلت شهاده وشم شهود المدعي عليه فانه واذلك على اقرار ان يدعي لاي بطل شهاده وشم الاداء  
على اقرار ان يدعي انهما قد وان في قذف او اختار كان فانه وشم ادعى المدعي عليه فبطل شهاده وشم ايضا  
رجل ادعى داراني برجل فبطل على الف درهم على ان السلم الدار الذي في يد شرا من المدعي عليه فقام النسبة ان لا  
او اراوان يرجع بالالف ليس له ذلك وكذا لو اقام النسبة ان كانت لفلان لشرا ثمانية و اقام النسبة ان كانت لاسم  
مات وترك ميراثا له لا قبل بنسبة لانه حين جدد دعوى المدعي كان القول في العجز عن انكاره فكل الصلح اذ اعين  
اليمين فلا يستطعن يرجع في الف والاف و اقام النسبة ان شرا ثمانية من المدعي قبل الصلح قبل بنسبة وبطل الصلح ولو لم يعلم النسبة  
الشرا ولو لم اقم النسبة على الصلح صالحة الدار لم قبل بواضع الصلح الاول الذي اشبه بالنسبة وبطل الصلح الثاني  
كما ذكر في النسبة قال كل صلح بعد صلح فالت في بطل كما ذكر في موضوعه وان كان شرا بعد شرا فالت في احق الشرا الاول بطل وان  
كان الصلح الاول لم الشرا بعد ذلك بطل الشرا وبطل الصلح الاول في الخط وادعى الشرا في ذهابه قال المدعي عليه في دفع  
دعوى المدعي انك سطر في هذا الدعوى لما لك اقررت انك اشترت بذه الداراني برجل فانه مدعى المدعي وشم ايضا حله  
ادعى كرماني برجل فقال المدعي عليه دفع دعواه ان اقر نفسه في هذا الكرم في كل كذا فاذ دفع صح لو انبسته بالنسبة ان دفع عنه دعوى  
المدعي لان لهجة نفسه من غيره للعلف الكرم الذي في يدك الغير اقر ان الكرم ليس له فيصير دعواه ان الكرم  
ستافضا وفي الثانية ذكر في الجناح اقام المشهود عليه النسبة ان المدعي ساومه الدار في قبل بواضع قبل بنسبة بطلت  
المدعي لان الاستام اقرار بذلك الباع واقرار الما ومن المالك له فيما وشم فلان المدعي بعد بنسبة المدعي عليه بذه الوشم  
اقام النسبة ان حجب اليد ساوم المدعي بها قبلت بنسبة وبطل النزاع الاول لان رواية الجناح الاستام اقرار بذلك  
لما وشم فكان المدعي بهذا النزاع اقرار حجب اليد انما كان المدعي التناقص بطل تصديق الحزم في النقطة  
كان حجب اليد ادعى ان المدعي اقرار بان الدار ملك لصاحب البيت ان المدعي ادعى ان صاحب اليد اقر بعد ان الدار  
المدعي لو كان كذلك بطل دفع حجب اليد اذ ان كل واحد منهما اقراره تاريخا فان لم يورع كذا كذا ينقض اقرار  
كل واحد منهما باقرار صاحبه فبطلت بنسبة المدعي على هلك المطلق با اقراره كالدعوى عينا في يد ان لا اقام النسبة  
اقرار ذي اليد المدعي اقام ذي اليد النسبة على اقرار صاحبه بطل النسبة من يد المدعي لعارض وهذا الرواية الجناح الاستام





لو قال لا دعوى الى قبل طلاق او لا خصوصية الى قبل طلاق او لا خصوصية الى قبل  
 بعد البراءة وفيه ايضا وقال برأت من دعوى هذه الدار يصح ولا ينفق له حتى في الدار وفي السرقة في باب الابرار  
 او ادعى دارا بعد ان قال ابرأ من هذه الدار او من خصوصية هذه الدار او من دعوى هذه الدار فقول  
 ان طلق حرة ان قال ابرأ من دعوى كمن برأه لانه لم يضر حتى في السرقة وفيه ايضا اذا قال لا حتى الى قبل  
 طلاق بطل خصوصية التي كانت له وفيه ايضا اذا قال لا في الكوفة وادعى ان لا في النصف من ارضه او ادعى دارا  
 بالکوفة وادعى ما لا على ان سمعت لاما كان التوقيع في الثانية لانه لم يبرأ انما بغية في دعواه وفي الفصل  
 ولو ادعى دارا فقال المدعي عليه ان المدعي ارضي دعواه ليست هذه الدار الى ما كانت هذه الدار بطلت  
 المدعي ان اقام المدعي عليه النية على ذلك وكذلك لو ادعى الميراث اقام منية على اقراره بكونه كسبه في دعواه  
 في مسائل شتى من ادعى على اخيه لا فقال كان على شئ قطعه بين المدعي على الف وربع  
 على القضا او الابرار او قبل ولو ادعى ان لا في الثانية وان قال المدعي عليه كان لك على شئ قطعه ولا  
 اعرفك ثم اقام النية على القضا او الابرار او كونه للجانب الصغير انما لا قبل وذكر في الدعوى عن ايجابها رجمه الله تعالى في  
 الزهراء ادعى على اخيه شيئا فاقام المدعي عليه النية انك ابرأ مني من المدعي على كفا في نية كذا الصريح في الفصل  
 من فتاوى كشيبة الدين رحمه الله عليه اوجاب بخط الابرار فقال المدعي ان كنت حيا وقت الابرار فاقول قولك لانه  
 اسند الى حاله ثم دنا في النصف في الثانية لانه عليه الدين او ادعى البراءة عن الدين في حال نية حاضرة في الحاضر  
 فانه بوجه القاضى لا المجلس الشا في فيه ايضا وقال المدعي عليه انكار ان المدعي ابرأ مني من هذه الدعوى في اقراره على  
 البراءة قال الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله عليه لا على الدين فان لكل حجة بحلف المدعي وقال القاضي صلواته لم  
 يبرأ من هذه الدعوى لا بحلفه القاضى لان المدعي بالمدعى استحق الجواب على المدعي عليه الجواب بالابرار او بالانكار  
 ممنوع من المدعي عليه قال اخرجك ثم ادعى عليه شيئا من اختلاف ما قال ابرأ مني من هذه الدعوى بحلفه  
 ودعى البراءة عن المال اقرارا بوجوب المال الاقرارا بوجوب الدعوى الابرار او بغيره عليه الاستحلاف وفيه ايضا  
 والمثبت رجمه الله تعالى قال الشيخ رحمه الله عليه المدعي على دعوى البراءة كما يحلف مدعى دعوى الخلف واليه بالنسبة  
 الخواص عليه اكثر فضاة زمانا وفي الثانية وسئل عن صلح امرأة وقال في مجلسه من اندرين خانج خبرني نيتي ثم  
 ادعى نيا من بيت البيت او فية قال ان كان المدعي يقول كان هذا وقت الما في البيت لا يسمع دعواه وان  
 قال لم يكن هذا في البيت وقت الما فليس يسمع دعواه وان ادعى ان لم يكن في البيت لا يسمع دعواه وان لم يكن في  
 ذلك



فكيف انفسك عند ايام القضاة يميلون الى السوء ليميلون الى اكثر من ذلك لاجلها، الله في الثانية وان قال له في الثانية  
او قال شهودي يجب طلب من القاضي كلفه في السراية المدعي اذا قال شي غايبة لا يمكن احصاءه فخلعه ابا القاضي الى ذلك  
في الكبرى اذا قال القاضي المدعي لك بنية فقال لا وطلب من المدعي على حلف قال المدعي بنية لا تقبل منه محمد بن عبد الله  
وذكرنا عن ابن خزيمة رحمه الله اذا قال المدعي بنية على هذا الحق ثم اقام بنية على ذلك لم يقبل لا كذب قال شمس الدين  
الحلواني رحمه الله اختلف الروايات عن ابن خزيمة رحمه الله في هذا المكان القاضي الا اقام ابو علي النخعي رحمه الله يقول قضاة اليوم على  
ما قال محمد رحمه الله لا تقبل في حلفه الى اللبث ولو ان رجلا ادعى على رجل في حلفه الى القاضي لك بنية فقال لا وطلب من  
فخلعه القاضي ثم راوا المدعي ان يقوم بنية بعد فقال لا بنية الى دوي الحسن بن زاذان ابن خزيمة رحمه الله قال تقبل بنية وروى محمد بن  
محمد رحمه الله قال لا تقبل في الثانية اذا قال لا بنية الى ثم ما لا تقبل للتبعض في الخلاصة لو اقام المدعي بنية بعد حلفه عليه  
تقبل في السراية بنية بعد حلفه سمع في التهذيب فان حلف ابي محمد عليه انقطعت الخصومة في الحال حتى لو اقام المدعي  
البنية بعد ذلك قضى له به في السراية ولو حلف في مسقط قوم ان يحلفه ثانيا بعد القاضي في الخلاصة المدعي اذا اختلف له عليه  
فقال انه حلفني عند قاضي فلان على هذا الدعوى او ابراني عن هذا الحال سمع ولو  
المدعي انقلب عليه عليه  
فكل انه قضت الدعوى من بعد حلفه ان حلف فوجه الحال نحو ما دعوى الابرار الى ابرار في الثانية على وجه السيرة  
الحال فقال ان المدعي حلفني في هذه الدعوى عند قاضي فكذا او طلب عند المدعي على ذلك حلفه القاضي فانه حلف  
فان لكل لا يكون لان يحلف المدعي عليه ان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه في الاول ايضا وان قال المدعي ان حلفه  
قد ادعى على هذا الحال عند قاضي اخر ثم حرم من دعوى وابراني وطلب من القاضي تحليفه فان بعضهم لا يحلفه القاضي فانه لا  
دعوى الابرار لا يصح فلا يستوجب الجحيم بخلاف المسئلة الاولى قال شمس الدين الحلواني رحمه الله هذا الاول سواء كان  
ان كان يحلف في الثانية اذا قال المدعي عليه انكار ان المدعي ابراني عن هذه الدعوى في الاول اختلاف المدعي على  
ابرار لا يحلف بل يحلف المدعي عليه ولا فان لكل حلف المدعي في كثر الدقائق في خمسة الدعوى في الابرار الجحيم  
على المدعي صورة ان يقول المدعي عليه حلف على صدق وحواك فخذ ما يدعيه هذا الصبح عند اختلاف قلت في رحمه الله فان  
تقبل ذلك فهو باطل ودعوى الجحيم وفي السراية اذا ادعى على اخوه دعوى فانكر القاضي يحلف المدعي عليه واصله  
الدعوى كلها كذا في الثانية وعليه سمع وفي الثانية المدعي عليه ان كان ابرار وطلب المدعي عليه فانه يحلف بصورة  
التحليف ان يقول القاضي عليك عهد الله وشهادة ان كان كذا فاذ ادعى ما سمي به بغير نص ولا يقول له  
القاضي بالله ان كان كذا لانه لو ثبت ربرب نعم في هذا الوجه نعم الله ليكون حلفا كذا في الثانية سمع في السنة

وفي كسر الدقائق واليهين ببدء البطلان وحق الاذاع الخصم في الهداية قال اليهين ببدء دون غيره لهواه اليهين  
 منكم صانعا فيحلف ببدء وليد وقال عليه السلام من حلف بغير الله فقد اشرك وفيها ايضا ولا يجلب البطلان والعق في  
 وقيل صانعا اذاع الخصم من القاضي ان يحلف بالبطلان والعق اهل كليات اليهين ببدء وكثرة الاتساع في الحلف  
 بالبطلان وفي السراج اختلاف بالبطلان مكره وفي القرائن ان من الثانية وان اراد الهدى تحليفه فذلك لم يحضم  
 جوزه وذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية وفيه ايضا من الابانة وجوز بعضهم ان في نسخ اللام اوعى الفصل  
 رحمه الله فاذ بلغ المستفي في الفتوى يعني ان الرأي للقاضي ابا علولا السلف وفي الكبرى والوقايع التحليف  
 بالبطلان والعق والايان المخطئة لا يجوز الا اليهينة ودرت التحليف بالهداية فلا يجوز بغيره من غير  
 من رخصه ذلك ومكثر ان في اللام اوعى الفصل السمرقدي رحمه الله لان النكس يهدوا الحلف بالهداية فذلك  
 اموال الناس وم اذ يعنى لا يجوز فاذ بلغ في الفتوى يعني ان الرأي للقاضي وفي لسان صاحب من باب  
 رحمه الله وحلف ببدء كاذب احب اليه ان يحلف بغير الله تعالى صا وقا ومن ابن مسعود في الهداية ولا يجوز الحكم ان  
 بالبطلان والعق ولا ذكرنا قال العبد اصله الله تعالى فكل تعلق فهو حلف بغير الله تعالى اذ فيه غير ذلك والى المستخلف  
 بهم كتب الكبرى ولما اذاع الخصم قيل للقاضي ان يحلف بالبطلان والعق ايسر وطوق الناس من الهداية والاول  
 من الكفاية في الايمان وفي دستور القضاء من المخاصة في كتاب القضاء في فضل الساج في الفتوى والصريح في التحليف بالبطلان  
 والعق والايان المخطئة لم يجوز فاذ بلغت كثر ما يعني رحمه الله وان استلزم ضرورة يعني ان الرأي للقاضي في القرائن ان  
 الابانة ولو حلف المدعي بالبطلان فقام المدعي البينة على الهداية بغير بين المدعي وبين امراته وفيه ايضا من الظهيرة  
 المرفوعة بغير بين المدعي على الف درهم فقال المدعي امراته طالق ان كان لك على الف درهم فقال المدعي امراته طالق  
 ان لم يكن لك على الف درهم فقام المدعي البينة على صحة تعق القاضي بالتزويج بين المدعي وبين امراته بمكة  
 محمد رحمه الله في هذا الكتاب بعد هذا لم يحكم خلافا وذكر في كتاب العيون خلافا فقال ابو يوسف فزعه  
 محمد رحمه الله لا يفرق فاما ما كان محمد بن يوسف رحمه الله فزعه فاحسن محمد رحمه الله روايتان يعني بانه يفرق فان  
 المدعي عليه البينة اذ قد اوفى الف درهم قبل دعواه كان التفرق بينه وبين امراته باطلا لانه تبين له خطأ و  
 امراته المدعي ان لم يكن على المدعي الا هذا المالك لانه تبين له ان كان جاهلا وخطا وفي الفصول القاضي ان  
 المدعي عليه البطلان فكل لا يقضي عليه لكونه لكل ما هو منى عنه شرعا وفي دستور القضاء من البقاضي وحلف  
 بالبطلان فكل قضيه بالمال لا يتخذ وفي الثانية اذ ادعى رجل الغاء وكروا حلف بالبطلان ليس له شي اصله القاضي



الطلاق على قول بعض المفسرين في قوله تعالى طلاق ثم ان الذي اقام البينة فشهدت به وان لم يبق له القليل من البينة  
القاضي بالمال لا يقع الطلاق لو شهد به وان لم يبق له القليل من البينة فشهدت به وان لم يبق له القليل من البينة  
وفي نسخة القدرى ولو كذبوا وصافوا بزمان وكان في براءة القدرى لا يخلط على العرف بالصلح لا يخلط على غيره  
وفي خلاصة المصنفات وقيل يخلط على النظم المال دون الخبز وفي الثانية في باب العيين ولا يكره العيين لا يخلط ولا يفسر  
ان يقول بعد الركن اقسام يكرس المصنفات ما قال بعض من ينظر الى حال المدعي ان عزمه بالصلح لا يخلط بكيفية ذكر  
اسم الله تعالى ولا يكره الصفة ان عرف على غير ذلك ان يخلط بذكر الاسم والصفة بيان فيه ان بعض من ينظر الى المدعي ان كان  
لا لا يخلط ولا يخلط وان كان خبز لا يخلط وفيها ايضا واذا اختلف الحكم للحكم بصلح لا يخلط القاضي في ذلك ان كان الحكم  
فاسقا عندنا وفي الثانية اذا بعث القاضي امين او امينين الى امرأة لا يخرج لليمين فقال الامين هل فيها لا يخلط قوله لا يخلط  
سأدين قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان المطلوب مريضا او امرأة لا يخرج بعث اليها من يخلط وقال ابو يوسف رحمه الله  
يعت من يستخلف الحكم الحكم وقد مر في الجدل ان كانت في كتاب ابو كالة وفيها ايضا واذا اختلف الحكم لم يخلط  
القاضي لانه استوفى حقه على القام وفي كسر القام في مخمخ القدرى ويستخلف اليهودي بآية الذي انزل التوراة على موسى  
والنصراني بآية الذي انزل الانجيل على عيسى المسيح الذي صلى الله عليه واله في قوله لا يخلطون في حجبهم  
وفي الحديث لم يخلع عن ابيهم محمد الله في شيء في ظاهر الرواية وروى في النوادر عنه انه لا ينبغي ان يستخلف اهل البيت  
المصنف ان غير اليهودي والنصراني يستخلف الله فمما اشار الى انه لا يكره ان في اختلاف الجوى وعليه بعض النسخ  
منها فيجاء رحمه الله لان ذكرنا تعظيمها وانه لا يجوز الا يرى ان المسلم لا يستخلف بآية الذي صلى الله عليه واله في قوله لا يخلطون  
والنصراني حيث في ذكر استخلاف التوراة والانجيل لان التوراة والانجيل كلام الله تعالى فيستخلفون بآية الله لانهم  
يعرفون بآية الله تعالى قال الله تعالى ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله تعالى وفي السجدة  
صورة الاشارة بصورة دعى فيها ايضا وتختلف في النكاح بآية ما بين كفاية قائم وفي الفرض والودعة تختلف  
بآية ما عليك هذا المال الذي يدعى لاني فيه وفي الغصب تختلف بآية ما استحق عليك لا يختلف بآية ما غصب عليه  
غصب ثم سلمه في الثانية واذا اراد القاضي بخلعة دعوى المال حلف بآية الله الذي عليه المال الذي هو عليه  
من لانه لو حلف على الكل كما يكون عليه بعض ذلك المال لا يخلط بآية ما بين وفيها ايضا ويكره بآية ما استخلف منه هذا  
المال ولا غصبة ولا وادعك اذا كان الذي المال بذلك السبب لا يحال انه استخلف منه او غصب منه او قبله الوعد  
ثم رد عليه حلف على السبب كان كما في غصبة وفي التوراة اذا دعى انه استخلف منه شيئا وسعى في كسر المدعى عليه

فان لم يوصف رحمه الله لعل ان قال المدا على ما به حلف ما بوجه الذي ادعاه ان قال المدا على ما به حلف  
 قوبح الرجل الشئ ثم يرجع اليه باقائه وفسخه وانما كره ان اقودك بشئ يرض القاضى شئ من هذا فانه يحلف بالله  
 ما بينك وبين هذا مع قيام الساعة فيما ادعى وقال الحسن بن محمد بن محمد بن حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف  
 الحضم ولم يرض ذلك ليوافق قول المصنف ومحمد وفي خلاصة الفهرست قوله ومن ادعى انه تولى من هذا فانه  
 فحلف ما بينك وبين هذا مع قيامه لا يحلف ما بينك وبين هذا مع قيامه لا يحلف ما بينك وبين هذا مع قيامه لا يحلف  
 رده لا يحلف ما به حلف لانه قد يغضب ثم يرفع ما به حلف والبيع وفي النكاح ما به حلف ما بينكم النكاح ما بينكم النكاح ما بينكم النكاح  
 قد يطري عليه الخلع وفي دعوى الطلاق ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف  
 في حدود البنية تحلف على الخاص في هذه الوجوه لانه لو حلف على السب ينقض المدا على ما به حلف في التجرى من الزخيرة  
 ان الاختلاف على السب ينقض المدا على ما به حلف قد يوجب حلفه ثم يرفع السب ويطلق المدا على ما به حلف  
 بالافاء او بالابراء او بالوجوه الملك اليه بالهبة او البيع ويطلق حكم الغضب والوديعه بالرد فيحلف في هذه الوجوه كما ذكرنا  
 وفي خلاصة الفهرست هذا قول المصنف ومحمد رحمه الله ما على قول المدا على ما به حلف في جميع ذلك على السب الا في دعوى  
 المدا على ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف  
 انظر من حلف المدا على ما به حلف على السب بالاجماع وذلك مثل ان تدعى بموتة نفقة والزوجه لا يراها  
 او ادعى نفقة تلجأ الى التمسك ليراها لانه لو حلف على المدا على ما به حلف في بيمته في مقعة ففوت النظر في حق المدا  
 وان كان سببا لا يرفع برافع التحليف في السب بالاجماع كالعبد المسلم او ادعى القس على ما به حلف لا يحلف لانه لا يحلف  
 الكافر لانه كثر الرق عليها بالبروة او اللحق ولا يكره على العبد المسلم وفي التجرى من الزخيرة فان المولى يحلف فيه  
 اي عن العبد بالله ما اعتقه تحلف لانه فان المولى يحلف فيه على المدا على ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف ما بينكم المدا على ما به حلف  
 الكافر لان المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف  
 الرق في كنهه لا يعلق ويحلف على العدم لو رثت عدا فادعاه اخره على البتات لو رثت له بالبروة وفيه  
 الفصول اصل في يد عده ورثته من ابيه جازل وادعى ان العبد عده او دعه اليه الميت فكم يرضى المدا على ما به حلف  
 حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف  
 ان دارا وقعت في يد رجل وادعى ان دارا وقعت في يده فادعاه ولا يثبت له فادعاه تحلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف  
 حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف المدا على ما به حلف

من يمس يدي اداوان كحلف على العام قال اصدق ما ورتما ولكننا وصلت اليك من جهه مرات فاقول قول المدة  
 مع حية على عباد الله فاعلم وانما وصلت اليك من قبل مرات باية واحدة الله في يدك على البت وان لم يحلف الله  
 الذي في يدك على العلم كذا في فصل الاختلاف في العنصر اذ ذكر الامم الذي ان في كل موضع حجت العبد على البت  
 فلفظ العلم لا يكون معتبرا اذ كان لكل من العبد على العلم غيره فلذلك السكون اوجب على العلم فلفظ على البت بسيط  
 وحلف على العلم ولو ان كل من بعض عليه الحلف على البت اتوى في الثانية في باب العبد رجل على رجل الف درهم  
 فافترقا ثم انكر اقراره بالدين اقررت له به المال اختلف الشيخ في ذلك قال ابو نصر البوسري رحمه الله ان يحلفه بالدين اقررت  
 له به المال قال ابو القاسم الصغار رحمه الله ليس له ان يحلفه على الاقرار انما يحلفه على نفس الحق وذكرتم في التمس التمس  
 رحمه الله في شرح الحيل قال اختلف الشيخ رحمه الله في هذه المسئلة انما اختلفوا في العلم انما اقررت له  
 الملك قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاقر ليس بسنة استدلال السليبي احد بيان المرض الذي ليس له  
 اذ اقررت له بالدين صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجارة الوارث ولو كان تملك لا ينفذ الله ذلك عند  
 عدم الاجارة والثاني العبد المادون اذ اقر رجل بعين في يد غيره اقراره لو كان الاقرار سببا كان تبرع العبد  
 فلا يصح قال المصنف رحمه الله وذكر في البيع ما يوردنا قال اذ اقر المسلم لرجل ببيع اقراره حتى يوفى بالتسليم ولو كان  
 الاقرار تملك لبيع اقراره وفي الباب انه اخرج صحا باقراره من فدية لغيره واقراره واداه عليه فبرئ من قال لا يوجب  
 عبدك مني فقال لا فتم نعم قلني البيهقي صح دعواه له تحليفه كذا اذ اقرت عليه اياها او اقرت بعض التمس ثم قال اقررت  
 كاذبا واراد استحلاف المشتري والواهب اذ اقرت بعض الموهوب لم يملكه اقراره واقراره عندنا في ضيقه وجرم الله لئلا  
 ذلك عندنا في يوسف والثاني في حرم الله له ذلك في حق الغاض في الفصل ولو ادعى اجارة ضيقه او الاداء جازت  
 او عبدا او ادعى حرارة في ارض او ماله في محل وانكر المدعي عليه فله على المصالح بالدين ما يملك من هذا المدعي اجارة  
 قديمة مائة لائمة اليوم في عيس المدعي ولا يملك حصة الاجارة التي في حصة وفيه ايضا واذا ادعى كفاية بمال  
 ولو برض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلف اذا ادعى كفاية بجمعة من حصة او حصة بشرط معارف وذكر ان الكفاية  
 كانت باذنه او بغير اجازة لتلك الكفاية في محال الكفاية ابا برون ذلك فلا يكون مدعي كفاية بجمعة فلا تبرع عليه  
 تحليفه يحلف بالله انه مملك هذا الالف بسبب هذه الكفاية التي يدعيها وكذا اذا كانت كفاية بغير حلف  
 اليك هذه الكفاية بسبب الشوب في النفس لعوان الله اليك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفاية التي  
 يدعيها وفي القرائن من المخاضة رجل ادعى كفاية او حواله على اخيه والابنة له يحلف وان نحل لزمه المال وفي الثانية

باب اليمين رجل ادعى على رجل انك ضمنت لي من فلان كذا او عاقل المدعا عليه ليس لك في هذا العلم  
 كيف يحلف قالوا يحلف بالله على انك لم تنس له من الوجه الذي يدعي قال ابو يوسف رحمه الله ان عرض القاضي  
 يحلف على الحاصل ولا يحلف بيمينته فيها ايضا لو كان الخصم يدعي ديناً لم يملكه على رجل وادان يحلف  
 المدعا عليه لو كان الخصم يملكه حتى يجمع كل ما يدعي على ما حلف ليس له ذلك في الفصول واذا وكل رجل بالطلب  
 فادعى المشتري على الوكيل ان الموكل سلم الشقة وادان يحلف الوكيل لا يحلف القاضي لان الوكيل لو حلف حلف  
 بطريق النيابة عن الموكل ولا يثبت في محلف كوكيل يقضي الدين وفيه ايضا واذا ادعى الغريم ان الموكل ابراه  
 اراوان يحلف الوكيل بالله واثم ان الموكل ابراهي لا يمين عليه ويقال له رد الدين الى الوكيل وانتهى خصومتكم مع  
 الموكل في الدنيا فاطلب المدعي من المدعا عليه في شيء فقال المدعا عليه اخرج كذا حصة حاك لا نظرية فقال المد  
 لاجل فطلب من القاضي ان يحلف قالوا ان امره القاضي ان يخرج خمسة فحوسن ولا يجزى كما لو طالع المدعي من القاضي  
 ان يب المدعي من اي وجه يدعي عليه المال ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن ان لم يسر له بغيره القاضي ولو  
 فكل ذلك هذا وفيه ايضا كغيره فادعه فيها وورثه او يقوم ادعى رجل في طريق او انكرها حصة كان له ان يحلف  
 ان لم يكن فيم ايام حصة ووقف فاذا كان احد منهم عطا اليمين من الباقي وان انحل هذا الواحد بالثمن وان كان فميم  
 صفرا وادوات فلا يمين عليه فيها ايضا رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعا عليه علم انها نسبة فخاف ان لا يقر بالالف  
 وادعى الا بغير ما يكره الحاصل فطالبه بالالف حاله فامسكه في ذلك ان يقول للقاضي اني انا موهبة فبغيره فان اتفقا  
 في حاله وطلب من المدعا عليه ان يمدع عليه ان يحلف بالله على ان الف التي يدعي حلف بالله على ادان هذا الف  
 التي تدعي كان جهاداً في غيره ولو كان عليه حاله وهو لا يسمع ان يحلف بالله على ان هذه الف التي تدعي حتى لو حلف  
 ليس هذه الف فهو يرفع الطلاق ولو كان عليه الف موهبة فحلف بالله اليوم قبله حتى قالوا ان لم يكن  
 فصدقه او مال المدعي وانما يريد هذا دفع المطالبة ويرجى ان لا يكون به باس فلا ينبغي للقاضي ان يكتفي بهذه اليمين من كلف  
 بالله ما لا يشك في قال الغيبة ابو اليسر رحمه الله عنه هذه المسئلة ليس على ان قول المدعا عليه ما قبله اليوم حتى لا يكون  
 منه اقرار بالمال ولو كان اقرار الامر القاضي باقرار المال وقال بعض الذين يكون اقرار بالمال ولو كان عليه دين فأنكر  
 وحلف بالله ليس على شيء وحرك لانه بالاستسنا بحيث لا يسع لا يكون ذلك استسنا وفي الفصول في الدعوى  
 والقضاء من فداوى رشيدين او قال المستقرض اقررت بالمال لكن اخذت المال يحلف للمرض  
 بالله اقرت بالمال لان اقراره حازماً لا يوجب المال وهو في اقراره بالمال ولو مرض فحلف وفيه ايضا واذا ادعى

[illegible]



فحال لا يحد من ذكر السرد اذ اذعن ما والى كلك يكون لك عليهن في العصاص في النفس والاطراف يستجلف الا  
ان في الطرف يقضي بالقطع عند ابي خيفة من الله ولكن يحسن حتى يوازيه كيف من عند بعض الدية وفي التمدد في باب  
ادب الثاني ويقضي بالكل في العصاص في النفس بحسب كيف لا يترونها وول النفس بعض العصاص وقال الله  
في النفس ما دونه يقضي بالاشترج كثر الدقائق يستجلف البار فان لكل صرح لم يعط في الجائع الصغيرة لان الاستحلال  
شرح للكلول وانه يصحح في الموال دون الحدود وفي السراجه لا استحوذ في الحدود والمالصة لله يستجلف في دعوى  
التغير في المينج قالوا لا يتجلف في الحدود ويتكلف لدرها لا لاقامتها وفي الثانية رجل ادعى على رجل ان الله عليه  
زوج انبة فلانه في صغيرة فافكر الاب في طلب الدعي من ان كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يتجلف الاب في قول  
ابي خيفة من الله لو جهل احداهما لا يرى اليقين في النكاح والثاني ان المينج للكلول وعند اقرار الاب على انبة الصغيرة  
بالنكاح لا يصح اقراره وعند صاحبه يتجلف الاب لا لو اقر عليها بالنكاح يصح اقراره وان كانت كبيرة وقت الخصومة  
لا يتجلف الاب عند الكل اما عند ابي خيفة من الله فلا فله ولا عند ما فاما اذا كانت كبيرة كان الاب بمنزلة الكل  
والكلين بالنكاح لا يتوجه على الخصومة فلا يتجلف ولا على دعواه عند عاوين الا يصارح ادعي على رجل ان زوج منته  
فلا نه عليه يدوم فافكر الموالي عند ما يتجلف الموالي لان اقرارها بالنكاح يصح اقراره فتجلف فيها ايضا وان سبب الاب ان  
هبة ثم اراد ان يرجع فيها فقال الموهوب له انا اترك واكثر الواسب يتجلف الواسب والحاصل انه اذا ادعى النسب بالنسب باله  
حقا لا رما كان المحض واثبات ذلك الحق دون النسب فيها ايضا رجالات لم ترك خصبة داعي رجل ان كان افقه ولم  
الميراث حتى الولاء واكثر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول الميخنة رحمه الله وفيها ايضا رجل في يد دارا وعرض اوصيوا  
فقدم رجلا الى القاضي ادعى كل واحد منهما انه اشتراه من غي الميكيد فاقول الله في عليه لاصدا بعينه ان بائنه واكثر الاخر فقال  
القاضي حلف لمد عا لانه لم يمين فانه لا يكلفه وكذا لو اكر المد عا عليه خلفه القاضي لاصدا فكل وقضيه عليه بالكلول ثم  
قال الاخر خلفه في فانه لا يكلفه وفي الفصول ادعى رجلان عينا في يد رجل كل واحد يدعي انه اشتراه من غي الميكيد واقر ذو الميكيد  
بأن من اصدها بعينه فقال الاخر خلفه انه لم يمين عليه وفي الثانية وكذا لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد اما الى القاضي  
فاقرت لاصدا واكلت الاخر خلفها في لا يكلف في قولهم وكذا لو اكرت المرأة دعواها فكلها لاصدا بعينه على قول  
ابو يوسف ثم تكلت في قضيه الى الخلف الاخر في قولهم وقد روي في باب دعوى النكاح وفيها ايضا رجل في يد دار  
ادعوا قدم رجلا الى القاضي ادعى كل واحد منهما انهما صبي وبه يد الميكيد فاقول لاصدا بعينه وطلب الاخر عينه  
لا يكلف وكذا لو خلف لاصدا فكل لا يكلف الاخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رمنة بالف درهم وانه قبضه فاقربه الا

عليها

او خلف المصداق لكل الخلف الاخر وكذا الواو اي احد الراس والسليم والآخر الشراء فاقرنا راس بكر المبيع بالخلف المسمى  
 ولو ادعى احد بين الرطلين الماخارة والآخر الشراء فاقرنا بالمخارة وكذا المبيع بالخلف المسمى الشراء وبالمعنى الشراء انما  
 في حقيقة مدة الماخارة او خلف الراس وانما تنفتح ولو ادعى احد الرطلين المصدرة والعيقف والآخر الشراء فاقرنا  
 لا يستلزم ثلثا ولو ادعى كل واحد منهما الماخارة فاقرنا المصداق لخلف فكل الخلف الاخر ولو ادعى كل واحد منهما الخلف  
 في يد ذي اليد عبده فبنيته في اليد فاقترعوا اياها او اقرنا المصداق لخلف المصداق لخلف الثاني ولو ادعى كل واحد  
 انه او ادعى الذي في يده فاقرنا المصداق لخلف الثاني في حقيقة يده بالملك العبد ولا قيمة في كذا وكذا لك الماخارة في  
 ملحق الفدية او في حقيقة لا بنية لو طلب عين فحقه فقال المبيع قد اقرنا لا حتى في يده الضيقة وطلب عين المبيع  
 بما يدعى عيسى الماقر وفي قاضي الماقر في فصل الاستحسان بصل في يده عظام او بارية او ثوب او عاء او صان فحقه  
 ان في خلف المصداق فكل عين المبيع في حقيقة لم اراو الاخر فحقه فان ادعى ملكا وملا وشرا من حيث لم يكن له ان يملكه لان  
 الخلف المكنول ولو لم يكن لا يفتي عليه لانه لو اقرنا للمدعي او قال انشأه من المدعي ليكون اقراره بغيره في حق الحقيقة عليه ولو  
 عليه الغصب لم يكن يملكه لانه اقرنا الغصب عليه الضمان في توارث الغيبة الى البيت رحم الله وفي الغصب ولو ادعى جماعة  
 الشراء من رجل خلفه احدكم كان بقية المشتري ان يملكه بخلاف الورثة في الثانية في باب المبيع او في غير ذلك  
 الماعية تختلف فكل حقيقة العاضة عليه بالكنول ثم ان الماعية عالم البنية فشهد وان كان يشترى العبد من المدعي قبل ذلك  
 او كثر في الحقيقة ان لا يقبل هذه البنية الا ان يشهدوا بان شرا بعد الغضا وفيها ايضا رجل ادعى على رجل العبد الضيق المصداق  
 شيا واراد ان يملك المولى في يد الماعية ان يملك هذا استملكه او بائنه ليرى على كذا من المولى الذي يدعى في الماعية  
 رجل ادعى على عبد محبوا لا استملك قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ليس له ان يورث بغيره الى باب القاضي فبما اذن المولى لافيه  
 تسفل العبد من خدمت المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد في باب القاضي كان له ان يملكه وفي الغصول او ادعى على  
 الما او حقا كان للمدعي احصاؤه فاذا احضره وانكره خلف سوا كان في يده او اذنه في الحال او لو اذنه بغيره بغيره كدين  
 والكف له ان كان في يده او فاعلموا في باب العبد المهور وفيه ايضا واذا ادعى على عبد محبوا لا او حقا من المولى فافهم  
 في ذلك العبد في حال المدعي حتى احضره فاذا احضره وانكره سواه فلا ان يستلزمه اما اذا كان الماعية لا يوجد بغيره العبد  
 الما كدين استملكه اما استملكه لان دين الاستملاك ظاهر في المولى حتى يبيع العبد بغيره كدين الماخارة في  
 حق المادون وان كان لا لا يوجد بغيره العبد الما او فاعلموا بغيره كدين الكف له كذا مرة او فاعلموا بغيره كدين المولى  
 وخرجوا ولانه يدعى عليه معنى لو اقره بغيره انه لو اذنه بغيره الحق فاذا انكره خلف رجلا المكنول فان خلف بغيره المدعي

وان لكل شئ الحق الذي هو الحق من العلم من قال ان كان المدعى لا يواظب عليه العبد المحجور الى ان اراد ان  
ان يحضر المجلس الحكم فله ان ينعين ذلك بقول الحق استخدام في الحضرة بالقاضي عزت عن استخدام  
والاستخدام حتى يفسد لك ان تطالبه بما كان قد في الرجل ترفع له من ان كان له ان ينعين من الزعم لان للرفع  
حق الاستعانة بهما في الحق كما يكون حق الاستخدام على الموالي كذا من وفيه الصداق وفي الدعوى على ما في الجاه  
فالمراد فيه كالمجلس في العبد المحجور يحلف العبد بان كان المدعى لا يواظب عليه المدعى الما دون الحال او يواظب عليه العبد  
وذكر المصنف من قال ان العبد المحجور اذا كان المدعى لا يواظب عليه او اراد ان يحضر المجلس الحكم فله ان ينعين ذلك  
الما دون لان المدعى لا يتفق تحليفه وخصوصه الى الموالي ضرورة ان المصنف العبد وجزه الى باب القاضي في حقه من جهة  
الموالي فثبت الموالي انه كان الموالي ان ينعين المدعى من ذلك وفي الصفا فان وقع الدعوى على صبي فحقه ذكر في  
القاضي صبي دون ما وجد المشتري بها وارادته على الصبي فذكر المدعى كون هذا العيب في يده واراد المشتري  
ان يكون قال لا ينعين عليه حتى يدرك وعن محمد رحمه الله لو حلف هو صبي ثم ادرك الحليف فله ان يدلي على ان ينعينه  
يحلف الصبي بيمينه عليه ان يكون له في الفصل وذكر في اقرار الدعوى بان ان الصبي لا يجوز ان يكون له  
يستحلف بيمينه عليه ان يكون وفي الصفا قال ان العبد المحجور اذا كان المدعى لا يواظب عليه العبد في الحال كان للموالي ان ينعين  
ان يحضر مجلس الحكم في الما دون ذلك وفي الصفا وان وقع الدعوى على صبي محجور فان لم يكن له يمينه لا يكون له حق  
استخدام لعدم الغاية لانه لو اراد ان يصح فلا يتوجه عليه اليمين وفي الصفا وان كان صبي ما دونه ذكر في القاضي ان لا ينعين عليه حتى  
يدرك وذكر في النوار ان يحلف الصبي بيمينه عليه ان يكون له في اقرار الاصل وعن محمد رحمه الله لو حلف هو صبي ثم ادرك  
لا ينعين عليه فله ان ينعينه وفي الكبرى في الفصل الثالث عشر من باب اليمين دار في صبي لم يحلف لانه لا ينعين  
في التحليف كما ذكرنا وذكر في صبي ما وجد المشتري بها عيبا واراد ان يحلف لا ينعين عليه حتى يدرك لانه  
لو حلف كان له ان يحلفه اذ ادرك فله ان ينعينه التحليف قبل الادراك ذكر عن ابن جرم الله عن محمد رحمه الله اقرار  
وهو صبي فاذا ادرك لا ينعين عليه كما نضر الى حليف ثم اسم فلا ينعين عليه ذكر في موضع ان الصبي الما دون يجوز اقراره  
لا ينعين عليه وذكر ابن سماع عن محمد رحمه الله اذا ادعى رجل على غلام دنيا فذكر حلفه القاضي فان نكل عن اليمين لم ينعن له  
وهو في ذلك بمنزلة الكبير لانه لو كان في اقرار الاصل في باب الاقرار برك اليمين في يميني وفي الثانية ولو ادعى صبي ما دون  
شأنه انكره حلفه في تحليفه وذكر في باب الاقرار برك حلفه عليه الفتوى وفيها الصفا في موضع اخر رجل ادعى على صبي ما دون  
بالا فذكر حلفه في حلفه لانه لا ينعين عليه فله ان ينعينه في الحال لما بالنية او بالقرار وذكر القاضي ابو الليث

رحمه الله يخلف في قول علي بن ابي حمزة انه قال لا باخذ لان المأذون بمنع عيى الكفاية كيدار في افعال من عليه  
 النجاسة ولمدة البع او اراده وفي بعض الروايات فائدة التحليف الكفول او عند النكول انزل الصبي للملك البدل او عند صبي  
 رحمه الله عديس لان عند النكول انزل او هو من اهل الاقرار وذكرتمس اللقمة السرية حمزة الله في شرح في كتاب الاقرار  
 يخلف عند الكل وفي رواية اللقمة عدا واما حمزة الله قالوا الصبي المأذون يخلف به باخذ لان العقد ليس بالنكول وهو  
 ينكح كالغير فعلى عليه وفي رواية اخرى لا يمس عليه بخوان يكون للسدة على الاختلاف بناء على ان النكول بدل عند ابي  
 رحمه الله فلا يخلف لانه لا يمكنه البذل او اراده ما يمكنه في العضول يصلح من احواله في رجل واحد ان العبد  
 عضبه من البائع ان راواخذ العبد لا يستخلف البائع وان راواخذ القمية يتخلف لان دعوى العبد على غيره صاحب اليد  
 لا يستحق فيه ايضا ولا يخلف على من العبد بدون الدعوى باللعان من مكلف على من اللقمة وطلاق المرأة بدون اللقمة  
 اشترط رحمه الله في الكتاب الحوى انه يخلف هكذا ذكر في شرح القدرى وذكرتمس اللقمة السرية حمزة الله في شرح  
 باب السدة لا يخلف فليت من عند الفتوى ذكر في الخط الشهادة العاتية على من العبد لا يعين بدون الدعوى عند ابي  
 رحمه الله عدا فاما ما يقرب النية على من اللقمة طلاق المرأة حسبته غير الذي في رواية اللقمة السرية حمزة الله في شرح  
 ان الظاهر على من اللقمة حمزة الله في الفتوى في الثانية ولو ان رجلا ادعى على رجل انك تهلك ما اطلب التحليف من العاتية  
 العاتية بالخلف وكذا قال ابن ابي شيبة في الفتوى في الرجوع والمأذون قدره لا يلتفت اليه فيمن ان فلان من فلان ادعى على ولادى  
 قدره واراد ان يخلف الوارث لا يخلف العاتية اى ذلك وكذا الهاديون ان قال قضيت بعض فدى ولادى كم قضيت اقله  
 نيت قدره واراد ان يخلف الطالب لا يلتفت اليه قال تمس اللقمة السرية حمزة الله الجهاد كما تمس في النية شرح الامام  
 ايضا الا اذا اتم العاتية على التيم او لم يوف ولا يدعى عليه ما يعلو فاما بخلف نظر اللقمة والتمس فيها ايضا يصلح  
 او دارا فاراد العضوب من اسرة والعضوب اقام النية على ذلك بعد دعوى حمزة الله عدا على ما وقف في يدى عليه  
 سبيل من يعلم وجر للعضوب من من لقمة النية كان لمان تحليف المدي عليه قول حمزة الله لان عند الفتوى  
 فلا يتخلف ثم عند حمزة الله ما يتخلف اذا اراد الله على ما يتخذ القمية عند النكول اما لو اراد بان اخذ النسيئة والعاتية عند النكول  
 لا يتخلف ايضا لان المدي على ما اوفى بالوقف يصير قضاها بقراره فلا يمكن القضاء بالمدي عند النكول قال الشيخ الامام  
 محمد بن الفضل رحمه الله في ان يفي قول حمزة الله ويخلف بالقمية عند النكول كالباتحى عند الدعوى الماسطة اليه من نفسه  
 وكذلك رجل من يرضيه يقول قضاها ابو علي او لادى ادعى ان ابن ابنا وقفا عليه وعلى اولادها ابداء او اراد  
 ان يخلف على صاحب اليد قالوا لا يخلف على اصل الوقف ولكن على حصص من الغلة ولو ادعى ضيقه في يد رجل ان له



فقال في اليدى لاني الصغير فلان استخلفه عليه كذا الوادى شفع في فارقال المسترعى انما لاني الصغير لا يكون المستخلف  
لان اقراره لولده الصغير قد صح ولم يولدوا خلفه فكل لا يصح كونه فان قال المدعى ان هذا مستلزم اقراره بولده الصغير  
فيصير من عند النكول فهو على خلاف عندنا لا يستلزم كذا في المسئلة الاولى على قولنا رحمه الله يتخلف فان كل  
يقضى عليه القيمة لان عند محمد رحمه الله القدر تضمن بالعصب وكذلك الجوف في رواية الحسن بن ابي جعفر رحمه الله وهو اختيار  
شمس الائمة الخدامي رحمه الله وهو اختيار وقال الشيخ المام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده الصغير لا يقضي عنه  
اليمين فيقال القاضي المام ابو العباس رحمه الله انه اذا اقر به الصغير سقطت عنه اليمين سواء كان الصغير باله او غيره ولو  
قال المدعى عليه الدار لاتبه الكبير الغائب فلان فمذاهبنا لا يقر بذلك لاجل سوا لا يقطعه اليمن فان خلفه فكل ترفع  
الدار الى المدعى فاذا ابلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فامس من بين الولد الصغير والولد الكبير قال لولده الصغير لا يتوف  
تسديق الصغير فاذا اقره لولده صغار الملك لولده الصغير حكما فلا ينفك عنه لانه لو نكل لا يصح كونه على لولده الصغير اما  
الاقرار بالغائب لا يزم من توقف على التصديق فيفعله بعد ما اقر لولده الكبير لا يرى ان لا اقر لولده الصغير يصح ثم اقره  
اخره لا يصح اقراره ولو اقر لولده الكبير والغائب اجتمع اقراره قبل حضور الغائب صح اقراره في ذلك وفيما ايضا  
رجل ادعى عبداني بدين له فجلد عليه عاينه تخلف فكل فقضى عليه النكول ثم ان المقتضى عليه قام البنية ان كان استمره هذا  
العبد من المدعى قبل دعواه لاتبه البنية الما ان يشهد وانه استمره بعد القضاء وذكر في موضع اخر ان المدعى عليه قال  
كنت شربة نية قبل الخصوم واقام البنية قبلت بنية يقضى له وفيما يصارح استمرى من رجل عدو فخرجت عني فيهم الباني يكون  
الوعيد فاستخلف فكل فقضى القاضي عليه الزنه العزم قال الباني بعد ذلك فقلت تبرأت اليمن من هذا العويب واقام البنية  
قبلت بنية وفيما يصارح رجل ادعى ثوباني بدين له فذكر المدعى عليه طلب المدعى عليه نية فقال انا اقره من فضا له  
على دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه قام البنية ان المدعى اقر قبل المدعى الصلح انه لا شيء في التوب لا يلفظ اليه الا  
يرى ان المدعى عليه لو اقر من اليمن فقضى القاضي بالتوب للمدعى ثم قام البنية على ان المدعى اقر قبل القضاء انه لا شيء في التوب  
لا يلفظ اليه لو اقام المدعى عليه البنية ان المدعى اقر بعد الصلح انه لم يكن التوب له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا ابرم  
ان ائذه من هذا الصلح ائذه بغيره اما اذا كان اقراره قبل الصلح فقد يجوز ان يكون مكلفه اقراره قبل الصلح فمبطل فان  
كان القاضي علم ان المدعى اقر قبل الصلح انه لا شيء في التوب بطل الصلح وعلم القاضي باقراره قبل الصلح فمبطل الاقرار بعد الصلح  
وفي كثر الدقائق ولو اقر في المنكرية او صاها منها على شيء صح ولم يخلف بعده وفي الفصل يجوز الاقرار على اليمن بالدين  
وكذا يجوز الصلح على اليمن على الدائم حتى لا يكون للمدعى ان يخلف المدعى عليه وذلك الصلح على اليمن صلح المانكا والصلح

الحق لا يسطوع  
الزمان ١٢ شهاده السطوع

المدعى عليه



[illegible]

مؤثر في رضاء ما ليس للمدعي ذلك ان اقرار المدعي عليه من قبل الباع والشرع وان كره حلف بانه ما ثبت هذا الباع والشرع  
 في الشجر في رضاء ما ليس للمدعي ذلك ان اقرار المدعي عليه من قبل الباع والشرع وان كره حلف بانه ما ثبت هذا الباع والشرع  
 رحمه الله عن قضائه في يد رجل اشبهت رجل اخر يد عليها بطريق التعليب فاقام الذي كان الضمان في يد من يمينه على التعليب الضمان فله  
 وانه اخذ منه يد بطريق التعليب قال فقلت بنية قضى الضمان له وان من يمين يد التعليب مسلم اليد ولو لم يكن له بنية واراد تكليف  
 التعليب بانه كان هذا الضمان في يد المدعي وما اخذت منه بطريق التعليب قال له ذلك في الفصول التي اخبرنا بها  
 فاصطلى على انه ان يحلف المدعي عليه وهو يرى من المال فحق المدعي عليه فاصطلى على المدعي على دعواه ان اقام بنية اخذ وان حلف  
 وادان يتخلف عند القاضي ولو لم يكن الا اختلاف الاول عند القاضي يستعمله ثانيا لان اليمين عند غير القاضي غير معتبرة لان المعتبرة  
 من قاطع الخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة وان كان للاختلاف الاول من القاضي لا يحل ثانيا وفيها ايضا ذكر الامام  
 الاثني عشر رحمه الله ان المدعي لو قال ان حلف المدعي عليه فابري او قال فم حوى باطلا بطل دعواه في الثانية ولو ان المدعي  
 قال للمدعي عليه طلب اليمين او اطلقت فانت بري من المال الذي اعطيتك فاقام المدعي البينة على المال القبيح وتبين  
 بالمال في السرية الاولى ان يرضع اليمين ثم ان يقضي بكوله ولو عرض اليمين مرة واحدة وكل قضيه عليه جاز في السراج  
 ولا ينعى للقاضي ان يقضي على النكر قبل ان يرضع عليه اليمين فان فعل ذلك جاز وان عرض عليه ثانيا لا ثبت عليه حق اليمين  
 حتى تنقض الحكم والعرض ان يقول ثلث مرات احلف لا انقضيت عليك با دواعي فوا ثبتت عليه في ثبوتها او اقرارا  
 الحاكم من قاطع على الباقي اذ لا داعي له من دفع ما عليه في الثانية في باب اليمين ولو ان القاضي عرض اليمين على المدعي عليه  
 مرات فابى ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا احلف بكلفه لا يقضي عليه شي ولو ان القاضي عرض اليمين ثلث مرات فابى ان يحلف  
 قضى عليه بالكل ثم قال اني احلف لا يثبت اليه ولا بطل قضاؤه القاضي في الفصول ولو عرض عليه ثلث مرات فابى ان يحلف  
 قال انما احلف قبل ان يقضي عليه قبل ذلك منه وبشرط ان يكون القضاء في النكول عند بعض المشايخ رحمه الله على قول  
 الخصام لا يشترط في الثانية ولو ان القاضي حلف بالمدعي عليه فسكت وكلما كلف القاضي فسكت ولم يمان القاضي في امر  
 المدعي ان يذمه من غير ان يبال عن حاله من انه يذمه من الحكم او السماع فان سأل البيرانه وقالوا ليس انه اذمه معاذه الى مجلس  
 ويرضع عليه اليمين ثم ان يقضي في الفصول ولو عرض اليمين ثلث فامنع لا احلف ولكنه سكت في كل مرة يقضي فيها  
 قال الخصام رحمه الله فان استعمل المدعي عليه من القاضي بيمين او ثلثه بيمين او عرض عليه اليمين ثلث مرات ونكر عن اليمين في  
 كل مرة فلا بأس بان يميل فان لم يميل وامضى الحكم جاز في المنظومة في باب اليمين حلف المدعي في ان ارب القاضي الخصم مما  
 قال لا اعترف به ولا انكر لا يحلف قال لا يحلف في خلاصة النكول ان يكون حلفا كقولنا احلف وقد يكون حلفا بان سكت

وحكمه الما دل او اعلم انه لا اقرب من طريق الصحيح في الفصول المدا عديدين العاضى ان يحلف المدعى ان ما اخذ الحق  
 لا يحلف العاضى لذلك وكذا لو طلب المدعى من العاضى ان يحلف المدعى عليه ان يكون قد استخوى عن حقه الى ذلك  
 ايضا لان الحق في العين مرة وقد حلف مرة وفي الفصول الشاهد اذا انكر الشهاده لا يحلف العاضى فيها ايضا ولو قال المدعى  
 الشاهد كاذب وادعى تحليف المدعى ان يقر ان كاذب لا يحلف فيه ايضا وكذا لو قال المدعى عليه ان شاهد حرامه استخفى  
 كانه ابن محمد وكم كذبت وادعى تحليف الشاهد او المدعى لا يحلف وكذا قال ابن شاذان محدوده وادعى كونه استخفى  
 ان كواحي وادعى تحليف الشاهد او المدعى لا يحلف في نفسه ولا يحلف الشاهد لانا امرنا بما كرم الله به وليس من كرم الله استخفا  
 لان الاحتلاف متبني على التصويه ولا خصم لانا به وفيه الصيغ المحطاه في زماننا يجوز للعاضى ان يحلف الشاهد احتياطاً لزموا  
 لانا في زماننا كذا فاحتمل قبل واما الفرق بين الاحتياط والضرورة قال الفرق بينهما ان العاضى اذا عثر على العيى فكل لا يحلف عليه  
 ولا يحكم بشهادته لان الشكول في هذا الموضع في المصنفين على الكذب فيه في التمسك قال سديد في زماننا  
 لما عثرت التزكية بغيره النفس اختار القضاة استخفاف الشهود وكما اختار الربيعي رحمه الله لمصنفه على المدعى ان يحلف  
**فصل في التحالف في فناء التجرى ولو لم يجرى جاريه ثم اختلف في الفرض العاقل اصيلي الله بعد ستم اذا اختلف**  
 المتبايعان والسلفه قائم بينهما تحالف وتراوا وابداء بين المتسرى لان المتسرى شهدا الحار الا لا يطالبه التمسك الا بالاول لا يتصل  
 فائدة الكول وهو التمسك التمسك ولو بداء بين البائع يتاخر المطالبة بتسليم المبيع الى انك استيفاء التمسك ثم اذا جسد التحكيم  
 بتحالفان ذكر في الاصل ان كان احد منهما يحلف على دعوى صاحبه فحلف البائع بائنه بائنه كذا يدعي المتسرى وكلف  
 المتسرى بائنه بالتمسك بالبيع كما يدعي البائع وذكر محمد رحمه الله في الزيارات في البسطة ان كان احد منهما يحلف على  
 دعوى نفسه وعلى دعوى صاحبه فحلف البائع بائنه بائنه كذا ادعى المتسرى الله بغيره بالبيع كما ادعى البائع ولعل المتسرى  
 بالبيع كما ادعى نفسه ثم اذا اختلفا في التمسك ان يقضى قبل التمسك كما يدعي المتسرى لان المبيع قبل التمسك ثابت بينهما  
 وفي الاستحسان تيراد ان التمسك المذكور اذا اختلفا لم يقض العاضى حتى يطلب او يطلب احدهما وفي الذخيره في حله  
 فسخها بغير العقد لا بدون ذلك لا يفسخ وفي كسر الدعاوى في باب التحالف اختلفا في قدر التمسك او المبيع قضى لهم من وان  
 برهن عليه ثبت الزيادة وان عجز او لم يرض برهوى احدهما تحالفوا وبرى بين المتسرى وفسخ العاضى يطلب احدهما  
 ومن يكل لزمه دعوى الاخر وان اختلفا في الاجل او في شرط البني لم تحالفوا والقول للمتكبر بغيره ولو اختلفا في مقدار التمسك  
 الا قاله تحالفوا في التجريد في سبيل السلم اذا اختلف في السلم فيه او مقدار سبيل السلم فالحلف العاضى بقولهما ما ذكره ابن  
 قال لا يفسخ العقد وقال احدهما ذلك فالحلف في نفسه العقد بينهما وان قال لا لا يفسخ تركها العاضى رجاء ان يعود واحدا الى